قياس الخوف وانعدام الأمن:

منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية

كلير مكفوي وريان موري

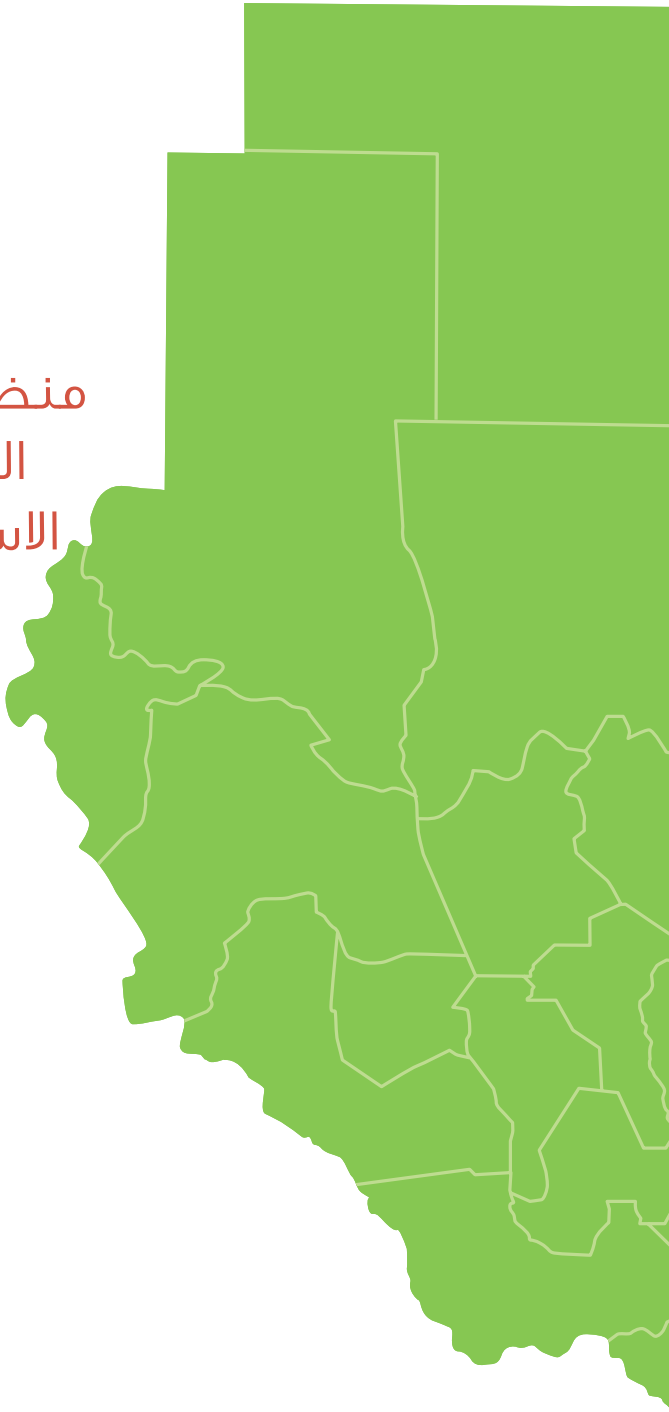

small arms survey

HSBA

قِياس الخوف وانعدام الأمن:
منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية

كلير مكفوي وريان موري

Government of Canada Gouvernement du Canada
HM Government
NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
Danida

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف ٢٠٠٨
طبعة أولى تموز/يوليو ٢٠٠٨
جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون أذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc 47
Geneva 1202
Switzerland

تحرير: اميل ليبرون

تدقيق الطبعة: اميلي والمزلي

رسم الخرائط: ماب غرافيكس

طباعة في أوبتما وبالاتينو ريتشارد جونز، اكسايل: خدمات تصميم وتحرير
rick@studioexile.com

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي ISBN2-8288-0100-4

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف سويسرا. وهو مصدر دولي أساسي يوفر المعلومات للعموم في جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة، كما أنه مركز موارد للحكومات وصنّاع القرار والباحثين والنشطين.

تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق السنة ١٩٩٩، كما تقوم حكومات كندا، فنلندا، بلجيكا، هولندا، النرويج، السويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المسح عن امتنانه للدعم الخاص بمشاريع حالية وسابقة الذي قدمته استراليا و الدانمارك. كما تلقى المشروع دعماً مالياً آخر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاحو اليونيسف. يتعاون مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع معاهد بحوث ومنظمات غير حكومية في بلدان عديدة من العالم، منها البرازيل، كندا، جورجيا، ألمانيا، الهند، إسرائيل، الأردن، كينيا، النرويج، الاتحاد الروسي، جنوب إفريقا، سريلانكا، السودان، السويد، تايلندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨
البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني:www.smallarmysurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان مشروع متعدد السنوات يديره مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع طور بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية الشريكة. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مبادرات تخفيض العنف، ومنها برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ونظم محفزة لجمع أسلحة المدنيين وكذلك مشروع إصلاح القطاع الأمني (SSR) وعمليات الحد من الأسلحة في جميع انحاء السودان. كما يقدم التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

صممت تقارير السودان لتعطي صورة مصغرة دورية لمعلومات أساسية، تأتي في وقتها المناسب وبصيغة سهلة الاستخدام. كما يصدر مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان سلسلة من أوراق أكثر طولاً ومفصلة باللغتين الإنجليزية والعربية. وهي متوفرة على:
www.smallarmssurvey.org/sudan

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعما من لدن منتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووكالة التنمية الدولية الدنمركية (Danida) ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية. كما يتلقى المشروع دعماً من صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:
كلير مكفوي
منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)
Small Arms Survey
Avenue Blanc 47
Geneva, Switzerland 1202

البريد الإلكتروني: claire.mcevoy@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/sudan

محررة سلسلة أوراق عمل الـHSBA: اميلي ليبرن

المحتويات

نبذة عن المؤلفين ٨
شكر وامتنان ٩
ملخص ١٠
مصطلحات ومختصرات ١١
قائمة الرسوم التوضيحية ١٢

١. مقدمة ونتائج رئيسية ١٤
٢. شرق الأستوائية والمناطق المحيطة بها ١٦
٣. العوامل التي تغذي حالة انعدام الأمن في شرق الاستوائية ٢٣
٤. نزع سلاح المدنيين والأمن الإنساني ٢٩
٥. أدوات الاستبيان ووسائله ٣٣
٦. نتائج الاستبيان ٣٥
٧. محدودية الاستبيان ٤٩
٨. الخاتمة ٥٠

ملحق: مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان:الاستبيان الأسري عن السلامة والأمن ٥٢
الحواشي ٧٥
ثبت المراجع ٨٢

نبذة عن المؤلف

كلير مك إيفوي تدير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان التابع لمركز مسح الأسلحة الصغيرة. لديها ماجستير حقوق في قانون حقوق الانسان وماجستير في الصحافة. وتابعت الأحداث في السودان بوظائفها العديدة التي شغلتها منذ سنة ٢٠٠٠.

ريان موري محلل احصائي في مركز مسح الاسلحة الصغيرة ومشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA). يقوم حالياً بدراسة ماجستير في علم النفس الصناعي. يستفيد ريان من منحتي فولبرايت الامريكية ومشروع ديفيس للسلام.

شكر وامتنان

قاد ريتشارد غارفيلد رصد الاستبيان الأسري في ولاية شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية، بمساعدة من جيمس بيفان وجونا ليف ولويزا لومبارد. وكانت أناندا ميللراد مسؤولة عن أداة المسح، وقدمت باكت سودان ومبادرات ادكار للسلام والتنمية (APEDI) الرصد اللوجستي الضروري والدعم والمعلومات السياقية. كما شاركت الAPEDI في الاشراف على المسح والمساعدة فيه. واشرفت رابطة لافون للتنمية على نقل المسّاحين إلى موقع التدريب.

يود المؤلفان شكر جميع مراجعي هذه الورقة الذين قدموا معلومات وملاحظات قيمة من الميدان.

مُلخَّص

ولاية شرق الاستوائية بجنوب السودان ومنطقة توركانا الشمالية بكينيا الشمالية المجاورة تتموضعان في أحد أكثر الاقاليم عِرضة للنزاع في شرق افريقيا وفي القرن الافريقي، حيث يستشري استخدام الأسلحة النارية كالوباء. أجرى مسح الأسلحة الصغيرة مسحاً أسرياً في هذا الاقليم في منتصف ٢٠٠٧ لجمع قاعدة بيانات عن مستويات التعرض للأذى من جراء الأسلحة النارية ولاستكشاف التهديدات الامنية الفعلية والمتصورة، وكذلك استنكاه المواقف تجاه نزع السلاح. لقد وجد المسح أن انعدام الأمن، المتصل في غالب الأحيان بسرقة المواشي، فاش وأن الاعتماد على الأسلحة النارية واسع الانتشار. وما هو ذو دلالة، لقد وجد المسح أن مستويات انعدام الأمن، الفعلي والمتصور، هي أسوأ إلى حد كبير في الجانب الكيني من الحدود مما هي عليه في جنوب السودان الذي يتعافى من حرب أهلية دامت ٢١ سنة. تقدم ورقة العمل هذه نتائج هذا المسح وتحليلات قرائنية للديناميات المحلية المسببة لانعدام الأمن، ومنها المنافسة على الأرض والموارد الطبيعية والتنافس العرقي الداخلي وسوء الحكم وأنشطة المجموعات المسلحة. وتناقش الورقة، علاوة على ذلك، مبادرات الحد من العنف التي تقودها الحكومة في الاقليم، وبالتحديد نزع سلاح المجتمعات الرعوية، مسلطة الضوء على المخاطر الأمنية المحايثة للحملات المخصصة لنزع السلاح على مديات قصيرة.

مصطلحات ومختصرات

APEDI	مبادرات ادكار للسلام والتنمية
CPA	اتفاقية السلام الشامل
CSAC	الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة
DDR	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
EDF	قوة دفاع الاستوائية
GoS	حكومة السودان
GoSS	حكومة جنوب السودان
HSBA	مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري
IDP	المشرد داخلياً
JIU	الوحدة المشتركة/المدمجة
KPR	شرطة احتياط كينيا
LRA	جيش الرب للمقاومة
NCP	حزب المؤتمر الوطني
NGO	منظمة غير حكومية
SAF	القوات المسلحة السودانية
SAS	مسح الأسلحة الصغيرة
SPLM/A	حركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان
UPDF	قوات الدفاع الشعبي الأوغندية

قائمة الرسوم التوضيحية

خارطة ١	ولاية شرق الاستوائية
خارطة ٢	جنوب شرقي السودان وشمال غربي كينيا
جدول ١	سبل العيش في شرق الاستوائية
جدول ٢	المجتمعات القاطنة في شرق الاستوائية
جدول ٣	اقليم/مقاطعة – عينة ضيقة
جدول ٤	التوزيع الجغرافي – الديموغرافي، عينة ضيقة
جدول ٥	التوزيع الجغرافي – الديموغرافي، شرق الاستوائية
جدول ٦	النوع الجنسي – عينة ضيقة
جدول ٧	النوع الجنسي – شرق الاستوائية
شكل ١	مسائل رئيسية تمس المنطقة
شكل ٢	شهد الجميع أحداث عنف
شكل ٣	أسلحة صغيرة مقابل أسلحة أخرى مستخدمة
شكل ٤	هل الأمن جيد بما يكفي حالياً؟
شكل ٥	مستوى الأمان عند السير وحيداً إلى السوق
شكل ٦	مستويات الأمان المتصورة منذ اتفاقية السلام الشامل
شكل ٧	حضور المجموعات الأمنية في قرى المجيبين
شكل ٨	الولاية مقابل مجموعات فير ولائية أو مؤسسات حاضرة في قرى المجيبين
شكل ٩	أنواع مجموعات الأمن
شكل ١٠	هل امتلاك سلاح صغير يجعل الشخص أقل أو أكثر أماناً
شكل ١١	المشاعر إزاء تأثيرات نزع السلاح على الأسر

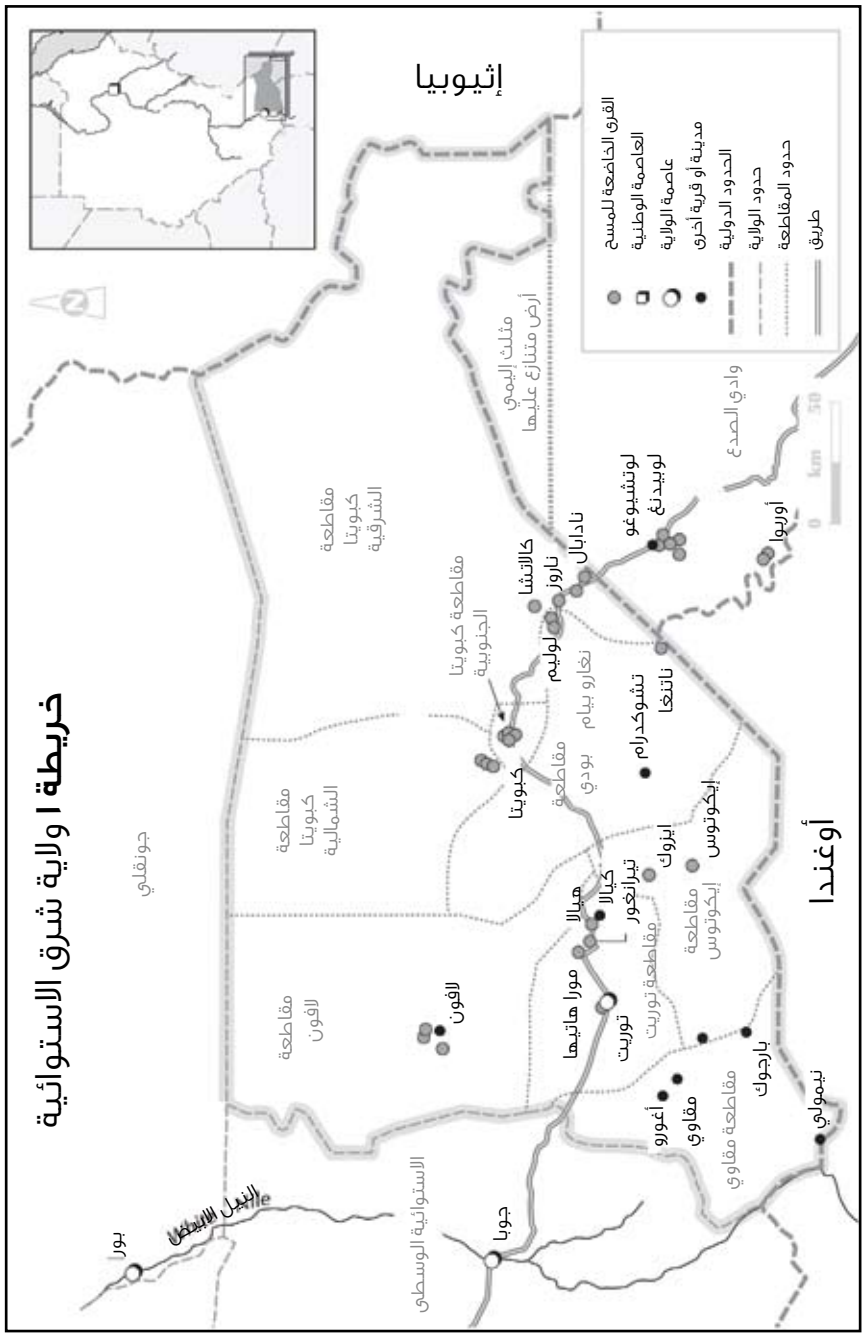

١. مقدمة ونتائج رئيسية

تقع ولاية شرق الاستوائية، الكائنة في جنوب شرقي جنوب السودان، في اقليم يعاني من نزاعات مسلحة مزمنة ومتكررة (داخلياً وعبر الحدود) وذيوع سرقة قطعان الماشية على مدى واسع وشيوع الفوضى. وتعتبر المنطقة واحدة من أكثر المناطق عرضة للنزاعات في شرق افريقيا والقرن الافريقي (مناياز، ٢٠٠٧، ص ٤). ومن الأسباب الرئيسة لهذا النزاع هو التهميش الجغرافي والاجتماعي والسياسي لمجتمعات المزراعين – الرعويين التي تعيش في شرق الاستوائية والمناطق المحاذية لها في إثيوبيا وأوغندا وكينيا، إذ تعاني هذه المجتمعات من انعدام الخدمات الأساسية، وامدادات ماء التي لا يعول عليها، وضعف القيادة، وكساد الاقتصاد المحلي، وعدم كفاية الاستجابة للجفاف، واستشراء الفقر، وبؤس مدقع على الصعيدين الصحي والتعليمي (مناياز، ٢٠٠٧، ص ٤). وراجت نتيجة لذلك سرقة قطعان المواشي داخل المجتمعات الرعوية، زادها سوءاً انتشار منافذ الحصول على الأسلحة النارية وسوء استعمالها. وتصطبغ محاولات الحكومات "لتهدئة" هذه المجتمعات بالمعاداة والقمع وعدم التساوق وبعمليات نزع سلاح عسكرية الطابع منزلة من الأعلى إلى الاسفل ما عملت شيئاً لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المحلية واخفقت في الوقت ذاته في امداد المجتمعات المنزوعة السلاح بالأمن أو في العمل من أجل مصالح الأهالي.ا

تقدم هذه الورقة نتائج مسح اسري تولاه فريق في مركز مسح الأسلحة الصغيرة في شهري أيار/ مايو – حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٧ في ولاية شرق الاستوائية الكائنة في جنوب السودان والمناطق الحدودية لمنطقة توركانا الشمالية في اقليم وادي الغور (ريفت فالي) بكينيا. وأجري المسح، الأول

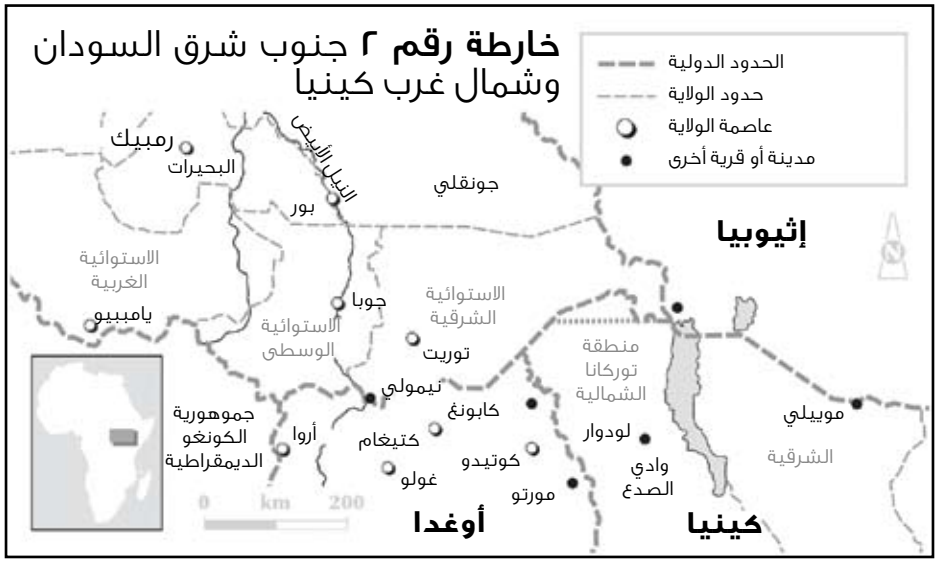

من نوعه في المنطقة، بعد سنتين ونصف السنة من توقيع اتفاقية السلام الشامل (CPA) في السودان، ساعياً للتحقق وتقديم قاعدة بيانات بشأن جملة من المسائل المتصلة بالأمن، ومنها مستويات الايذاء المرتبطة بالأسلحة الصغيرة، الشعور بالأمن، المواقف تجاه نزع السلاح. وتكمل الورقة نتائج المسح بنقاش واسع للعوامل الكامنة وراء انعدام الأمن والتدابير التي اتخذتها الحكومة لمجابهته، محذرة – الورقة – من استخدام حملات نزع السلاح القسرية. كما أنها تقدم أدلة قولية على تردي مستويات انعدام الأمن في توركانا الشمالية أكثير بكثير مما هو عليه الأمر في شرق الاستوائية، بالضد مما هو متوقع بعد خروج السودان مؤخراً من ظلال عقود من الحرب الأهلية.

تركز الورقة تحديداً، باعتبار ذلك جزءاً من مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان التابع لمركز مسح الأسلحة الصغيرة، على انعدام الأمن في ولاية شرق الاستوائية. كما أنها تتناول بالتفصيل، على أي حال، نتائج خاصة بمنطقة توركانا الشمالية في شمالي كينيا في مسعى لتسليط الضوء على النزاع الاقليمي والديناميات المحلية. تعّرف الورقة ولاية شرق الاستوائية بواسطة تناول الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتربطها بالحرب الأهلية السودانية الثانية (١٩٨٣ – ٢٠٠٥) وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة اقليمياً. ثم تتفحص العوامل التي تؤجج النزاع المسلح في الولاية والجدل الدائر المتصل بنزاع سلاح المدنيين داخل دوائر حكومة جنوب السودان (GoSS) والدول المحاذية. ثم تقوم الدراسة بشرح المنهج المستخدم، عرض نتائج المسح الأسري ومحدوديته، وتختتم بسلسلة من الخلاصات ذات الصلة بالسياسات لحكومة جنوب السودان والحكومات الاقليمية والشركاء في الأمم المتحدة والدول المانحة.

النتائج الرئيسية لهذه الورقة هي:

- ابدى المجيبون عبر كل عينة المسح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية، شاغلاً اساسياً يتصل بانعدام الأمن لأسرهم و/أو لحيواناتهم.
- شهد ستون في المائة من العينة حدث سرقة قطعان ماشية. استخدام سلاح صغير في ٩٧ في المائة من الحالات التي ابلغ عنها.
- ذكر نحو ٦٠ في المائة أنهم غير راضين عن مستوى الأمن في قريتهم. وأبان ثلث العدد انهم يشعرون "بأمن قليل إلى غير آمنة جداً" لما يسيرون لوحدهم إلى السوق خلال ساعات النهار.
- قال نحو ٨٠ في المائة من المجيبين إن حضور الاسلحة الصغيرة تجعلهم يشعرون بأمان أكبر.
- ذكر نحو ٦٠ في المائة من المجيبين بأن عملية نزع السلاح تضعف مستوى الأمن في قريتهم. وفي شرق الاستوائية انقسمت الآراء حيال نزع السلاح: قال أكثر من ٤٠ في المائة أنها تقود إلى ترد في انعدام الأمن، فيما قال العدد نفسه بأن تزيد الأمن.
- قال اربعون في المائة من المجيبين في شرق الاستوائية أن درجة الأمان انخفضت في قريتهم منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل.

- ثلث سكان شرق الاستوائية قالوا انهم غير محميين من قبل مؤسسات أمن ولائية.
- ذكر ثمانون في المائة من المجيبين في توركانا الشمالية بأن الأمن في قريتهم ليس جيداً بما يكفي؛ نحو ٧٠ في المائة شعروا "بالأمان تماماً إلى عدم الأمان الشديد" بالسير على الاقدام لوحدهم إلى السوق خلال ساعات النهار.
- شهد نحو ٨٠ في المائة مؤخراً احداث عنف في توركانا الشمالية استخدم فيها سلاح صغير. مع ذلك فإن المجيبين أكثر خوفاً من نزع السلاح من جيرانهم السودانيين: قال ٩٤ في المائة إنها تقلل من أمن أسرهم.
- خلافاً للتوقعات فإن مستويات العنف المسلح، الفعلية أو المتصورة، في توركانا الشمالية لهي اسوأ بكثير مما هي عليه في شرق الاستوائية.

٢. شرق الأستوائية والمناطق المحيطة بها

تقدر مساحة شرق الاستوائية، التي تحدها أوغندا من الجنوب وكينيا من الجنوب الشرقي وإثيوبيا من الشرق، بـ٨٢,٥٤٠ كليومتراً مربعاً (شرق الاستوائية، ٢٠٠٧، ص١١). وابصرت الولاية، باعتبارها واحدة من ولايات السودان العشرة، النور بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بعد اتفاقية السلام الشامل. ومن ثم شكلت حكومتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ ليعقبها تدشين المجلس الولائي في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها. ألوسيوس إيمور إيجيتوك هو الحاكم المعين للولاية وتوريت هي حاضرة الولاية.

يعتمد سكان ولاية شرق الاستوائية في طرق معيشتهم الى حد كبير على زراعة الكفاف (خاصة الذرة والدخن) وتربية المواشي، وبدرجة أقل صيد السمك والموارد الطبيعية واستخراج المعادن والتجارة (انظر جدول ١). كما تكاد تنعدم فيها فرص عمل بديلة. وأفضت أحوال الطقس المتقلبة، وتدني الإنتاجية، وانعدام الأمن المزمن، وانعدام حقوق حيازة الأراضي، والأسعار غير التنافسية، والغياب التام للبنى التحتية، وتخلف روابط السوق داخليا وخارجيا، وغياب اطار قانوني أو مؤسسات

جدول ١ سبل العيش في ولاية شرق الاستوائية

زراعة	له علاقة حيوان	نباتات	معادن	اخرى
تبغ	اسواق الماشية	ميرا (كات)	ذهب	آجر
فول سوداني	جلد وسلخ الجلد	لولو	الكلس	اثاث
الذرة	مصائد الاسماك	لالوب	رمل	الصناعات اليدوية
السمسم	عسل وشمع العسل	اللبان	اسمنت	خياطة
عباد الشمس	سياحة الحياة البرية	منتجات النخيل	زيت	الصناعة اليدوية
القطن	لحم	خشب	الماس	باميا مجففة
شاي	صيد	الخيزران	ركاز الحديد	قرميد السقوف
قهوة			ماء معدني	الحدادة
الكسافا				

المصدر: شرق الاستوائية (٢٠٠٧)، ص١٤ (تعديل طفيف)

جدول رقم ٢ المجتمعات القاطنة في شرق الاستوائية

المقاطعة	المجتمعات الأصلية	المشردون داخلياً وآخرون
توريت	لاتهو	لانعو، أشولي، لوبت، المادي
كبويتا الشمالية	التوبوسا (في الأعم)	
كبويتا الجنوبية	التوبوسا (في الاعم)	أشولي، لاتكو، ديدنجا، البايا، الدينكا
كبويتا الشرقية	التوبوسا (في الأعم)	الدينكا، المادي، الديدنجا، أشولي، النوبيون، النوير، لوتكو، لوكورو
البودي	الديدنجا، البايا	
إيكوتوس	لوكوا، لوروامًا، لوكير، ايموتونغ، دونغوتون، كيتيبي	لاتوكا
لافون	لوبت، باري، تينيت، لاتوكا	
مقاوي	المادي، أشولي، لاير، لوفيرا	الباري، لوكويا، بور الدينكا

المصدر: مقتبس من أوكسفام (٢٠٠٧)
*يشمل الناس الذين انتقلوا إلى هناك بحثاً عن العمل

لتشجيع الاستثمار، أفضى هذا جميعاً إلى فقر حاد بين السكان المقدر عددهم بـ١,٥ مليون نسمة (شرق الاستوائية، ٢٠٠٧، ص١٢– ١٣)[٣]. وفاقم هذا الوضع سوءاً عدد الأشخاص المشردين داخليا في الولاية – الذين يستهويهم طقس الولاية المواتي نسبياً وطرق عبورها الآمنة (شرق الاستوائية، ٢٠٠٧، ص ١٤)– وكذلك العدد المتزايد للاجئين العائدين من الدول المجاورة في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل. أما النساء، اللواتي ترمل كثير منهن خلال الحرب أو تعرضن واطفالهن للتشريد، فعددهن يفوق عدد الرجال في العديد من المجتمعات (اوكسفام، ٢٠٠٧).

تعتبر ولاية شرق الاستوائية من أكثر المناطق تنوعا من الناحية العرقية في جنوب السودان، إذ تضم ست مجموعات لغوية – عرقية على امتداد مقاطعات الولاية الثماني: آتيكر، لوتوهو، لانغو، سورما، لو، والسوداني (شرق الاستوائية، ٢٠٠٧، ص١٤). ويبين جدول ٢ الجماعات الرئيسية التي تقطن في كل مقاطعة.

كان للحرب الأهلية السودانية الثانية (١٩٨٣–٢٠٠٥) أثرها المدمر على بعض أقسام الولاية، بينما ظلت أجزاء أخرى (الجنوبية على وجه الخصوص) بدون أية أضرار نسبياً[٤]. سيطر حلفاء حكومة السودان مثل جيش الرب للمقاومة (LRA) على مناطق معينة وأدخلوا الرعب فيها. وانتقلت السيطرة على عدد من بلدات الحاميات العسكرية الخاضعة للحكومة في الولاية – مثل توريت ولافون وبويتا وبراجوك– مراراً بين الشماليين والجنوبيين ذهاباً وأياباً. وعانت ولاية شرق الاستوائية

من عمليات قصف جوي منتظمة وهجمات عسكرية وقتالا أثناء الحرب، إذ دمرت البنى التحتية المحدودة وأحدثت تشريداً واسع النطاق[٥].

جميع المجموعات المسلحة المتحالفة مع حكومة السودان، مثل جيش الرب للمقاومة وقوة دفاع الاستوائية وقوة دفاع الاستوائية الثانية وقوات البويا وقوات ديدنجا وقوات لافون وميلشيات التوبوسا ومندراي قد قاتلت الجيش الشعبي لتحرير السودان في أوقات مختلفة أثناء الحرب الأهلية بوصف ذلك جزءاً من إستراتيجية الخرطوم "فرق تسد". وبدوره، أقام الجيش الشعبي لتحرير السودان تحالفات ذات طبيعة متغيرة سريعة مع ميلشيات معارضة للمجموعات المدعومة من قبل الخرطوم. وتبنت الميلشيات القبلية تكتيكات نهضت على أساس "حرمان جيش تحرير السودان من قاعدة دعم مدنية"، بالهجوم على المستوطنات المدنية المعروفة بتقديمها متطوعين (جونسون، ٢٠٠٣، ص ١٥١). أما امدادات السلاح القادمة من الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان وأجنحة الجيش الشعبي لتحرير السودان (بعد أن انشقت المجموعة المتمردة في سنة ١٩٩١) وغيرها، فقد أفضت الى سباق تسلح بين أطراف النزاع المختلفة. وفي كل مرة سقطت فيها حامية عسكرية بيد هذا الجيش أو ذاك، خلفت القوات المهزومة ورائها مؤناً وافرة، بما في ذلك الأسلحة والذخائر. وتعلمت المجتمعات الرعوية انتهاز هذه الفرص بسرعة لنهب واستكمال النقص في عتادها الحربي (أكبواي وأتيو، ٢٠٠٧، ص١٧). وراجت في الوقت ذاته رواجاً كبيراً سرقة قطعان الماشية وغدا "صيد السلاح" (تعبير محلي يصف الهجمات المسلحة على عابري السبيل للاستيلاء على أسلحتهم) مرضا مستوطناً(أوتشان، ٢٠٠٧ ، ص ٧). وحفز المخزون الوفير للأسلحة النارية والطلب الشديد عليها عبر الحدود الدولية نشوء تجارة سلاح إقليمية نشطة.

اتصفت العلاقات بين جيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان والاستوائيين بتوترها في غالب الأحيان خلال الحربين الأهليتين، إذ نظر الكثير منهم إلى الحركة باعتبارها "أداة لهيمنة الدينكا" (برانتش ومامبلي،٢٠٠٥، ص٤). واستاء الاستوائيون، وما برحوا مستاءين بعمق من هيمنة الدينكا المتصورة، فهم يعتقدون أن توريت هي المكان الأصيل لولادة التمرد: لقد كان عصيان سنة ١٩٥٥ لفيلق شرق الاستوائية في المدينة إيذانا بالاندلاع الرسمي للحرب الاهلية الأولى في سنة ١٩٥٦. وشبت الحرب الأهلية الثانية التي بدأت سنة ١٩٨٣، نتيجة، في جزء منها، إلى تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات منفصلة: الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل[٦]. أصدر الرئيس السوداني جعفر النميري مرسوم هذا التقسيم وأيده العديد من الاستوائيين الذين رأوا فيه وسيلة لكبح هيمنة الدينكا على الادارة الجنوبية. وما لعب الاستوائيون في المراحل من النزاع دورا بارزا في الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي "اعتبر الاستوائية أرضا محتلة"، إذ نقلَ أعداداً كبيرة من أبناء الدينكا الى المنطقة لحمايتهم من القتال في المناطق الأبعد شمالا (وبالتالي شرذ الاستوائيين)، مخفقاً بذلك في كسب تأييد الأهالي (برانتش ومامبلي،٢٠٠٥، ص٥)[٧]. كما عملت رؤية "سودان موحد جديد"، التي قال بها جون قرنق– القائد السابق للجيش الشعبي لتحرير السودان وأول رئيس لحكومة جنوب السودان قبل موته في سنة ٢٠٠٥ – على تنفير الاستوائيين، ربما، بحكم ميول الكثير منهم الانفصالية الطابع (جونسون، ٢٠٠٣، ص ٨٦). ويتمتع حزب المؤتمر الوطني – مقره الخرطوم – بحضور في الولاية بوصفه حزباً معارضاً ذا تأييد محلي خاصة في توريت وكبويتا، مركزي الحاميات العسكرية السابقة (شوميروس، ٢٠٠٨، ص ٢٨).

كما عانت شرق الاستوائية لفترات طويلة من محدودية المساعدات الانسانية او غيابها نظراً لانعدام الأمن المزمن الذي حال دون الوصول الى مناطق واسعة من الولاية، خاصة مقاطعة مقاوي التي نشط فيها جيش الرب للمقاومة، ونظراً لحظر حكومة السودان المنتظم للرحلات الجوية، موصدة بذلك الطريق على شحنات المساعدات الإنسانية. وبدوره خصص الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان موارده للنزاع العسكري، وكاد يفشل فشلاً تاماً في تطوير إدارة مدنية في جنوب السودان، وما برح أثر ذلك ملموسا حتى اليوم: فرغم العدد الكبير للمنظمات غير الحكومية العاملة الآن في شرق الاستوائية، إلا أنها ما ونيت تفتقر للخدمات الانسانية افتقاراً كبيراً (أوكسفام، ٢٠٠٧، ص ٣) في مجال الرعاية الصحية الأساسية٨ والتعليم٩ والطرق والأمن الغذائي. وتشكل الألغام والعبوات غير المتفجرة، في نفس الوقت، خطرا دائما على الأمن الانساني١٠.

يشترك سكان الولاية ومجتمعات الأطراف في الدول المجاورة في عدد من الصفات الاساسية. فمنطقتا كارا موجا الأوغندية١١ وتوركانا الكينية١٢، على سبيل المثال، تسكنهما أيضا مجتمعات رعوية تعاني من نفس المشاكل الحادة: الفقر والتهميش الاجتماعي لسكانها المزارعين – الرعويين، غياب الإدارة الفعالة ومؤسسات الأمن؛ تسليح المدنيين من قبل الدولة١٣؛ التداول الواسع الانتشار للأسلحة النارية (داخليا وعبر الحدود)؛ تقلص أدوار السلطات التقليدية؛ مستويات عالية من الاجرام والخروج على القانون؛ علاقات عدائية مع الحكومات المركزية؛ غارات متكررة مميتة على قطعان الماشية يقوم بها "محاربون" ذكور شباب١٤؛ وتواطؤ السلطات المحلية أو تقاعسها عن القيام بأي عمل ضد المجرمين. وعنت سياسة عدم التدخل الحكومي في هذه الاقاليم انه "بينما تتضاعف المحددات الاجتماعية والاقتصادية للنزاع والجريمة، يبقى دور الدولة في ادارة الموارد والمظالم والجريمة في طوره الأولي تماما" (بيفان، ٢٠٠٨، ص٢٩). وهكذا عمل فشل الحكومات الاقليمية في توفير الأمن، فضلاً عن سهولة اختراق الحدود وعلاقات العداء والاعتماد المشترك١٥ بين المجتمعات الزراعية – الرعوية على بعضها البعض، على تيسير انتشار الأسلحة النارية انتشاراً كبيراً.

وبتزايد الطلب على الأسلحة الصغيرة، نمت تجارة السلاح الاقليمية. فعلى سبيل المثال يرتحل، كما يفاد، التجار السودانيون من شرق الاستوائية مع قطعان مواشيهم الى سوق أغورو في أوغندا، حيث يبادلون في الغالب مواشيهم بالأسلحة النارية والذخيرة بدلا من المال (أكبواي وأتيو، ٢٠٠٧، ص٢٣ – ٢٤). لسنوات طويلة، كانت قاعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان، الكائنة على بعد كيلومترين فقط من لوكتيشوغيو في توركانا الشمالية، مصدراً اساسياً من مصادر توريد الأسلحة النارية لتوركانا، فيما جلبت الديدينجا إمداداتها عبر جبل سوليا١٦. كما انخرط الجي (Jie) والكاراموجنغ من أوغندا في التجارة الاقليمية للأسلحة النارية وكذلك الدسناش من إثيوبيا١٧. ما بين سنة ١٩٨٩– ٢٠٠٣ كان لدى التوركانا والجيش الشعبي لتحرير السودان سوق سلاح مفتوح في لوبيدنغ (شمال كينيا)، يبيع فيه السودانيون الأسلحة النارية والذخيرة للتوركانا لقاء المال وقطعان الماشية معا (أكبواي وأتيو، ٢٠٠٧، ص١٩). ورغم إغلاق السوق رسميا في سنة ٢٠٠٣ ، بيد أنه واصل يعمل بشكل سري حتى نهاية الحرب الأهلية السودانية، اذ اختفى حينها الى حد كبير جدا١٨. كما أصبحت تجارة الأسلحة النارية سريةً داخل السودان، خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل. واستمر تجار الأسلحة بالتنقل عبر الحدود الى كينيا، يبيعون للتجار والوسطاء بوشل

وئيد (تباع بندقية اي كي – ٤٧ بـ٣٠ –٣٥ ألف شلن كيني أو حوالي ٥٠٠ دولار أمريكي) لكن أعداد قطع السلاح كانت متدنية نسبيا١٩. معظم الأسلحة الصغيرة المستعملة في جنوب السودان هي من مخلفات الحرب الأهلية، بيد أن التنافس بين المجموعات (المسلحة/ العرقية) يمكن أن يؤدي أيضا الى استخدام أسلحة ذات حجوم أكبر وتقنية أعلى، منها الرشاشات الآلية ذات العيارات الكبيرة والصواريخ والقنابل اليدوية.

النزاعات الحالية في شرق الاستوائية وشمال توركانا غالبا ما تسببها الهجمات الانتقامية المتبادلة بين المجتمعات المحلية. وهذا ما كان عليه الحال مع قطاعات من التوبوسا السودانية وتوركانا الكينية – الخاضعتين لمسح هذه الدراسة – اللتين تتصف علاقات إحداهما بالأخرى بالعداء الشديد. فبعد فترة ١٣ شهرا من السلام دامت حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، شُرع في الإبلاغ عن هجمات متعددة، أحدثها هجوم قامت به التوبوسا ضد التوركانا في لوكتيشوغيو بتوركانا الشمالية بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. وصرع من جراء هذا الحادث حوالي ٤٣ شخصا معظمهم من التوبوسا. ومن المترقب قيام التوبوسا بهجوم انتقامي قريبا نظراً للخسائر الفادحة التي لحقت بهم٢٠. وبشكل عام تحفل المنطقة بتاريخ طويل من خرق اتفاقات السلام، آخرها اتفاق ابرم بتاريخ ١ آذار سنة ٢٠٠٨ خرقت بنوده خلال بضعة أيام٢١. كما عُقد لقاء مهم لشباب مجتمعات التوركانا والتوبوسا والدودوث في كبويتا التابعة لولاية شرق الاستوائية في أواخر أيار/مايو، قبل أيام من الهجوم المذكور أعلاه.

غالبا ما تنهار اتفاقات وعمليات السلام المحلية في هذه المنطقة. ويعود ذلك جزئيا الى أنها نادرا ما تدون كتابة – ما يجعل المتابعة والمساءلة صعبتين– ويعود في جزئه الآخر إلى أن السلطات المحلية والولائية والشرطة قلما تتدخل ولا تشعر أن لها علاقة بهذه الاتفاقات٢٢. لذلك قد لا تكون السلطات المحلية قادرة أو راغبة في تطبيق الاتفاقات بين المجموعات أو في توفير القانون والنظام. في الواقع لقد نصت اتفاق ١ آذار للسلام على أن فشل السلطات أو تأخرها في اتخاذ الاجراءات ضد "المجرمين" المتورطين في الغارات المحلية كان "العامل الرئيسي الذي حفّز الجريمة والمجرمين" (ممثلو مجتمعي التوبوسا والتوركانا، ٢٠٠٨، ص١). كما تميل الاتفاقات إلى عدم الدوام لأنها تشرك شيوخ قادة المجتمعات وقادة الشباب وليس الشباب المنشقين الذين يشنون الغارات. وهناك عامل آخر ألا وهو الفشل في نشر بنود الاتفاقات على نطاق واسع، ما يعني أن الكثير من الناس لا علم لهم بها. وعلى أي حال يلائم انهيار اتفاق ما، في حالات معينة، بعض الأطراف ملائمة حسنة باعتبار الهدنة المؤقتة مناورة تكتيكية قصيرة الأجل ليس غير٢٣. وقادت دائرة الهجمات والهجمات المضادة الناجمة عن هذا الأمر الى"انعدام القانون وسفك الدماء وشيوعالفوضى" ٢٤عبر المنطقة ككل.

تكشف نتائج الاستبيان المتصلة بالأحساس بالأمان، بشكل دال، عن أن الأهالي على الجانب الكيني من الحدود اقل احساساً بالأمان مما يحس به اقرانهم في شرق الاستوائية المجاورة، على الرغم من خروج جنوب السودان تواً من عقود من الحرب الأهلية. لقد شعر المشاركون في الاستبيان بأنهم "محاصرون ومطوقون"٢٥ بمجموعات خارجية عديدة انتفعت من شيوع عدم الاستقرار في بلدانها: هذه المجموعات هي التوبوسا والنيانغاتوم في السودان، الداسنش والنيانغاتوم في

إثيوبيا، والدودوث (قبيلة فرعية من الكاراموجنغ) في أوغندا. كما أن هذا الخوف يتسع حتى يصل إلى حكومة كينيا المركزية التي تتصف علاقتهم بها بالعدائية، حكومة نزعت السلاح جزئيا من مناطق التوركانا في سنتي ٢٠٠٥– ٢٠٠٦. وخلصت الورقة إلى أن العوامل البنيوية، بما في ذلك الفقر والتهميش وانعدام الخدمات الأمنية الناجمة عن سنوات من اهمال الحكومة – بعكس بيئة جنوب السودان ما بعد الحرب– مسؤولة عن غياب الأمن الانساني في مناطق توركانا الشمالية.

٣. العوامل التي تغذي حالة انعدام الأمن في شرق الاستوائية

عملت سلطات انفاذ القانون (مثل رجال الشرطة وعمال السجون) حتى عهد قريب، "بشكل طوعي" في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان. وأتسم تدريبهم بالضغف او يكاد يكون معدوماً وأدوا أعمالهم بأدنى حدٍّ من الموارد. وتواجه حكومة جنوب السودان الآن المهمة الشاقة لبناء هذه المؤسسات من القاعدة الى الهرم صعودا، إضافة الى اعادة تنظيم الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحويله الى جيش مهني. وسوف تحتاج هذه المشاريع المعقدة والطويلة الأمد سنوات كي تجني الفوائد الأمنية. وما لبث العنف المسلح، في الوقت ذاته، سائدا الى حد كبير.

يقدم القسم التالي تحليلاً لسياق النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة (المتناولة في القسم السادس)، وكذلك بعض أوسع القضايا المتصلة بالأمن التي لم يمسها الاستبيان. وبالاستناد إلى استعراض الأدبيات ذات الصلة وسلسلة مقابلات في السودان وكينيا بين شهري تشرين الثاني/نوفمبر سنة ٢٠٠٧ وحزيران/يونيو ٢٠٠٨، يسلط هذا القسم الضوء على العوامل المسببة للانعدام الحالي للأمن، عوامل يحتمل أن تكون نواة مصدر النزاع في المستقبل.

سرقة الماشية

الماشية هي مصدر الحياة الرئيسي في شرق الاستوائية والمناطق المجاورة لها في أوغندا وكينيا وإثيوبيا، فهي توفر الحليب واللحم، علاوة على أنها مصدر الثروة والجاه. لقد استحالت الغارات التقليدية على قطعان المواشي[٢٦]، بمساعدة الأسلحة النارية[٢٧] وبتأثير من المصالح التجارية والسياسية والعسكرية، دوامة مفتوحة من الهجمات الوحشية والهجمات الانتقامية تدخل فيها، في غالب الأحيان، أعداد كبيرة من الماشية وخسائر كبيرة في الأرواح (انظر ص ٤١ – ٤٢ عن انتشار الغارات). وهذه الهجمات، المتسمة ببعد قوي عابر للحدود، تشمل خطف الأطفال، وفي بعض الحالات تنظمها كارتلات يسيطر عليها قادة عسكريون بعينهم[٢٨]. ونظراً لوقوع هذه الهجمات في مناطق معزولة، فهي تنفذ في غالب الأحيان من دون عقاب، إذ أنه من الصعوبة بمكان توقيف لصوص قطعان المواشي المسلحين من دون قوة أمنية حسنة الاتصال وقادرة على الحركة.

تجلب الماشية المسروقة الثروة للمجتمعات التي تعيش في بيئة تشح فيها الوسائل الحياتية الأخرى. ويفاقم سوء الحالة سوءاً اعتقاد واسع الانتشار بأن اتفاقية السلام الشامل قد تنهار، وهذا من شأنه أن يشجع على نظرة استبطانية ودفاعية الطابع للعالم، مصحوبة بمواقف قدرية الطابع تجاه النزاع العرقي والإغارة. لقد "نشأ كثير من الأشخاص البالغين على الاعتقاد بأن .... المجتمعات المتناحرة سوف تهدد بعضها البعض دائما وأن لا شيء على الاطلاق سيتغير" (أوتشان، ٢٠٠٧، ص ١٠). وتنتشر السرقة الاقليمية للماشية انتشاراً كبيراً، بشكل خاص، بين اللانغو، لوتوكو، البويا،

والديدنجا في شرق الاستوائية والكاراموجنغ في أوغندا؛ وبين التوبوسا في شرق الاستوائية والتوركانا في كينيا؛ وبين الدودوث في أوغندا والتوركانا. وفي داخل شرق الاستوائية تتم الإغارة على قطعان الماشية عادةً بين التوبوسا والبويا، بين اللوتوكو واللانغو، بين البويا واللوغير، وبين الديدنجا والتوبوسا، وبين اللانغو والديدنجا/ البويا٢٩.

ان للثقافة القائمة على القصاص في المنطقة أثرها الواسع، خصوصاً في ظل غياب أي وسيلة قانونية لاحقاق العدالة أو تعويض الضحايا، في قرار القيام بغارة مضادة٣٠. كما تلعب الحاجة الى زيادة عدد قطعان الماشية وتعويض ما سرق بهدف الاستمرار في الحياة وإعالة العائلات والمساهمة في انتاجية المجتمع، دوراً مهماً (بيفان، ٢٠٠٨، ص٢٥، ٢٨). وبما انه يتعين على جميع المجتمعات الرعوية في المنطقة الحصول على ثمن العروس (المهر) قبل الزواج، مما يولّد ضغطا قويا لاقتناء الماشية. فالزوجة في مجتمع اللانغو، على سبيل المثال، قد تكلف حاليا ٤٠ – ٥٠ رأساً من قطعان الماشية، بخلاف سعر ما قبل الحرب ١٥– ٢٢ رأساً (أوتشان، ٢٠٠٧، ص ١٢). وتحصيلاً لذلك طفق الشباب يلجأون حتى الى اغتصاب الصبيات والشابات أو خطفهن بهدف إجبار أسرهن على خفض "أثمانهن". زد على ذلك الضغط المتواصل على الشبان للقيام بعمليات سطو "ناجحة" من اجل الحصول على لقب "محارب"٣١. مثال على ذلك، إذا ما قتل شاب أو رجل من قبيلة التوبوسا في مقاطعة كبويتا أثناء عملية سطو على الماشية تقام له جنازة بطل.

النزاع على الموارد الطبيعية

مراع غير كافية ومصادر مياه محدودة وفقر مدقع وغياب ادارة مجتمعية عبر الحدود للموارد المشتركة، اسفرت جميعها عن تنافس حاد ونزاعات عنيفة منتظمة الطابع بين الجماعات العرقية وقبائل معينة داخل السودان وعلى المستوى الاقليمي. لقد أجبر الطقس الميال للجفاف الجماعات على الترحال الى مسافات بعيدة طلباً للكلأ، ما وضعها في تماس مع قبائل أخرى وجماعات عرقية ليست على اعتياد في التعامل معها. فنحو ٧٥ في المائة من النزاعات التي خاضتها التوركانا وجيرانها في شرق الاستوائية، مثلاً، سببها الصراع على الحصول على مناطق الرعي في موسم الجفاف والسيطرة عليها، وكذلك الحصول على مصادر المياه على طول حدود لوكيتشوغيو وكبويتا الشرقية٣٣.

أصبح التنافس التاريخي على الموارد الطبيعية أكثر عنفا نظراً للتوفر الواسع للأسلحة النارية التي تستخدم معا لحماية المجتمعات والهجوم على أخرى. وأفضى انعدام الحكم الرشيد ونظم توسط تقليدية قوية، الى الاخفاق في منع مثل هذه النزاعات من التصعيد لتصبح صراعاً مسلحاً شاملاً.

التناحر بين الأعراق

تتميز الانتماءات العرقية (الهويات العرقية) لرعاة المنطقة بقوتها الشديدة، بحيث أصبحت محل استقطاب. يعود هذا في في جزء منه إلى التنافس الشديد بين الجماعات المختلفة٣٤. كما عملت مثل هذه الانقسامات العرقية القوية على ادامة وتبرير تبشيع صورة ما يعتبر "المجموعات الأجنبية" الأخرى٣٥. فعلى سبيل المثال، هاجم لصوص الماشية (يقال أنهم من التوبوسا) في

شهر أيار/مايو ٢٠٠٧، مجتمع الديدنجا في بيام نغورو التابعة لمقاطعة بودي، وقتلوا ٥٠ مدنيا٣٦ ونهبوا حوالي ٤٠ رأساً من قطعان الماشية و٤٠٠ رأس ماعز. معظم القتلى كانوا من النساء والأطفال. ولاحظ المراقبون مبلغ تعقيد الكمين الذي اشترك فيه ١٥٠٠ مهاجم كانوا يرتدون الزي العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان والزي الخاص بالشرطة. لقد تقدموا من ثلاثة اتجاهات وهم يحملون، كما يفاد، ضروباً مختلفة من الأسلحة، بما في ذلك رشاشات ثقيلة من عيار١٢,٧ ملم وبنادق بي كي إم ذات الأغراض العامة وبنادق كلاشنكوف وبنادق جي ٣. ربما نُظم الهجوم بغية تهجير الديدنجا وبالتالي الحصول على الموارد المحلية (المراعي والذهب)، أو لعله هجوم انتقامي نظراً لرفض الديدنجا الدخول في تحالف سياسي مع التوبوسا والبويا٣٧. وما برحت الدوافع غير واضحة والجناة ما لبثوا طلقاء حتى الآن. وفي تلك الأثناء، لقى بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ حوالي ٢٨ شخصا مصرعهم في غارات وأعمال عنف بين دونغوتونو وقبيلة لوغير، وهي فرع من قبيلة لانغو، في قرية شوروكول التابعة لمقاطعة ايكوتوس. واقتيد، كما يشاع، ٥١٩ رأساً من قطعان الماشية، وقتل عدد من الأطفال واغتصبت ١٩ امرأة٣٨.

الجدير بالملاحظة أن الغارات العنيفة والهجمات تحدث بشكل عام بين الجماعات العرقية المختلفة وليس داخلها، إذ تنعدم على سبيل المثال سرقة قطعان الماشية بين القبائل الفرعية أو الأقسام المتفرعة الستة من قبيلة اللانغو (أوتشان، ٢٠٠٧). كما لا تغزو أفخاذ التوبوسا بعضها البعض٣٩. وعلى مر السنين حاولت طائفة واسعة من النشطين تشجيع التعايش السلمي بين المجموعات العرقية، وعُقدت عدة مؤتمرات وتجمعات واتفاقات سلام من أجل هذا الغرض، لكن قلةً قليلة منها أصابها نجاح دائم.

ضعف الإدارة

انعدام الشفافية والتحيز المتكرر وعدم رغبة السلطات المحلية أو قدرتها على معالجة مشاكل الأمن، كل هذه تتواطأ مجتمعة لتكريس المستويات العالية من أعمال العنف المسلح. فما ونيت المؤسسات التقليدية، مثل محاكم القانون العرفي، نافذة نوعاً ما، لكنها ضعيفة جدا حتى أنها لا تستطيع معالجة المشاكل باتساعها بفاعلية. وإحدى العقبات التي تحول دون معالجة أعمال العنف هي أن فكرة وجود حكومة جنوب سودانية متماسكة ومتعاطفة مفهوم جديد– يروجه المثقفون الى حد كبير– بالنسبة للناس على الأرض. ولذلك تميل المصالح السياسية الى أن تكون محلية، وتعكف السلطات المحلية والسياسيون المحليون على حماية مصالحهم الذاتية٤٠. وقد يدفع هذا المسؤولين الحكوميين الى التقليل من أهمية النزاعات والسماح للجناة بالافلات من العقاب والقاء تبعة الهجمات على العناصر الاجرامية، مثل جيش الرب للمقاومة باعتباره كبش فداء من دون القيام بتحقيقات جدية. كما لا يبدي السياسيون المحليون، لأغراض تتصل بمناوراتهم لبلوغ السلطة ونيل الحظوة فيما هم في الوقت ذاته يداهنون رؤسائهم ويخشونهم ٤١، في غالب الأعم، رغبة في اتخاذ اجراءات للحد من انعدام الأمن.

ويتبدى أحد الأمثلة على ذلك في تقرير برلماني لحكومة جنوب السودان يجمل طائفة كبيرة من عمليات قتل وقعت بين الدونغوتونو واللوغير ما بين شهري حزيران/يونيو وآب/أغسطس ٢٠٠٧، اذ رأى التقرير أن مفوض المقاطعة بتوجيه من حاكم الولاية قلّل من أهمية النزاع في شوروكول ولم

يرسل قوة عسكرية بالسرعة المطلوبة لالقاء القبض على الجناة. وأوضح التقرير أن تردد السلطات في منح اذن الدخول الى المنطقة ورفض الجيش الشعبي لتحرير السودان منح الموافقة على الطيران الى المكان – بحجة عدم وجود المكان على الخريطة – أخرَّ بشكل هائل كل شكل من اشكال التدخل. وأوضح التقرير"ان قادتنا حاليا جزء لا يتجزأ من المشكلة. والى أن نبدأ بالنظر الى الحكم بوصفه توكيلاً يمنحه الشعب واعتبار القيادة امتيازا وليس حقا، فان كابوس ولاية شرق الاستوائية سيستمر.." (حكومة جنوب السودان، ٢٠٠٧، ص٦).

تتسم الثقة بين السلطات والسكان المحليين بتدنيها، إذ يشجع ممثلو الحكومة، كما يرى الأهالي، بشكل فاعل غارات سرقة قطعان المواشي التي يقوم بها أفراد من جماعاتهم العرقية ويتغاضون عنها، بينما يسعون الى معاقبة الآخرين. واُتهم، في مقاطعتي ايكوتوس وتوريت، بعض أقسام الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة والاداريين المحليين، بالفساد والمحسوبية والتوقيف الاعتباطي وفرض عقوبات جماعية وممارسة التعذيب واغتصاب نساء من قرى تؤوي مجرمين مشتبه فيهم (اوتشان، ٢٠٠٧، ص ٢٠). ومن غير المرجح أن تكون هذه الاتهامات حالات معزولة. فهناك أيضا احساس محلي عارم بأن كثيراً من السياسيين وأفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان متورطون مباشرة في خلق حالة انعدام الأمن (على سبيل المثال تمويل سرقة قطعان المواشي او الإتجار بالأسلحة النارية) وبالتالي ليست لديهم مصلحة حقيقية في ايقافها (شوميروس، ٢٠٠٨، ص ٣٣)٤٢. وما يزيد الطين بلة، خلو العديد من المجتمعات من مؤسسات أمنية ولائية، الأمر الذي يدفع الناس إلى التعويل على مؤسسات غير رسمية، مثل المحاربين الذكور الشباب أو الميلشيات العرقية المحلية، لحماية أنفسهم من الأعمال الهجومية والجريمة، لكن ذلك قد يفرز أحيانا نتائج عكسية (انظر ص ٤٦ – ٤٩).

كما يزيد الصراع من أجل الوصول الى الموجودات والموارد الاقتصادية من شدة المخاطر محليا: النفط٤٣، الالماس، الذهب، الاسمنت، اليورانيوم، والخشب، من بين موارد أخرى ثمينة في شرق الاستوائية، تجذب حاليا اهتمام الغرباء والأجانب. وينجر عن هذا قيام النخب بالتلاعب وهي تناور من أجل بسط النفوذ والحصول على حقوق الاستكشاف. ونظراً لعدم وجود اطار قانوني مناسب ومؤسسات لمنع الاساءات، فما لبث الفساد ينتشر.

اساءات الجنود وانعدام الثقة

تشكل التجاوزات التي يرتكبها جنود حاليون وسابقون تهديداً دائما للأمن الانساني في المنطقة. فجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يبدون، كما يفاد، اكتراثاً بالسلطات المحلية، ويعملون على تخويف السكان المحليين ومضايقتهم، إذ يطلقون الرصاص من بنادقهم أثناء النزاعات التي يذكيها شرب الكحول ويمارسون أعمال الاساءة والتحرش الجنسي. كما ان هناك قضايا مُبلغ عنها بحق أفراد من الجيش الشعبي لتحرير السودان استغلوا فيها قواعد دعمهم من أجل السيطرة على التجارة المحلية والحصول على منفذ للأرض والموارد، من خلال العمل، جزئياً، ضد الشرطة. كما يقال أيضا أن جنودا سابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان، بمن فيهم فارون، فاقموا من انعدام الأمن المحلي من خلال تدريبهم شباناً آخرين على استعمال الأسلحة وأساليب الاغارة والنهب وارهاب المدنيين بأسلحتهم٤٤.

زد على ذلك، ان ديناميات الوحدات المدمجة/ المشتركة (JIUs)٤٥ المفوضة بموجب اتفاقية السلام الشامل تسبب انعدام الأمن. فقد أدى، مثلاً، في شهر آذار/مارس سنة ٢٠٠٨، قيام عنصر من الوحدة المشتركة/ المدمجة تابع للقوات المسلحة السودانية في بلدة كبويتا، بطعن مدني من الدينكا، الى قتل سبعة أفراد من القوات المسلحة السودانية انتقاماً.

نشاط المجموعات المسلحة٤٦

شرق الاستوائية موطن لطائفة من الميلشيات العرقية، التي دعمت الخرطوم عدداً وفيراً منها أثناء الحرب الأهلية. ولعلها، أي الميلشيات، تحافظ على ولائها لحزب المؤتمر الوطني لأسباب انتهازية. وللحزب، الذي لديه مكاتب في بلدات مقاوي وتوريت وكبويتا، مصلحة قوية في تدعيم التأييد المحلي، مستخدما في ذلك كل ما في وسعه من وسائل (شوميروس،٢٠٠٨، ص ٢٨ – ٢٩)، منها اثارة التوترات العرقية المحلية استباقا للانتخابات الوطنية لسنة ٢٠٠٩ المنصوص عليها باتفاقية السلام الشامل. كما ان هناك عدداً من المجموعات المسلحة السابقة التي تشكل تهديداً امنياً محتملاً. لقد تحالفت قوة دفاع الاستوائية – المجموعة الأشهر في المنطقة التي ربت قوتها القتالية في السابق على ١٢ الف مقاتل – رسميا مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنة ٢٠٠٤ بعد سنين من الانخراط بحرب بالوكالة عن الخرطوم. وما كان اندماج قوة دفاع الاستوائية في الجيش الشعبي لتحرير السودان ونزعها سلاحها، على أي حال، سهلا، إذ أبى بعض أعضائها من ذوي الرتب العالية الاندماج ورجعوا الى قراهم بأسلحتهم، وفي بعض الحالات أقاموا تحالفات مع عناصر سابقة أخرى في قوة دفاع الاستوائية (شوميروس،٢٠٠٨، ص ٦٠). وما عادت قوة دفاع الاستوائية وقوة دفاع الاستوائية٢ المنشقة عنها، لذلك، فاعلة، لكن الخطر لا يزال ماثلاً، لأن الولاءات الشخصية وعملية الدمج الاشكالية الطابع والمظالم السياسية الحقيقية والتدخل السياسي، يمكن أن تتمخض عن لجوء مجموعات منشقة أخرى – يحتفظ أعضاؤها بأسلحتهم النارية– إلى اعادة تجميع نفسها. ورغم أن العديد من هذه المجموعات المسلحة متوارية أو في حالة كمون حاليا، فإنها مع ذلك تشكل خطرا حقيقيا جدا بالنسبة للمستقبل٤٧.

وبالمثل، هناك خطر جدي من أن مجموعات مرتبطة بجيش الرب للمقاومة قد تستمر في زعزعة استقرار المنطقة، حتى ولو ان جيش الرب للمقاومة نفسه أدعى الانسحاب نتيجة لعملية السلام (التي لم تنفذ بعد). هذا وقد انسحب الجيش بشكل كبير من شرق الاستوائية في منتصف سنة ٢٠٠٧، بعد سنوات من احتفاظه على قواعد له في مقاطعة مقاوي٤٨. بيد أن هناك تقارير متواصلة عن قيام مجموعات مجهولة الهوية بهجمات في انحاء الاستوائية، وقد يكون أو لا يكون لجيش الرب للمقاومة صلة بها. كما أن هناك أيضا تقارير موثوقة عن مجموعات منشقة عن جيش الرب للمقاومة مؤلفة من مارقين أوغنديين وسودانيين، قد تواصل العمل بوصفها مجموعات مسلحة أو ميلشيات أو مجرمين.

نزاعات الأرض/ الحدود

المنازعات على الأراضي مصدر رئيسي من مصادر الصراع في ولاية حدود مقاطعاتها الـ٤٩ المشكلة حديثا – ومواردها – هي مثار خلاف كبير، والحصول على منفذ للاراضي هو الوسيلة الوحيدة للعيش والبقاء. وأفضى عدم الاستعداد المتصور لحكومة جنوب السودان لايجاد حلول دائمة

لمسائل الارض، الى استياء متزايد بين المجتمعات، إذ وجد سكان المنطقة من التوبوسا واللاجئون العائدون الى وطنهم من كينيا وأوغندا المجاورتين اراضيهم محتلة من قبل المشردين داخلياً (الدينكا بشكل رئيسي) الذين أقام البعض منهم في شرق الاستوائية لسنوات وهم غير راغبين في العودة الى أماكن إقامتهم الأصلية الأقل نموا، خاصة في ولاية جونقلي. وأرسى المشردون داخلياً، في بعض الحالات، مثلما يشاع، إدارات موازية لتلبية مصالحهم الذاتية٥٠، واتهموا بأنهم تلقوا الدعم من الجيش الشعبي لتحرير السودان المحلي، المعروف بأن لديه نفوذاً في حكومة جنوب السودان. كما ان هناك اتهامات باستيلاء الدينكا على الأراضي، خاصة في مقاطعة مقاوي٥١، مما اسفر عن توترات جدية بين الدينكا والتوبوسا المحليين.

إن عدم قدرة أو رغبة السلطات المحلية أو حكومة جنوب السودان على حد سواء في القيام بالتحكيم في هذه النزاعات، اضافة الى الفراغ القانوني الحالي ومشاعر العداء العميقة الجذور تجاه الدينكا، كل هذا جعل أهل الاستوائية يشعرون أكثر فأكثر بالتهميش واساءة معاملتهم داخل ولاية موطنهم الأصلي. ونتيجة لذلك تتفشى الاتهامات والاتهامات المضادة بسرقة الأرض وتنتشر الدعاية المعادية للدينكا على نطاق واسع٥٢. وأشار اقتراح نوفمبر لسنة ٢٠٠٧ الوارد في مشروع سلام توريت، المطروح من قبل الكنيسة الاسقفية، الذي خطط لجمع اعضاء المجتمع معا بقصد ايجاد حلول لمشكلة الأراضي، أشار الى "تطهيرعرق معدٍ" من قبل المشردين داخلياً، مبيناً بكل وضوح عمق الشعور المحلي (الكنيسة الاسقفية لأبرشية السودان في توريت، ٢٠٠٧، ص ٢). وما من شك ان نزاعات أرض مماثلة سوف تتردى بعودة اللاجئين، ويمكن أن تتردى لتصل الى حالة النزاع المفتوح٥٣.

٤. نزع سلاح المدنيين والأمن الإنساني

في محاولة لجعل جنوب السودان مستقرا ولخفض الاستعمال (أو اساءة الاستعمال) الواسع الانتشار للأسلحة النارية، بينت حكومة جنوب السودان أن نزع أسلحة جميع المدنيين ضروري جدا. وستجري هذه العملية بالتوازي مع برنامج السلاح والتسريح واعادة الادماج (DDR) المخطط للمقاتلين السابقين.

تقع عملية نزع سلاح المدنيين تحت طائلة برنامج "الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSAC)"٥٤. وهو تعبير يشمل طيفاً واسعاً من الأنشطة كبناء السلام، والمشاريع الانسانية، ومشاريع حكم القانون/الإدارة، حوار عابر للحدود وضبط الأمن. وخططت سلطات الولاية وشركاء الامم المتحدة لهذا كله. ومن المؤمل أن تسهم هذه المبادرات في خلق بيئة أكثر أمناً واستقراراً بحيث يمكن للتنمية (التي تحتاجها الولاية حاجة ماسة) أن تثبت فيها موطىء قدم الى جانب خفض في استعمال الأسلحة النارية. ومن المؤمل أن يفضي هذا بدوره الى نبذ تدريجي لأسلوب الحياة المستغرق في طابعه العسكري الذي أصبح المعيار في جنوب السودان، وبالتالي يتمخض عن بيئة مواتية لاعادة دمج المقاتلين السابقين وعن منطقة مستقرة آمنة يمكن أن تزدهر فيها المجتمعات وتستفيد من مكاسب السلام لما بعد اتفاقية السلام الشامل.

لكن بالرغم من هذه الخطط العامة لتحسين الأمن الانساني، ما لبث التقدم في تطوير السياسات والقوانين ذات الصلة بطيئا للغاية. الاستثناء الوحيد هو تعيين الدكتور رياك غوك ماجوك في أواخر ٢٠٠٧ ليقود مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة (CSAC) الجديد تحت اشراف الرئاسة. كانت الغاية من هذه الخطوة خلق مؤسسة CSAC متفانية وذات تفويض صريح لتقود تنسيق أنشطة الحد من الأسلحة (بما في ذلك نزع السلاح) في جنوب السودان٥٥. لكن لا تزال هناك، في الوقت نفسه، أسئلة رئيسية عديدة حول الحد من الأسلحة لم تجب عنها حكومة جنوب السودان، من بينها: كيفية تنظيم حيازة واستعمال الأسلحة النارية بين المدنيين؛ الشروط التي قد تصبح بموجبها الملكية والاستعمال قانونيين؛ كيفية استخدام السلطات التقليدية في عمليات نزع السلاح؛ كيفية ضبط مخزون الأسلحة المجموعة٥٦؛ كيفية حماية المجتمعات المنزوعة السلاح من الأعمال الهجومية؛ والأدوار الخاصة بكل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة في جهود نزع السلاح. يحتوي مشروع قانون نزع السلاح والتسريح واعادة الادماج، الذي لم يقره البرلمان بعد، على بعض العبارات المتعلقة بالحد من الأسلحة وخفضها، لكن هذا غير كاف وعفا عليه الزمن وبحاجة للاستبدال٥٧.

تنص اتفاقية السلام الشامل، من جانبه، في المادة ١٤,٦,٥,١٥ من مرفق وقف اطلاق النار الدائم والترتيبات الامنية على أن تقوم اللجنة العسكرية المشتركة لوقف اطلاق النار بمراقبة وفحص نزع سلاح جميع المدنيين"الذين يحملون السلاح بصورة غير قانونية"٥٨، لكنه لا يقدم أي ارشاد قانوني اضافي. وهذا يترك حكومة جنوب السودان عرضة للاعتماد بشكل كبير على مراسيم وتعليمات الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي يتسم الكثير منها بالسرية، للحكم في هذه المسائل.

حملة الأشهر الستة

بالرغم من الفراغ القانوني وغياب السياسات، إلا أن حكومة جنوب السودان ماضية في عمليات نزع السلاح الأحادية الجانب قدماً. فمنذ توقيع اتفاقية السلام الشامل، حصلت مبادرات ذات أغراض محددة في ولايات جونقلي، واراب، الوحدة، البحيرات، وبشكل محدود في ولاية شرق الاستوائية٦٠. لقد أصدر رئيس حكومة جنوب السودان سيلفا كير أمراً توجيهياً باطلاق حملة مدتها ستة أشهر لنزع سلاح جميع ولايات جنوب السودان العشرة، بدءا من تاريخ ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ (حكومة جنوب السودان، ٢٠٠٨، ص ١). ينص الأمر التوجيهي، الذي أرسل الى كل حاكم من حكام ولايات جنوب السودان بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، على وجوب تنفيذ "العملية" من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان وسلطات الولاية، وعلى أن الهدف العام هو أن "يسلم جميع المدنيين في الولايات العشر بشكل سلمي ما بحوزتهم من أسلحة نارية على مختلف أنواعها"٦١. كما يشير الأمر التوجيهي إلى أنه في حال رفض الأفراد أو المجموعات أو ابداء المقاومة "يجب استخدام القوة المناسبة".

وكان لهذا الأمر التوجيهي تداعياته المشؤومة على العديد من مجتمعات جنوب السودان الرعوية – ليس أقلها ولاية شرق الاستوائية– التي تعول على الأسلحة النارية تعويلاً كبيراً للدفاع عن أنفسها. وأظهرت نتائج الاستبيان الأسري– وإن لم تكن مفاجئة – أنه حتى منذ سنة مضت، قبل أصدار الأمر التوجيهي بكثير، كانت هناك مشاعر محلية متباينة إزاء نزع السلاح (انظر ص ٥٠ – ٥١)، اذ خشى كثيرون منهم أن يقود نزع السلاح إلى تردٍ في مستويات انعدام الأمن٦٢. وأدركت السلطات المحلية وأعضاء البرلمان في ولاية شرق الاستوائية المخاطر الأمنية الناجمة عن ذلك٦٣. كما أقر أعضاء بارزون في حكومة جنوب السودان، بالمثل، بوجوب أن يكون نزع السلاح اقليميا وشاملا حتى يكون مستداماً٦٤، وكان يتعين عليهم وضع استراتيجية لتحقيق ذلك٦٥. و نظراً للأمر الرئاسي الأخير الذي قد تدفع به قدما لجان أمن الولايات التابعة لحكومة جنوب السودان، فثمة الآن تخوف جدي من أن تتكثف الاجراءات الخاصة – في ظل غياب استراتيجية منسقة واسعة واطار قانوني – مؤدية إلى احتمال بزوغ مقاومة محلية وخسائر في الأرواح.

الدروس من ولاية جونقلي، اضافة الى الأجزاء المتاخمة من أوغندا و كينيا، أظهرت بوضوح مخاطر جهود نزع السلاح القسرية على الأمن الانساني. فقد تولى الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنة ٢٠٠٦ حملة أحادية الجانب قسرية في شمال جونقلي بين أفراد " الجيش الأبيض" لجماعة لو نوير. وكان الاعتقاد السائد محليا أنها نُفذت لأغراض سياسية وتمخضت عن مقاومة لا يستهان بها: مئات القتلى، آلاف المهجرين، تدمير القرى، حرق البيوت، النهب، وانعدام أمن غذائي واسع النطاق، الأمر الذي انتهى بزعزعة استقرار هائلة للمناطق المنزوعة السلاح (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧أ). وفي أثناء تلك الحملة وحملات سلمية لاحقة لم يف الجيش الشعبي لتحرير السودان بغالبية وعوده المتصلة بحماية المجتمعات المنزوعة السلاح، واستهدفت عمليات سرقة قطعان الماشية والهجمات بشكل واضح المستوطنات الضعيفة. عندئذ عمد السكان الى اعادة التسلح حماية لأنفسهم، مما أثار اسئلة جوهرية حول نجاح الحملات٦٤ واستدامة المشاركة الدولية.

لقد قامت أوغندا وكينيا المجاورتان بتجارب مماثلة مؤخرا. واتصفت هذه التجارب ذات الطابع العسكري في كلا الدولتين، في الغالب الأعم، بالاستخدام المفرط للقوة والاساءات الخطيرة لحقوق الانسان، مُسفِرة عن عمليات انتقامية وتردي حالة انعدام الأمن. وأدت حملات نزع السلاح هذه دور "التحديث الاجباري" للأسلحة النارية: إذ اضطرت المجتمعات، نظراً لمصادرة أسلحتها القديمة، الى اقتناء أسلحة أكثر تطوراً كي تحمي نفسها (إيتون، ٢٠٠٨، ص ١٠٣). فعلى سبيل المثال، أدت عملية عسكرية٦٧ في منطقة كاراموجا الأوغندية سنة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ الى قتل واسع النطاق للمدنيين (بمن فيهم قادة محليون بارزون ودعاة سلام) وحرق منازل وانتهاكات لحقوق انسان متعددة وهجمات انتقامية ضد قوات الدفاع الشعبي الأوغندية (UPDF)٦٨. وقامت المجتمعات في أوغندا وكينيا والسودان بالإغارة فيما بعد على الكاريموجونغ الذين أعادوا على الفور تسليح أنفسهم.(مسح الأسلحة الصغيرة.٢٠٠٧ب)

كما أسفرت حملة عسكرية على التوركانا في جنوب توركانا سنة ٢٠٠٥– ٢٠٠٦، بحسب التقارير، الى جمع أكثر من ١٧٠٠ قطعة سلاح ناري و٥٧٠٠ طلقة ذخيرة. لكن جملة مشاكل صاحبت العملية: إذ نظر إليها على نطاق واسع بريبة كبيرة بحكم تعويلها على جهود نزع السلاح الفاشلة سابقا التي نجم عنها تفاقم في حالات التعرض للإيذاء وترد في حالة انعدام الأمن: تعذيب أفراد الجيش الكيني المدنيين الذين رفضوا تسليم أسلحتهم والإساءة إليهم؛ عدم تجسد وعود "نزع السلاح مقابل التنمية"؛ كانت العملية متعجلة ومتقطعة وما حميت المجتمعات المنزوعة السلاح، بل تركت عرضة لهجمات الكاريموجونغ والبوكوت المجاورتين٦٩. وعود غير مجسدة، مضافا اليها اساءات وهجمات مجتمعات أخرى، كل هذا جعل الناس يحسون بأنهم خذلوا من قبل كل من الحكومة والمجتمع المدني اللذين دعما الحملة (ريام ريام، ٢٠٠٧).

مع استعداد جنوب السودان لعملية نزع السلاح لسنة ٢٠٠٨، يبدو واضحا أن القياد بيد المتشددين داخل جهاز أمن حكومة جنوب السودان. هذا على الرغم من حقيقة إدراك بعض أعضاء الحكومة البارزين على الأقل كليا الدروس المستفادة من جهود نزع السلاح السابقة. وأفصحت وثيقة ذات صلة بالموضوع صادرة عن حكومة جنوب السودان بوضوح عن وجوب "بناء الثقة" بين أفراد المجتمعات المستهدفة؛ وجوب وضع مناطق عازلة للجيش الشعبي لتحرير السودان موضع التنفيذ قبل الشروع في نزع السلاح تفاديا لحدوث فراغ أمني؛ وجوب وضع اطار عمل سياسي موضع التنفيذ؛ تحقيق نسبة نجاح مائة في المائة في جمع الأسلحة أمر ليس ممكناً؛ وجوب تقديم خدمات من أجل "التأثير ايجابياً" على الأهالي٧٠. وأبانَ الدكتور رياك غوك ماجوك، مدير مكتب الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة، أنه يحبذ نزع سلاح طوعياً، سلمياً، يسوسه المجتمع، قانونياً (أي داخل سياق اطار قانوني)، تبادلياً ويرتكز على "الاقناع" واحترام حقوق الانسان٧١.

بيد أن هناك غياباً واضحاً للاجماع داخل الادارة الجنوبية. وإذ يشعر البعض انه من الأهمية بمكان أن يحتفظ المدنيون بأسلحتهم النارية، أو على الأقل أن يبقى بامكانهم الوصول اليها، في حال انهيار اتفاقية السلام الشامل، فإن البعض الآخر ينبه إلى أن نزع السلاح والحد منه على مدى طويل لن ينجح بسبب استفادة سياسيين في كل دول المنطقة من غنائم الغارات التجارية٧٢. ويركز اولئك الذين حازوا، على ما يبدو، اليد العليا في الجدال، على الحاجة الى الاحتفاظ بالسيطرة على كل المجموعات المسلحة المتباينة في جنوب السودان، الحاجة الى فرض الأمن على الجماعات الجنوبية المتحاربة، والحاجة الى سحب الأسلحة من المجتمعات التي يمكن أن تعمل على تخريب

اتفاقية السلام الشامل. وبالنسبة لأصحاب هذا الرأي فإن حق الحكومة في استعمال القوة في المكان والزمان اللذين ترتأيهما، ضروري كل الضرورة من أجل حفظ النظام في جنوب سودان غير المستقر الى حد بعيد٧٣. ولذلك لذلك هناك توتر كامن بين الرغبة في عمل سريع واجباري لانتزاع الأسلحة الصغيرة من المجتمعات وبين الرغبة في عملية طوعية طويلة الأجل تستميل العقول والقلوب لكنها تتيح، في نفس الوقت، لبعض من العنف الذي يشل الاقتصاد و يحول دون التنمية، بالاستمرار٧٤.

اجتماع هذه العوامل يقود ولاية شرق الاستوائية إلى منعطف خطير ومستقبل مبهم جدا. لقد شرع فعلا في عملية نزع السلاح الخاصة وما ترتب عنها من عنف – إذ شارك جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في "عملية تعزيز السلام" أو عملية نزع السلاح بالقوة لقريتين متحاربتين هما ايلولي وأوغورووني في بيام هيالا بتاريخ ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٨. وقُتل ثمانية من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان و١١ مدنياً أثناء العملية التي بدأت الساعة الرابعة صباحا، وبعدها صرع عدد آخر٧٥. فلجأ الجيش الشعبي لتحرير السودان، عندئذ، إلى احراق القريتين وسواهما بالأرض ردا على عمليات القتل، مجبراً ٤٣٠٠ على الفرار، كما قام بعمليات اعتقال تعسفية بين رجال القريتين وضربهم، فضلاً عن ذبح أو مصادرة قطعان الماشية العائدة للأهالي. وسيقع لا محالة المزيد من عمليات نزع السلاح. ومن المرجح أن ينجم عن هذه العمليات، في ظل غياب مقاربة اقليمية شاملة ومنسقة، ترد أكبر في مستويات انعدام الأمن مما كشفه الاستبيان الاسري. وسيكون لهذا أثره على الأمن الإقليمي، مع زيادة متوقعة في الهجمات عبر الحدود، بما في ذلك القادمة من توركانا الشمالية استغلالاً منها لفرصة نزع سلاح المجتمعات.

٥. أدوات الاستبيان ووسائله

لقد أجري الاستبيان الأسري التابع لمشروع مسح الاسلحة الصغيرة في ولاية شرق الاستوائية والمناطق الحدودية المجاورة لها لمنطقة توركانا الشمالية بشمالي غربي كينيا في الفترة بين ٢٣ أيار/مايو و٧ حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٧. شارك فيه ٢٩ مساحاً من سبع مقاطعات من مقاطعات ولاية شرق الاستوائية الثماني، استخدمتهم باكت سودان في الدرجة الأولى (المناطق الداخلية لشرق الاستوائية) ومبادرات ادكار للسلام والتنمية (في المناطق الحدودية مع كينيا وتوركانا). اثنان وعشرون من المساحين سودانيون وسبعة كينيون.

تتضمن أداة الاستبيان (انظر الملحق ص٥٥)، التي طورها خبير المنهجية في مركز مشروع الأسلحة الأسلحة الصغيرة، فضلاً عن خبرات سابقة لاستبيانات أجراها مشروع الأسلحة الصغيرة في جنوب السودان٧٦، ٨٩ سؤالاً وتركز على المسائل التالية:

- التفاصيل الشخصية للمستجيبين، ومن ضمنها المعلومات الجغرافية
- أحداث عنف (لم تُشهد)
- احداث عنف (مشهودة)
- الإيذاء الأسري
- الشعور بالأمان الشخصي
- المواقف حيال وفرة الأسلحة الصغيرة
- المواقف حيال نزع السلاح.
- كان معدل الوقت الذي صرف في الإجابة عن اسئلة الاستبيان ٢٣ دقيقة.

اختير المساحون الذين هم من المجتمعات المستهدفة على أساس المستوى التعليمي (المدرسة الثانوية)، القدرة اللغوية (طلاقة في الانجليزية ولغة محلية)، الحالة المدنية، وعدم وجود انتماءات سياسية علنية٧٧، ومكانتهم في مجتمعاتهم. وبذلت مساع لتجنيد أكبر عدد ممكن من النساء، بيد أن صعوبة حصول النساء على التعليم، مقترنة بعوامل ثقافية (مثل التوقع من المرأة العمل في الدار) تمخضت عن تجنيد سبع فقط من العدد الاجمالي ٢٩.

جلب المساحون إلى قاعدة خارج مدينة كبويتا في كبويتا الجنوبية لمدة ثلاثة أيام ليقوم فريق من مشروع الأسلحة الصغيرة على تدريبهم على منهجية المسح. ثم أعيد كل شخص إلى مكانه لمقابلة ٦٠ أسرة ٧٨ من خليط من المجتمعات المستهدفة الحضرية والريفية. كان مجرو المقابلات، في المناطق كافة، هم أفراد من المجموعة العرقية المهيمنة ويتحدثون اللغة المحلية. اختيرت المجتمعات من سبع مقاطعات تابعة لولاية شرق الاستوائية ومن لوكتشيوغو وأوربوا المجاورتين في توركانا الشمالية في محاولة لجمع قاعدة بيانات واسعة بقدر الامكان.
قُسم المساحون إلى مجموعتين – أ وب – بغرض التدريب والاشراف. قامت المجموعة أ بمسح مقاطعات كبويتا الشمالية وكبويتا الجنوبية والبودي وإيكوتوس وتوريت ولافون، فيما قامت

المجموعة ب بمسح جنوب كبويتا الشرقية وقسمي لوكتشيوغو وأوروبا في توركانا الشمالية (انظر خريطتي ١ و٢). تلقى كل مساح زيارة اشراف واحدة على الأقل من قبل موطفي مشروع الاسلحة الصغيرة، باستثناء امرأة في تشوكودام التي صعب الوصول إليها بسبب المطر والطرق غير السالكة. جمع نصف قاعدة البيانات من كينيا ونصفها الآخر من السودان. وفي المناطق الريفية اختيرت القرى بناء على القدرة على الوصول إليها وعلى اختيار الاغلبية من سكانها الاشتراك٧٩. وعلى العموم اختيرت الأسر في المواقع المختارة في طريقة غير عشوائية رغم استخدام طريقة تدوير القنينة٨٠.

ومن العوائق الأساسية لاختيار الاسر بشكل عشوائي نابع من الحاجة إلى مراعاة والبروتوكلات الاجتماعية المحلية واحترامها. أولا، الاشكال الدائري للقرية حتمت دخول فريق المسح عبر المدخل الرئيسي على مرأى من القرية كلها. ثم تجمع سكان القرية للترحيب بفريق المساحين، الذين قاموا، بدورهم، بصرف بعض الوقت لمخاطبة القرويين وشرح نواياهم. ثانياً، ونظراً لاحتفاظ معظم الناس ببعض الشكوك إزاء نوايا الفريق، فإن المقابلات جرت وسط القرية حيث بوسع كل شخص رؤية العملية، لكن من دون أن يسمع الاجابات (من أجل السرية). لقد وجد الفريق ان اختيار البيوت عشوائياً جعل الناس يشعرون بعدم الراحة وأثارت شكوكهم٨١.

وعلى الخصوص جابه المساحون والمراقبون عدة عوائق غير متحكم بها، أعاقت التنفيذ السلس للمسح. فبسبب الأمطار الشديدة وانعمار الطرق بالمياه والاحتياطات الأمنية اللازمة وتحديات أخرى متعددة (مثل انعدام وجود خرائط دقيقة) برزت ميدانياً، فإن شطراً كبيراً من الاستبيان لم يجر على النحو الأمثل. بؤس الطرق وتهديدات أمنية ارجأت الارتحال إلى مواقع المسح وفصلت أفراد المجموعة، مما اضطروا بعدها إلى قضاء فترات أطول مما متوقع، على اعداد ترتيبات لوجستية خاصة. كما أن مساحة الرقعة الجغرافية التي شملها المسح واسعة على نحو غير واقعي بالنسبة لفريق صغير. قلصت هذه النكسات إلى أقصى حد الوقت الذي صرفه المراقبون لمراجعة الاستبيانات بحثاً عن الاخطاء، وكذلك قلصت الوقت الذي كان يمكن أن يصرفه المساحون في تأمل أداءاهم سعياً لتحسينه في اليوم التالي. وبعد الانتهاء من المسح خضعت قاعدة البيانات لفحص دقيق واعتبر ٥٢١ من ١٧٦٠ استبياناً صالحاً للتحليل، عاكساً بذلك صرامة هامش الخطأ المحدد بـ٢,٥ في المائة، والالتزام الأخلاقي والتجريبي (الذي هو المحافظة على صحة وموثوقية البيانات). وحددت الاستبيانات الموثوقة ضمن حدود ٢,٥ من هامش الخطأ باستخدام نماذج مستقلة من نوع خاء – تربيع. وباستخدام معايير احصائية دقيقة، حُدد الخطأ بطريقة الردود المفقودة أو غير الصحيحة لبلوغ معدل ٩٥ في المائة من الثقة. وهكذا فإن البيانات المحللة المشار إليها هنا بـ"العينة الضيقة"، ينبغي اعتبارها صحيحة وموثوقة. لكن لا ينبغي تأويل هذه البيانات على انها ممثلة للعينة كلها٨٢.

وبغية تأكيد نتائج العينة الضيقة، تضمن التقرير بيانات من عينة أكبر. وعلى الرغم من أن نسبة الخطأ في العينة الأكبر تتجاوز حدود ٢,٥ المقرر لهامش الخطأ المسموح به، إلا أن المقارنة مع العينة الضيقة قد ينيرنا في بعض الأحيان. بيد انه من المهم ملاحظة أن أوجه التشابه في العينة الأكبر قد تكون انعكاساً لخطأ تحيز وليس لتأثيرات اقليمية واسعة.

٦. نتائج الاستبيان

التوزيع الجغرافي والجيو – ديموغرافي والنوع الجنسي

يكاد ثلثا العينة الضيقة مأخوذة من السودان، فيما الثلث الآخر من كينيا. النتائج داخل ولاية شرق الاستوائية شملت مقاطعات: إيكوتوس، كبويتا الشرقية، كبويتا الشمالية، كبويتا الجنوبية، لافون وتوريت. ومن داخل توركانا الشمالية شملت قسمي لوكتشيوغو وأوربوا٨٣. يبين جدول رقم ٣ توزيع العينات السكانية:

جدول رقم ٣ مقاطعات/أقسام – عينة ضيقة

	مقاطعة/قسم	ع	٪
شرق الاستوائية	إيكوتوس	٥٧	٪١١,٠
	كبويتا الشرقية	١٦٤	٪٣١,٧
	كبويتا الشمالية	٣١	٪٦,٠
	كبويتا الجنوبية	١٣	٪٢,٥
	لافون	١٤	٪٢,٧
	توريت	٤٥	٪٨,٧
توركانا الشمالية	لوكتشيوغو/أوربوا	١٩٤	٪٣٧,٥
المجموع		٥١٨	٪١٠٠,٠
غير محدد		٣	
المجموع الكلي		٥٢١	

من المهم ملاحظة ما في العينة من خلل لأن حصة توركانا الشمالية أثرت على نتائج العينة الضيقة تأثيراً كبيراً. ولتخطيط مصادر التأثير الحقيقية على نحو أفضل ولتحديد وقوع أي تمايزات اقليمية، مُيزت ثلاث مجموعات منفصلة بغية تحليلها في هذا التقرير:

- عينة ضيقة (ع = ٥٢١)
- عينة شرق الاستوائية (ع=٣٢٤)
- عينة توركانا الشمالية (ع = ١٩٤)

في التحليل التالي، قورنت نتائج العينيتين الأوليتين بعينات أكبر لاستكشاف اتجاهات أو انماط مهمة. لكن مثلما لاحظنا في القسم السابق فإن معدل الخطأ للعينة الأكبر تجاوز ٢,٥ في المائة. كما أن هناك خللاً في العينة الضيقة في ما خص التوزيع الحضري والريفي للسكان، مع زيادة كبيرة في عدد المجيبين الذين يسكنون في مناطق ريفية (ص<٠,٠٠١) (انظر جدول رقم ٤).

جدول رقم ٤ توزيع جيو – ديمغرافي – عينة ضيقة

	الموقع	ن	٪
	حضري	١٩١	٣٩,٠٪
	ريفي	٢٩٩	٦١,٠٪
المجموع		٤٩٠	١٠٠,٠٪
غير محدد		٣١	
المجموع الكلي		٥٢١	

وأظهرت شرق الاستوائية توزيعاً جيو – ديمغرافياً مماثلاً بين السكان الحضريين والمدنيين (ص= ٠,٤٢٠) (انظر جدول رقم ٥).

جدول رقم ٥ توزيع جيو – ديمغرافي – عينة شرق الاستوائية

	الموقع	ن	٪
	حضري	١٢٤	٤١,٩٪
	ريفي	١٧٢	٥٨,١٪
المجموع		٢٩٦	١٠٠,٠٪
غير محدد		٢٨	
المجموع الكلي		٣٢٤	

لم يختلف التوزيع الجيو – ديمغرافي في العينة الأكبر بشكل كبير عما في العينة الضيقة أو في عينة شرق الاستوائية.

التوزيع الجنساني (الجندر)
في العينة الضيقة، فاق عدد الرجال عدد النساء بشكل كبير (التناسب هو نحو ١:٢,٥) (انظر جدول رقم ٦)

جدول رقم ٦ الجندر – العينة الضيقة

	الجنس (الجندر)	ع	٪
	ذكر	٣٧٣	٧١,٧٪
	انثى	١٧٤	٢٨,٣٪
المجموع		٥٢٠	١٠٠,٠٪
غير محدد		١	
المجموع الكلي		٥٢١	

الخلل في الجندر أقل بروزاً بكثير في عينة شرق الاستوائية بنسبة قريبة من ١:٢ (انظر جدول رقم ٧). وهذا أمر غير متوقع على ضوء أن كثيراً من الأسر تقودها نساء.

جدول رقم ٧ الجندر – شرق الاستوائية

	الجنس (الجندر)	ع	٪
	ذكر	٢٠٨	٦٤,٤٪
	انثى	١١٥	٣٥,٦٪
المجموع		٣٢٣	١٠٠,٠٪
غير محدد		١	
المجموع الكلي		٣٢٤	

نسبة ١ : ٢ متسقة في العينة الأكبر (ع = ١.٤٢).

قضايا خطرة تؤثر على المنطقة

الشاغل الأساس بالنسبة للسكان في العينة الضيقة هو الأمن، وخاصة أمن الأسر والحيوانات. وانعكس هذا بشكل واضح في عينة توركانا الشمالية، بينما كان الشاغل الأساس في شرق الاستوائية انعدام المرافق الصحية والطبية أو عدم كفايتها.

في العينة الضيقة، "أمن الاسرة أو الحيوانات" من أكثر القضايا إثارة للقلق (٧٥,٦ في المائة، ن = ٣٩٤، ع = ٥٢١). وقد يكون هذا انعكاساً للدرجة التي جعلت بها سرقة قطعان الماشية المجتمعات تشعر بأنها عرضة للمخاطر ومدفوعة بحماية املاكها وممتلكاتها.

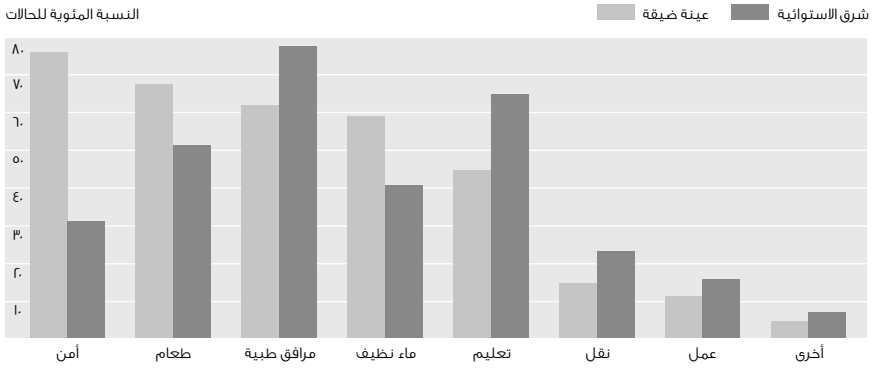

شكل رقم ١ قضايا خطرة تؤثر على المنطقة
عينة ضيقة (ع = ٥٢١)، شرق الاستوائية (ع = ٣٢٤)

ثم أعقب ذلك القلق على "الطعام للأسرة أو الحيوانات" (٦٧,٠ في المائة، ن = ٣٤٩، ع = ٥٢١)، و"انعدام المرافق الطبية أو عدم كفايتها" (٦١,٤ في المائة، ن = ٣٢٠، ع= ٥٢١) انظر شكل رقم ١.

في ولاية شرق الاستوائية ما كان الأمن ضمن القضايا الثلاث الأولى (انظر شكل رقم ١). فلما طلب من السكان ترتيب الأولويات، جاء "انعدام المرافق الصحية والطبية أو عدم كفايتها" (٧٧,٢ في المائة، ن = ٢٥٠، ع = ٣٢٤) باعتباره من أكثر القضايا جدية. ثم اعقبه انعدام التعليم أو عدم كفايته (٦٤,٥ في المائة، ن = ٢٠٩، ع = ٣٢٤) وانعدام الطعام أو عدم كفايته للأسرة و/أو للحيوانات (٥٠,٩ في المائة، ن = ١٦٥، ع = ٣٢٤)٨٥. وعكس هذا القلق الطاغي إزاء انعدام التنمية والخدمات الاساسية والأمن الغذائي رغم الحاح مشكلة العنف المسلح المستفحلة في الولاية.

وتماثلت العينة الأكبر مع عينة شرق الاستوائية: انعدام المرافق الصحية والطبية الشغل الشاغل، ثم انعدام الطعام أو عدم كفايته. وأتى الأمن ثالثاً (ع = ١١١٣).

في توركانا الشمالية، من جهة أخرى، كان الانشغال الاساس لمجيبيها (٣٩,٠ في المائة، ن = ٢٩١، ع = ٧٤٦)٨٦ أمن أفراد الأسرة أو حيواناتهم، وهو أكثر بكثير من الأجزاء المجاورة في السودان. كما شكل الطعام والحصول على الماء، بحكم كون المنطقة من أكثر المناطق عرضة للجفاف في كينيا، قلقاً رئيسياً، إذ قال حوالي ٤٨ في المائة من المجيبين بأن هذا من القضايا الجدية التي تؤثر على مناطقهم. وينقسم هذا إلى انعدام الطعام أو عدم كفايته لأفراد الأسرة و/أو الحيوانات (٢٤,٤ في المائة، ن = ٢٦٠، ن = ١٨٢، ع = ٧٤٦)، وانعدام الماء النظيف أو عدم كفايته (٢٣,١ في المائة، ن = ١٧٢، ع = ٧٤٦).

أحداث العنف المشهودة

في العينة الضيقة، ما يقرب من نصف المجيبين شهدوا حدث تعرض للإيذاء. ويرتفع هذا الرقم في توركانا الشمالية إلى ٦٠ في المائة، بينما لا يزيد هذا الرقم في شرق الاستوائية إلا قليلاً على الثلث. وستون في المائة من العينة الضيقة شهدت سرقة قطعان ماشية.

ما يقرب من نصف العينة الضيقة (٤٥,٧ في المائة،ع = ٣٨ ، ع = ٥٢١) شهدت حالة عنف واحدة على الأقل في حياتهم. وعدد الأحداث المشهودة لا تختلف اختلافاً كبيراً بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية (ع = ٠,٦٩٣). وسرقة الماشية هو من أكثر جميع الأحداث العنيفة المشهودة شيوعا (٦٠,١ في المائة، ع = ١٤٣، ع = ٢٣٨) (انظر الشكل رقم ٢).

وفي شرق الاستوائية، شهد ٣٦ في المائة من العينة (٣٦,١ في المائة، ن = ١١٧، ع = ٣٢٤) حادثاً عنيفاً في حياتهم٨٧، وهو رقم أقل مما كان متوقعا تبعاً لأدلة قوليةعلى مستويات انعدام الأمن في الولاية. وهذه النتيجة لا تختلف اختلافاً كبيراً بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية (ص= ٠,٨٥٣). وتماثل ترتيب أحداث العنف المشهودة في عينة شرق الاستوائية مع ذلك للعينة الضيقة، إذ تأتي أولاً سرقة المواشي ضمن كل الحوادث المشهودة (انظر الشكل رقم٢).

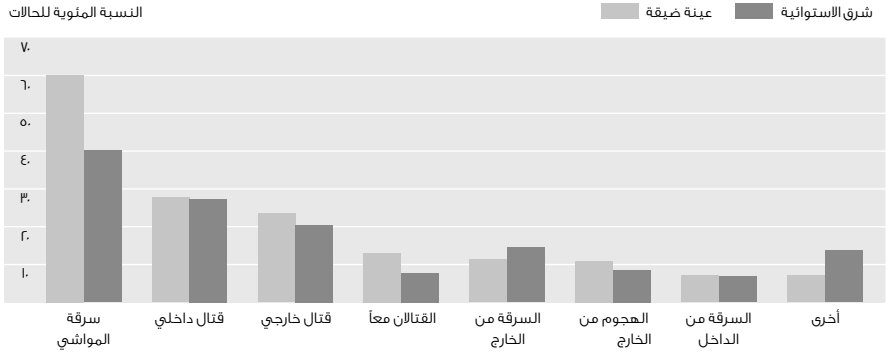

شكل رقم ٢ جميع أحداث العنف المشهودة٨٨
عينة ضيقة (ع = ٢٣٨)، شرق الاستوائية (ع = ١١٧)٨٩

أفاد أكثر من نصف المجيبين في العينة الأكبر بأنهم شهدوا حدثاً عنيفاً. هذه النسبة هي أكثر بكثير مما هي عليه في العينة الضيقة وعينة شرق الاستوائية (ص<٠,٠٠١).
في توركانا الشمالية، أكثر من ٦٠ في المائة (٦١,٣ في المائة، ن = ١١٩، ع= ١٩٤) من سكان العينة الضيقة شهدوا حدثاً عنيفاً خلال حياتهم، وهو رقم أعلى بكثير من السودان المجاور (ص<٠,٠٠١). ونحو ثمانين في المائة من الـ١١٩ مجيباً الذين شهدوا حادثاً عنيفاً (٧٩,٠ في المائة، ن= ٩٤، ع =١١٩) شهدوا سرقة قطعان ماشية.

تقترح هذه النتيجة بان توركانا الشمالية تعاني من حالة انعدام أمن أكثر من أجزاء شرق لاستوائية، وهذه النتيجة غير متوقعة إذا أخذنا في عين الاعتبار الاستقرار النسبي لكينيا. ولعل عدداً من العوامل أفرز هذه النتائج٩٠. قرى توركانا التي خضعت للمسح هي أقرب إلى الحدود مع السودان من قرى التوبوسا التي خضعت للمسح. وبالمثل، فهي في موقع أقرب للمراعي التي يتنافس عليها المجتمعان. يعني هذان العاملان بأنه من المرجح أن يكون مجيبو توركانا قد شهدوا أحداثاً من التعرض للايذاء على نحو أكثر تواتراً. وأخيراً، لاحظ فريق مشروع الاسلحة الصغيرة العامل في المناطق الحدودية بأن قرى التوبوسا التي خضعت للمسح فيها من "العناصر غير المقاتلة" (أي نساء وأطفال وشيوخ) أكثر بكثير مما في قرى التوركانا. ومطلوب مسح أكبر لتحقيق مزيد من هذه النتائج.

استخدام الأسلحة

استخدمت الأسلحة الصغيرة على نحو أكثر تواتراً من اسلحة أخرى في أحداث التعرض للإيذاء في الآونة الأخيرة. هذه النتيجة متساوقة في جميع العينات. فنحو ١٠٠ في المائة من سرقة قطعان المواشي المشهودة في العينة الضيقة كان السلاح الصغير داخلاً فيها.

في العينة الضيقة، هنالك استخدام للسلاح الصغير خلال احداث العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة أكثر بكثير من أي سلاح آخر (انظر شكل رقم ٣). وأبان تحليل لآخر أحداث سرقة المواشي المشهودة بأن الأسلحة الصغيرة استعملت بشكل روتيني فيها (٩٦,٩ في المائة، ن = ١٢٥، ع = ١٢٩) – في الحقيقة إنها استعملت على نحو أكثر تواتراً من أي احداث مشهودة مجتمعة (٤٦,٩ في المائة، ن = ٤٥، ع = ٩٦). وهذا ليس غريباً في اقليم تعتبر فيه حيازة سلاح ناري أمراً عادياً بالنسبة لكل ذكر في الأسرة من أجل الدفاع عن المجتمع والماشية بالإضافة إلى المشاركة في النشاطات الثقافية٩٢.

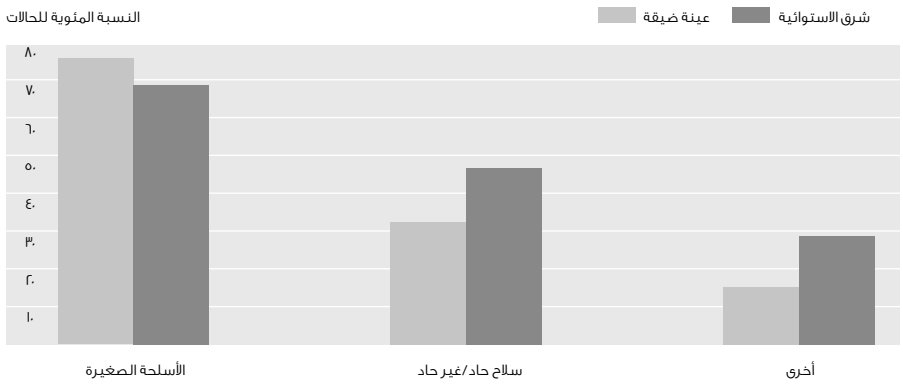

شكل رقم ٣ استخدام الأسلحة الصغيرة مقابل اسلحة أخرى
عينة ضيقة (ع = ٢٢٥)، شرق الاستوائية (ع = ١٠٥)٩١

وتماثلت النتائج في شرق الاستوائية مع تلك للعينة الضيقة (انظر شكل رقم ٣).
تبين العينة الأكبر نسبة أصغر مهمة من استخدام الأسلحة الصغيرة قياساً بالعينة الضيقة (ص = ٠,٠١٥) وعينة شرق الاستوائية (ص <٠,٠٠١).

في توركانا الشمالية استخدمت الأسلحة الصغيرة في عدد أكبر من الحوادث العنيفة مما في شرق الاستوائية (ص <٠,٠٠١)، إذ أن ثمانين في المائة تقريباً (٧٨,١ في المائة، ن = ٩٦، ع = ١٢٣) من جميع أحداث العنف الأخيرة والمشهودة كان السلاح الصغير داخلاً فيها. وهذا يعكس الدرجة العالية الوبائية التي يستخدم فيها السلاح الصغير في توركانا الشمالية رغم الاطار التنظيمي الكيني. يكاد حضور الشرطة يكون معدوماً ويقتصر إلى حد كبير على المدن، ويعود هذا في جزء منه إلى انعدام سيارات الشرطة والطرق.

الشعور بالأمن

قال نحو ٦٠ في المائة من المجيبين في العينة الضيقة بأن الأمن في قراهم غير كاف. وارتفع هذا الرقم إلى أكثر من ٨٠ في المائة في توركانا الشمالية. وما هو جدير بالملاحظة قول ٤٠ في المائة من المجيبين في شرق الاستوائية أن مستويات الأمن انخفضت منذ اتفاقية السلام الشامل.

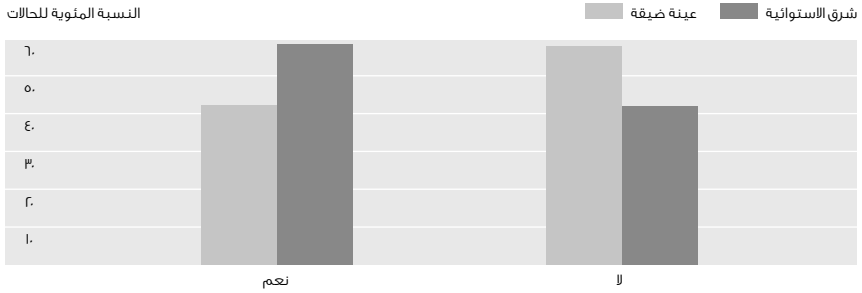

شكل رقم ٤ هل الأمن في الوقت الحاضر كاف جداً؟
عينة ضيقة (ع = ٥٠٨)، شرق الاستوائية (ع = ٣١١)

في العينة الضيقة، أبدى نحو ٦٠ في المائة (٥٧,٩ في المائة، ن = ٢٩٤، ع = ٥٠٨) من السكان عدم رضاهم عن حالة الأمن في قريتهم في الوقت الحاضر (انظر شكل رقم ٤). وفي شرق الاستوائية، أكثر من ٤٠ في المائة (٤١,٨ في المائة، ن = ١٣٠، ع = ٣١١) شعروا أن الأمن غير كاف. وهذا يشرح، إلى حد ما، الدرجة التي يعتمد فيها العديد من المجيبين على الأسلحة النارية لأغراض الحماية ولزوم تعويلهم على مؤسسات غير تابعة للدولة لحماية أنفسهم (انظر ص ٤٦ – ٥٠).

وقال ٤١ في المائة فقط (٤١,٤ في المائة، ن = ٢١٣، ع = ٥١٤) من العينة الضيقة بأنهم يشعرون بـ"الأمان تماماً إلى الأمان جداً" عند السير وحدهم إلى السوق خلال النهار، فيما قال الثلث (٣٢,٥ في

المائة، ن = ١٦٧، ع = ٥١٣) بأنهم يشعرون بـ"الأمان تماماً إلى الأمان جداً" (انظر شكل رقم ٥). الشعور بالأمان انخفض بشكل كبير بزيادة الوقت المصروف على السير مشياً إلى السوق(ص ١،٠٠٠>).

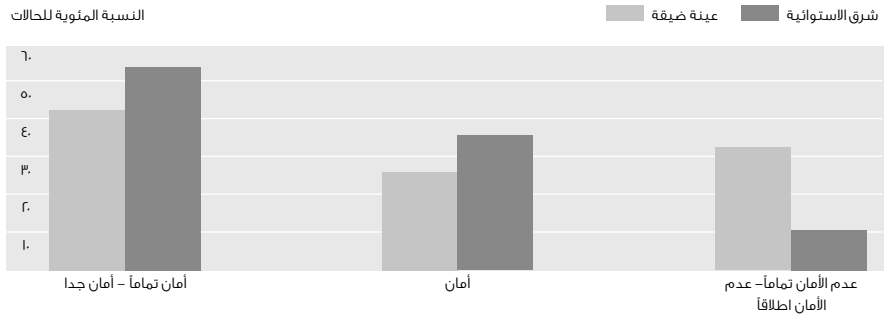

شكل رقم ٥ مستوى الأمان عند السير وحيداً إلى السوق
عينة ضيقة (ع = ٥١٤)، شرق الاستوائية (ع = ٣١٨)

وذكر سكان شرق الاستوائية انهم يشعرون، بشكل عام، بـ"الأمان" أو بـ"الأمان تماما – أمان جداً" عند السير وحيدين إلى السوق خلال النهار (أنظر شكل رقم ٥). وشعر ١١ في المائة فقط (١٠،٧ في المائة، ن = ٣٤، ع = ٣١٨) بـ"عدم الأمان تماماً – عدم الأمان اطلاقاً".

وقال ثلاثون في المائة تقريباً من العينة الضيقة (٢٩,٤ في المائة، ن = ١٥٣، ع = ٥٢٠) إن قريتهم أقل أماناً مما قبل اتفاقية السلام الشامل (انظر شكل رقم ٦)٩٣. وما هو ذو دلالة أن ٤٠ في المائة من المجيبين في شرق الاستوائية (٣٩,٩ في المائة، ن = ١٢٩، ع = ٣٢٣) يعتقدون بأن الأمان في قريتهم انخفض منذ ابرام اتفاقية السلام الشامل (انظر شكل رقم ٦). ولعل هذا يعود إلى النقص العام للقانون والنظام في الولاية والحد الأدنى من الاحترام لسيادة القانون. هذا الرقم يعكس قلة فوائد السلام المجناة من لدن الكثير من المجتمعات على صعيد التحسن في الأمن الإنساني. وبالنظر إلى أن هذا هو الحال، فإن الدرجة التي أبدى فيها المجيبون قلقهم بخصوص الخدمات الأساسية والأمن الغذائي، أكثر من الأمن بكثير، مثيرة للانتباه (انظر ص ٤٠)، إذ تؤكد حقيقة أن حالة توفير الخدمات الرئيسية أليمة جداً إلى حد أنها تشكل قلقاً أكبر لكثير من الناس من المستويات العليا من الصراعات العنيفة.

أما في العينة الأكبر فتختلف المشاعر، إذ تبين رضىً أكبر بالأمن. ولعل هذا الاختلاف سببه خطأ تحيزي في العينة الأكبر أكثر من التأثيرات الفعلية الاقليمية التي لم تكتشف في واحدة من العينيتين.

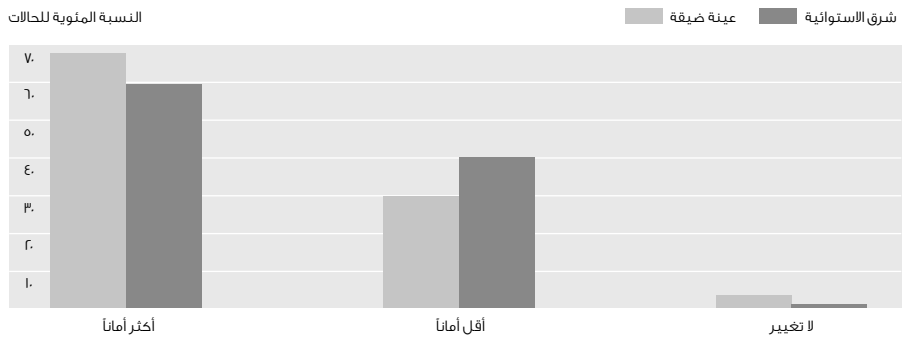

شكل رقم ٦ مستويات الأمان المتصورة منذ ابرام اتفاقية السلام الشامل
عينة ضيقة (ع = ٥٢٠)، شرق الاستوائية (ع = ٣٢٣)

واتسم الاحساس بالأمن في توركانا الشمالية بكونه، بلا ريب، أكثر سلبية مما في شرق الاستوائية المجاورة. فقد قال أكثر من ٨٠ في المائة من المجيبين في توركانا الشمالية إن الأمن في قريتهم ليس جيداً بما فيه الكفاية في الوقت الحالي (٨٣,٤ في المائة، ن = ١٦١، ع = ١٩٣، ص <٠،٠٠١). وشعر المجيبون بأنهم أقل أماناً بكثير عند السير وحيدين إلى السوق مما في كبويتا الشرقية المجاورة. فقد رأى ٧٠ في المائة تقريبا (٦٨,٩ في المائة، ن = ١٣٣، ع = ١٩٣) أنهم شعروا بـ"عدم الأمان تماماً إلى عدم الأمان الشديد" عند السير لوحدهم إلى السوق خلال ساعات النهار، فيما قال خُمس فقط (٢٠,٧ في المائة، ن = ٤٠، ع = ١٩٣) انهم شعروا بـ"الأمان تماماً إلى أمان جداً". وشعر السكان الريفيون لتوركانا الشمالية بأنهم أقل أماناً بشكل عام من أقرانهم الساكنين في المناطق الحضرية (ص <٠،٠٠١). ويمكن عزو الاحساس بانعدام الأمن بشكل واسع وتفشي المخاوف المحلية في المناطق الحدودية إلى حقيقة أن سكان التوركانا يعيشون قرب مجموعات عرقية منافسة أخرى مثل التوبوسا السودانيين المسلحين على نحو أفضل، كما يراهم أهل توركانا، ولديهم منافذ أفضل للحصول على الذخائر ويقومون بأعمالهم الهجومية مراراً من التراب التوبوسي٩٤. نجم عن ذلك احساس عال بالضعف يديم من حالة المخاوف المحلية. ولعل ثمة عاملاً آخر اختلفت فيه مدينة لوكتشيوغو عن المناطق الأخرى في المسح اختلافاً ملحوظاً، الا وهو مظاهر التمدن التي بدأت بالظهور فيها، مثل تفكك الأسر والاكتظاظ السكاني وجرائم خاصة بالمدن٩٥. ولا تواجه المناطق الممسوحة في شرق الاستوائية ومناطق أخرى في توركانا الشمالية تهديدات مماثلة.

التعويل على مؤسسات أمن غير تابعة للدولة مقابل مؤسسات الدولة للأمن

عاش حوالي ٦٠ في المائة من المجيبين (٥٦,٦ في المائة، ن = ٢٩٤ ، ع = ٥١٩) في العينة الضيقة في مناطق لا تقدم فيها الدولة أي خدمات أمنية اطلاقاً رغم المستويات المرتفعة لانعدام الأمن واستخدام الأسلحة الصغيرة. وأنخفض هذا الرقم في ولاية شرق الاستوائية إلى الثلث. وثمة تعويل شديد على المحاربين الشباب من الذكور للحماية في جميع العينات.

مؤسسات الدولة مقابل مؤسسات غير تابعة للدولة

طُلب من المجيبين تسمية المؤسسات الأمنية (التابعة للدولة أو غير التابعة معاً) ذات الحضور في قراهم. حددت مؤسسات الدولة بالشرطة، الجيش الشعبي لتحرير السودان أو الجيش. أما المؤسسات غير التابعة للدولة فحددت بالمحاربين ورجال القبائل المحلية والمجموعات المسلحة غير المعروفة الهوية، وقوة شرطة احتياط كينيا (KPR) شبه الرسمية٩٦.

ذكر حوالي ١٠ في المائة من المجيبين في العينة الضيقة (٨,٧ في المائة، ن = ٤٥، ع = ٥١٩) إنه لا توجد مؤسسات توفرالأمن في قريتهم، فيما يخضع ما يقرب النصف (٤٨,٠ في المائة، ن = ٢٤٩، ع = ٥١٩) إلى حماية مجموعات أمن غير تابعة للدولة أو مجموعات شبه تابعة للدولة (أنظر شكل رقم ٧). وتعكس حقيقة أن أكثر من نصف العينة لا تحميهم مؤسسات أمن تديرها الدولة الدرجة التي يجب عليهم فيها توفير أمن لأنفسهم في ظل عمل أو غياب مؤسسات أمنية تديرها الدولة. كما قد تكون هذه انعكاساً لحقيقة أن عدداً أكبر من سكان الريف استجابوا للمسح لأن خفارة الشرطة (policing) أفضل دائماً في المناطق الحضرية.

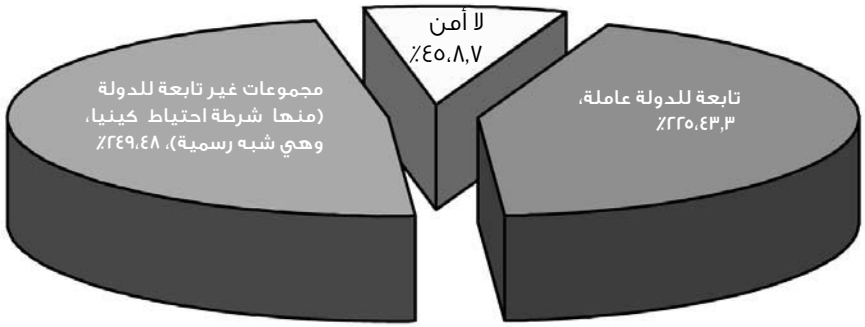

شكل رقم ٧ حضور المجموعات الأمنية في قرى المجيبين
عينة ضيقة (ع = ٥١٩)٩٧

وأشار السكان في العينة الضيقة إلى حضور المجموعات الأمنية التابعة للدولة وغير التابعة للدولة معاً في قراهم (انظر شكل رقم ٨). فقد ذكر ثلاثة أرباع من عينة سكان (٧٥,٧ في المائة، ن = ٣٩٣، ع = ٥١٩) بوجود مؤسسات غير تابعة للدولة في قراهم (انظر شكل رقم ٨).

وفي شرق الاستوائية فإن نسبة أعلى بقليل من أعلاه غير محميين من قبل أي مجموعة أمن (١٠,٢ في المائة، ن = ٣٣، ع = ٣٢٢) (انظر شكل رقم ٨). وأبلغ أكثر من ٦٠ في المائة (٦١,٢ في المائة، ن = ١٩٧، ع = ٣٢٢) عن وجود مجموعة أمن تابعة للدولة عاملة وابلغ ٥٦ في المائة عن وجود مجموعة أمن غير تابعة للدولة (أنظر شكل رقم ٨). وتعكس حقيقة قول أكثر من ثلث السكان الذين استطلعت اراؤهم بأنهم غير محميين من قبل مؤسسات تابعة للدولة، غياب الشرطة أو أي

مجموعات أمن رسمية أخرى، وبالخصوص بالمناطق الريفية، وما قد ينجم عن ذلك من شعور السكان المحليين بالضعف.

في العينة الأكبر فقد جرى الابلاغ عن وجود نسبة من مؤسسات الدولة أكبر بكثير مما في العينة الضيقة (ص ٠,٠١>) وعينة شرق الاستوائية (ص ٠,٠٠١>).

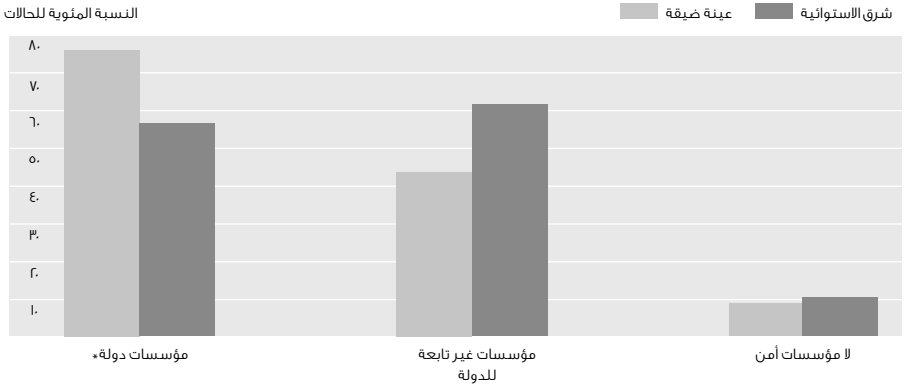

*منها شرطة احتياط كينيا، وهي مجموعة شبه رسمية

شكل رقم ٨ حضور مجموعات أو مؤسسات تابعة للدولة مقابل مجموعات أو مؤسسات غير تابعة للدولة في قرى المجيبين
عينة ضيقة (ع = ٥١٩)، شرق الاستوائية (ع = ٣٢٢)٩٨

في العينة الضيقة يتلقى السكان المحليون الحماية من المحاربين في معظم الأحيان (٤٦,٦ في المائة، ن = ٢٤٢ ، ع = ٥١٩)، والشرطة (٢٨,٣ في المائة، ن = ١٤٧، ع = ٥١٩) والجيش الشعبي لتحرير السودان (١٥,٠ في المائة، ن = ٧٨، ع = ٥١٩)، والقبائل وسكان القرى المحلية (١٢,٩ في المائة، ن = ٦٧، ع = ٥١٩) (أنظر شكل رقم ٩). وكان عدد كبير من عينات السكان من توركانا الشمالية (٣١,٥ في المائة، ن = ٥٨ ، ع = ١٨٤) قالوا انهم محميون من قبل الKPR.

أما في شرق الاستوائية، فقد أبانت العينة من السكان بأنهم محميون في الغالب من قبل الشرطة (٣٩,٨ في المائة، ن = ١٢٨، العدد = ٣٢٢)، والمحاربين (٢٨,٩ في المائة، ن = ٩٣، ع = ٣٢٢)، والجيش الشعبي لتحرير السودان (٢١,٤ في المائة، ن = ٦٩، ع = ٣٢٢)، وبعد ذلك سكان القرى والقبائل المحلية (٢,٥ في المائة، ن = ٦٦، ع = ٣٢٢) (أنظر شكل رقم ٩).

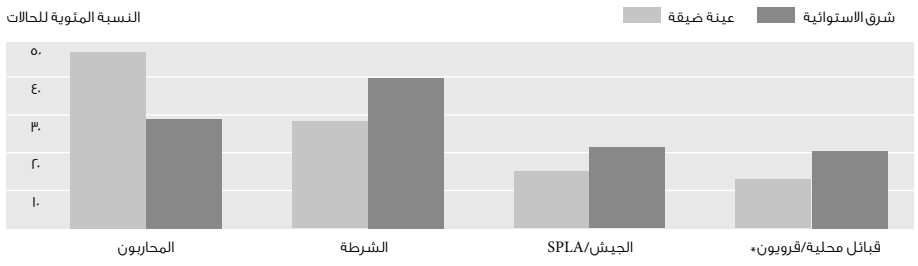

*تتضمن روابط الفئات العمرية مثل "مونيه ميجي" و"موجو ميجي"

شكل رقم ٩ نوع مجموعة الأمن
عينة ضيقة (ع = ٥١٩) ، شرق الاستوائية (ع = ٣٢٢)

بينت النتائج، بشكل يدعو للغرابة، بأن الفراغ الأمني في توركانا الشمالية 'و أسوأ بكثير من ذلك في السودان المجاور. يبدو أن توركانا الشمالية محروسة على وجه الحصر تقريباً (حوالي ٨٩ في المائة من جميع المؤسسات الأمنية التي ذكرت) من قبل مجموعات غير تابعة لدولة أو مجموعات شبه رسمية (مثل قوات احتياط شرطة كينيا)، مما عكس الغياب شبه الكامل للشرطة في المنطقة، باستثناء المدن مثل لوكتشيوغو. تشكل المؤسسات غير التابعة للدولة ما يقرب من ٩٠ في المائة (٨٨,٥ في المائة، ن = ٢٠٨، ن = ٢٣٥) من جميع المؤسسات الأمنية/المجموعات. وأفاد أكثر من ٦٠ في المائة من السكان تعويلهم على المحاربين بغرض الحماية (٦٢,٦ في المائة، ن = ١٤٧، ع = ٢٣٥). وبالضد من ذلك، افاد ربع العينة تعويلهم على قوة شرطة احتياط كينيا (KPR) (٢٤,٣ في المائة، ن = ٥٧، ع = ٢٣٥) وثمانية في المائة فقط يعولون على الشرطة (٨,١ في المائة، ن = ١٩، ع = ٢٣٥). ويقدم هذا الاعتماد الشديد على مؤسسات أمن غير تابعة للدولة شرحاً إلى حد ما لدرجة اعتماد أهالي توركانا على الأسلحة الصغيرة (انظر ص ٤٩ – ٥٠ عن دور الأسلحة الصغيرة) وترددهم في التخلص منها (انظر القسم بنزع السلاح، ص ٥٠–٥١).

دور الأسلحة الصغيرة

شعر المجيبون في جميع العينات بأن حيازة سلاح صغير يزيد من سلامتهم الشخصية. لقد أظهرت العينة الضيقة على أن نسبة المجيبين فيها التي تشهد على فوائد الحماية للسلاح الصغير هي أعلى مما في عينة شرق الاستوائية.

ففي العينة الضيقة ذكر حوالي ٨٠ في المائة من المجيبين (٧٧,٥ في المائة، ن = ٤٠٠، ن = ٥١٦) بأن السلاح الصغير يجعل الشخص أكثر أماناً، وهذا يبين التعويل الشديد على الأسلحة الصغيرة لأغراض الحماية والدفاع (انظر شكل رقم ١٠). وفي عينة شرق الاستوائية، يشاركهم حوالي ٧٠ في المائة (٦٧,٤ في المائة) هذا الشعور، بينما أكثر من ربع العينة بقليل شعروا أن الأسلحة الصغيرة تجعلهم أقل أماناً (٢٧,٦ في المائة، ن = ٨٨، ع = ٣١٩، ص <٠,٠٠١).

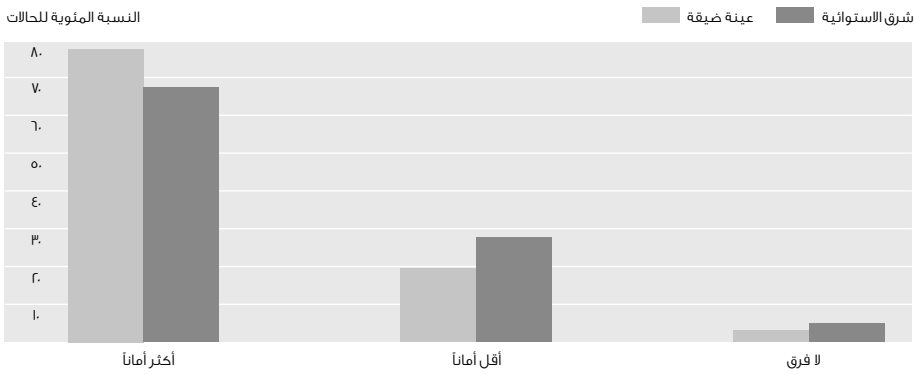

شكل رقم ١٠ هل اقتناء سلاح صغير تجعل الشخص أقل أو أكثر أماناً؟
عينة ضيقة (ع = ٥١٦) ، شرق الاستوائية (ع = ٣١٩)

وما هو لافت في توركانا الشمالية الاعتقاد الذي يكاد يكون شاملاً (٩٣,٩ في المائة، ن = ١٨٥، ع = ١٩٧) بحصوص أن حيازة سلاح صغير تجعل الشخص أكثر أماناً. وبخلاف هذا ذكر ٦ في المائة فقط (٦,١ في المائة، ن = ١٢، ع = ١٩٧) بأنها تجعل الشخص أقل أماناً. وما اعتقد أي من المشاركين في العينة أن حيازة السلاح لا تحدث فرقاً.

النتائج في العينة الأكبر تتماثل مع عينة شرق الاستوائية.

المشاعر إزاء امكانية نزع السلاح

أظهر المجيبون في العينة الضيقة خوفاً من امكانية وقوع عملية نزع سلاح، اعتقاداً منهم بأنها تقلل من أمنهم. فالآراء انقسمت في شرق الاستوائية: إذ كاد يتساوى العددان القائلان بأن نزع السلاح أما يضعف الأمن أو يزيده. أما التوركانا فقد ذكروا بالاجماع تقريباً بأنه سيضعف الأمن الانساني.

الآثار المتصورة لعميلة نزع سلاح محتملة

في العينة الضيقة قال أكثر من ٦٠ في المائة من المجيبين (٦١,٠ في المائة، ن = ٣١٣،ع = ٥١٣) بأن عملية نزع سلاح في قريتهم ستضعف الأمن، بسبب التهديدات، كما يبدو، المحلية والقادمة من عبر الحدود معاً، وفرة الأسلحة النارية في مكان آخر، والافتقار إلى أمن الدولة (انظر شكل رقم ١١). أما المشاعر إزاء عملية نزع السلاح في شرق الاستوائية فهي مختلطة للغاية: إذ قال ٤١ في المائة من المشاركين (٤٠,٨ في المائة، ن = ١٢٩، العدد = ٣١٦) إنها تقلل من الأمن في قريتهم، فيما أبان ٤١ في المائة آخرون (٤٠,٥ في المائة، ن = ١٢٨، ع = ٣١٦)، انها ستزيد من الأمن (انظر شكل رقم ١١. ولعل انقسام الآراء يرجع إلى حقيقة أن ليس للذين خضعوا للمسح من سكان شرق الاستوائية تجربة مع حملة نزع سلاح واسعة المدى واقعة في اقليمهم. لكن بالنسبة للرعاة، الذين يقومون دائماً

بعبور الحدود والاشتراك في الغارات الداخلية، فمن الواضح بأن نسبة كبيرة منهم ما زالت تشعر بخطر الفكرة. وما هو جدير بالذكر، إن تسليم الأسلحة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي يُنظر إليه بوصفه عدواً محتملاً (شوميروس، ٢٠٠٨، ص ٥٣)، أمر إشكالي، بينما هنالك مخاوف أيضاً من إعادة تدوير الاسلحة المجموعة إلى أياد غير أمينة.

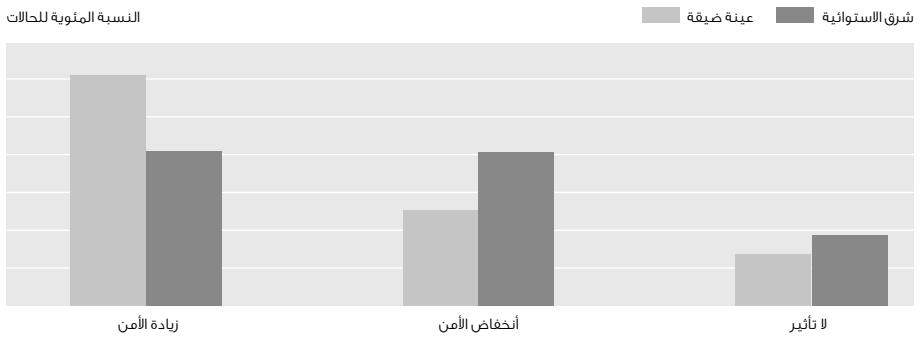

شكل رقم ١١ المشاعر إزاء تأثيرات نزع السلاح على الأسر؟
عينة ضيقة (ع = ٥١٣) ، شرق الاستوائية (ع = ٣١٦)

وأوضح حوالي خُمس المجيبين في شرق الاستوائية (١٨,٧ في المائة، ن = ٥٩، ع = ٣١٦) بأنه لن يكون لعملية نزع السلاح تأثير على أمن قريتهم اطلاقاً (انظر شكل رقم ١١). أسباب ذلك غير واضحة، لكنها قد تكون كذلك لأنهم شعروا بأن حملة نزع السلاح لن تكون ذات أثر.

وفي العينة الأكبر تتماثل النسبة المئوية للمجيبين الذين يعتقدون بأن عملية نزع سلاح محتملة سيكون لها وقع سلبي على أمنهم، مع عينة شرق الاستوائية أكثر مما مع العينة الضيقة.

أما نتائج توركانا الشمالية فهي أكثر تطرفاً. لقد رأى جميع السكان تقريباً (٩٣,٨ في المائة، ن = ١٨٢، ع = ١٩٤، ص <٠,٠٠١) بأن عملية نزع السلاح ستقلل من أمنهم الأسري. ويحتمل أن يعود هذا إلى حقيقة بأن توركانا، بخلاف شرق الاستوائية، عرفت تجربة كبيرة في السنوات الأخيرة من عملية نزع سلاح قسرية فرضت من الأعلى إلى الاسفل ذكرياتها ما ونيت طرية. وعلى الرغم من آخر الحملات العنيفة التي وقعت في توركانا الجنوبية، فمن الممكن أن يكون سكان الشمالية قد سمعوا بها عبر المذياع، كما قد يكونوا قد سمعوا عن مساعي نزع السلاح العنيفة في أوغندا المجاورة، مما جعلهم يشعرون بخوف رهيب من حملة مشابهة في منطقتهم٩٩. ونظراً لوجود حدود مفتوحة تحيط بهم وعدة تهديدات خارجية وغياب أمن الدولة، فإنهم «يتطلعون إلى أنفسهم وإلى أسلحتهم باعتبارهما المصدر والضامن الوحيد لأمنهم الشخص وأمن ممتلكاتهم». وفي الغالب ينظر إلى عملية نزع السلاح باعتبارها «مؤامرة لإبادتهم»١٠٠.

٧. محدودية المسح

نظرا لندرة بيانات التعداد السكاني، ولا سيما في جنوب السودان، وكذلك اختلال العينة الضيقة، فينبغي ألا تعمم نتائج المسح أو تؤول (أو يساء تؤيلها) لتطوير صورة عن المنطقة.

لقد جابهت فريق المسح كثيراً من العقبات التي صعب التحكم بها (يرد وصفها في الفصل الخامس). وقد اقتصر جمع البيانات، تبعاً لذلك، على مناطق محدودة لوجود منفذ إليها، وتشي بأنها ذات درجة معتدلة إلى عالية من الأمن وأنها تتموضع داخل القرى القَراريّة (sedentary villages). ونشأ عن ذلك عدم التمكن من تعيين مجتمعات الرعاة الرحل – وهي تشمل نسبة عالية من السكان في الاقليم – ومقابلتهم، وويرجع ذلك جزئيا إلى المشاكل اللوجستية وفقر المعلومات المتصلة بأماكن وجودهم. وبالمثل، لم يتمكن الفريق المسح من إجراء المسح في الكرال (مخيمات مؤقتة لقطعان الماشية)، حيث تقع أغلبية عمليات سرقة المواشي والقتال، لأنه جرى نقلها قبل وصول فريق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة بقليل١٠١.

وبوسعنا الاستنتاج، بالتالي، لئن تتمتع النتائج الواردة في هذا التقرير بأهميتها لتقديمها نافذة ثاقبة للاطلال على احساسات وديناميات أمنية معينة في داخل ولاية شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية، فإنها لا تتضمن كل أطياف وجهات النظر والاعتقادات والانشغالات التي قد تكون حاضرة استجابة لتغير الديناميات الأمنية.

٨. الخاتمة

بحلول حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٧ تكون قد مضت سنتان ونصف السنة منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل دون أن يقطف العديد من الأهالي في ولاية شرق الاستوائية شيئاً من ثمار السلام بعد. فما لبث الأمن بعيد المنال، وفي بعض الحالات، أسوأ مما كان عليه خلال الحرب؛ اتسام منفذ الحصول على الخدمات بالبؤس، شيوع الاعتماد على الأسلحة الصغيرة وعلى مؤسسات أمن غير حكومية تحصيلاً للأمن، واتصاف المواقف تجاه نزع السلاح بتباينها للغاية. وبعد ذلك بسنة وعشية حملة نزع سلاح المدنيين، فإن الأمن في الولاية – وفي توركانا المجاورة – يعتمد على الكيفية التي تدار بها الحملة بعناية. وأبان المسح بأن مجتمعات توركانا الشمالية شعروا بأمان أقل حتى من هذا لجيرانهم السودانيين، وأنهم محميون أقل من الدولة، وأنهم أكثر خوفا من احتمال نزع السلاح. لقد أسفرت مبادرات نزع السلاح في جنوب السودان (وفي أوغندا وكينيا المجاورتين) عن نتائج مخيبة للآمال. هناك ثروة من الأدلة توثق فشل الحملات المخصصة١٠٢، تبين أنه لا توجد حلول سريعة لمشاكل الاقليم الأمنية. لقد تميزت الحملات السابقة بتنفيذها غير الفعال، وضعف التنسيق، وعدم الشراء الداخلي من المجتمعات المحلية، وغياب بناء سلام اقليمي مستدام، وفي بعض الحالات الاستخدام المفرط للقوة. كما أنها نادراً ما نفذت، في الجوهر، لمصلحة أولئك الذين تضررت حياتهم كثيراً. وفي الواقع فإن عملية نزع سلاح ارتكاسية الطابع قسرية لشدما أدت، بدلا من زيادة الأمن، إلى زيادة العنف والصراعات المحلية. كما أن معظمها محدودة جغرافياً، فيما يُظهر البعد الاقليمي العابر للحدود القوي لسرقة قطعان الماشية في شرق الاستوائية، على سبيل المثال، الحاجة في الوقت ذته إلى مبادرات عبر الحدود. وإلى أن ينجز هذا فإن عملية نزع السلاح ذات الغرض الخاص لن تكون فعالة.

تحتاج حكومة جنوب السودان إلى تطوير ليس اطاراً قانونياً لخفض قطع السلاح والحد منها وحسب، لكن أيضاً، تطوير استراتيجية اقليمية شاملة، مع الحكومات المجاورة، ذات أهداف ومعايير واضحة. ويبدو أن نائب الرئيس رياك مشار فاعل في في التخطيط لاجتماع بهذا المعنى مع الدول المجاورة؛ ولئن كان هذا واعداً، فإن المبادرة لن تكون فاعلة إلا إذا قادت إلى التزام طويل الأجل. يقتضي التنفيذ اتصالاً منتظماً مع حكومات الجوار وإنشاء اطار وميزانية مؤسساتية عابرة للحدود، مع ما يلزم من الخبرة التقنية اللازمة لقيادة وتوجيه هذه العملية. والمطلوب هو مشاركة حكومة الوحدة الوطنية وتبادل شفاف للمعلومات لضمان اتخاذ خطوات ملموسة للتخفيف من نشوء مصدر الصراعات المسلحة.

أما العقبة الأساسية بوجه الأمن الإنساني في شرق الاستوائية وفي المنطقة على نطاق أوسع، فهي عدم وجود إدارة فعالة. وهذا واضح كل الوضوح في نتائج المسح الخاصة بتوركانا الشمالية، إذ تكشف عن ان انعدام الأمن ناجم عن عقود من اهمال الحكومة المركزية (من ذلك، نقص الطرق ومعدات الاتصالات وقوات إنفاذ القانون وقوات أمن مدربة). فإذا لم تتغلب الحكومات في جوبا والخرطوم، وكذلك كمبالا ونيروبي، على مصالحها التجارية والفساد واللامبالاة التي تغذي دورات العنف الانتقامي في المنطقة، فسيبقى الوضع الراهن على حاله. ومن الضروري كذلك، دعم الاتفاقات المحلية الشاملة بشكل فعال، باعتبار ذلك جزءاً من جهود بناء السلام، للسماح باسترجاع قطعان الماشية المسرقة و/أو دفع تعويضات بما يوافق الثقافات المحلية. كما يمكن للمؤسسات العامة، ومن ذلك الهياكل التقليدية وأنظمة لجنة السلام، أن تلعب دورا في توفير حلول منصفة لحوادث سرقة الماشية الطفيفة، الأمر الذي يساعد على وقف هجمات انتقامية.

وأخيرا، لا بد من أن تعالج مسألة الأراضي باعتبارها أمراً ذا بأولوية قصوى في جنوب السودان. وعلى حكومة جنوب السودان، بغية اتخاذ مبادرة قوية وذات مصداقية في هذا المجال، الامتناع عن الاستيلاء على الأراضي وإدانة هذه الممارسة علناً والتحقيق بشكل شفاف لمعرفة من يدعمها – سواء كانوا مسؤولين حكوميين أو سلطات محلية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان أو مستثمرين خاصين١٠٣. إنشاء إطار قانوني شامل سيشكل نقطة انطلاق فعالة، مشتملاً على سياسات تعترف بحيازة الأراضي العرفية١٠٤. كما لا بد أن يشتمل على تدابير لتخصيص الأراضي وإدارتها وتسجيلها والتعويض – تعويض نقدي وعيني (باتليانو، ٢٠٠٧، ص. ٧). أما لجنة الأراضي في جنوب السودان فهي في أفضل موقع يؤهلها للمشاركة في هذه الأنشطة، لكنها تحتاج ولايةً واضحة وموارد وميزانية١٠٥. والشرط الأساس لتحسين الأمن في الجنوب السودان هو تضافر الإرادة السياسية من جانب حكومة جنوب السودان لمعالجة واحدة من أكثر مشاكل جنوب السودان إلحاحاً وأكثر مصادر الصراع تكراراً.

ملحق

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان:
مسح العائلة عن السلامة والأمن
مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري: استبيان العائلة عن الأمان والأمن

ق١ معلومات جغرافية

تملأ من مجري المقابلات

١. هوية الفريق

٢. شكل الهوية

٣.رقم جي بي اس

٤. سجل جي بي اس

٥. خط العرض شمال

٦. خط الطول شرق

٧. الاقليم

٨.الولاية

٩. المقاطعة/المحلية

١٠. البيام/البلدية القروية

١١. الطوبوفرافيا

١٢. حضري/بري/ريفي

١٣. القرية/البوما

١٤. اس تي ال كود (راجع الأطلس الميداني)اس يو

١٥. المجموعة

١٦. التاريخ (يوم/ شهر/سنة)

١٧: وقت الشروع:(الساعة/ الدقيقة/الثانية)

حدد الأسرة التي ستلتقيها. جد الشخص الملائم وقدم نفسك وقدم نبذة عن المشروع وابدأ المقابلة.

اسمي..... أعمل لـ.....أقوم حالياً باجراء استبيان أسري لفهم الناس في هذه المنطقة على نحو أفضل. هذا الاستبيان هو جزء من مشروع أكبر يشمل مناطق أخرى في جنوب السودان. وأود أن أعبر لك عن امتناني إذا كنت مستعداً للإجابة عن بعض من هذه الاسئلة. لن أكتب اسمك ولن اقوم باشراك المعلومات التي تمدني بها مع أي شخص في هذه المنطقة أو مع الحكومة.

ق٢ معلومات المجيب

١.هل تأكل وتنام في هذا المسكن معظم الايام؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)

١. نعم
٢. لا

إذا أجاب المجيب بـلا، ينبغي أن تسأله إذا كان بامكانك أن تتكلم مع شخص آخر من الأسرة يأكل وينام في المسكن معظم الأيام. فإن لا بد لك أن تحدد مجيباً آخر فضع حرف X هنا .....

٢. أي مجموعة عرقية تنتسب؟
١. رجاء حددها:.....
٩٩. لا أريد الإجابة:
٣. ما عمرك؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. ٠ –١٣ سنة
٢. ١٤ – ٢٠ سنة
٣. ٢١ – ٣٥ سنة
٤. ٣٦ سنة فأكثر
٨٨. لا أعرف
٤. هل أنت رب الأسرة؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا

إن أجاب بلا، استمر، وإذا أجاب بنعم فامض إلى السؤال رقم ٦

٥. ما هي علاقتك برب هذه الأسرة؟ رجاء حدد.....

اقرأ قبل أن تلقي سؤال رقم ٦... خلال هذه المقابلة سأقوم بطرح اسئلة عليك تتصل بأشياء وقعت قبل أو بعد «اتفاق السلام». اقصد ب»اتفاق السلام» اتفاقية السلام الشامل التي وقعها جون قرنق وحكومة الخرطوم بتاريخ ٩ يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٥.

٦. هل عشت في هذه القرية/البوما منذ توقيع اتفاق السلام؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا

إن أجاب بلا فاستمر، وإذا أجاب بنعم فامض إلى السؤال رقم ٨

٧. هل تنقل موضع سكناك مرة واحدة على الأقل في السنة؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨. ما هو عدد الأفراد الذي يعيشون في المنزل؟ رجاء حدد: .....

٩. من وجهة نظر، وبالنظر إلى القائمة ادناه، ما هي المشاكل الثلاث الخطرة، أو الخدمات المعدومة، التي تمس قريتك/البوما؟ (ضع دائرة على ثلاث أجوبة حداً اقصى)
١. التعليم (معدومة أو غير كافية)
٢.مستشفى/منصب صحي (معدوم أو غير كاف)
٣. مواصلات داخل محيط القرية/البوما (معدومة أو غير كافية)
٤. مواصلات إلى مناطق بعيدة عن القرية/البوما (معدومة أو غير كافية)
٥. نشاطات تولد أموالاً (معدومة أو غير كافية)
٦. ماء نظيف (معدوم أو غير كاف)

٧. طعام لأفراد الأسرة/البشر (معدوم أو غير كاف)
٨. طعام حيوانات الأسرة (معدوم أو غير كاف)
٩. أمن أفراد الاسرة/البشر (معدوم أو غير كاف)
١٠. أمن حيوانات الأسرة (معدوم أو غير كاف)
١١. أخرى. رجاء حدد: .....
١٢. لا توجد حاليا مشاكل أو خدمات معدومة تمس هذه القرية/البوما
٩٩. لا أريد الإجابة

ق٣ معلومات عن حادث/حوادث عنف

اقرأ... جميع الأسئلة التي سأطرحها الآن هي عن أشياء وقعت منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل. أود أن أتحدث عن أحداث لم ترها أنت، بل أخبرك بها أصدقاؤك، جار لك أو فرد من أفراد العائلة. رجاء التركيز على الأحداث التي وقعت حول الأسرة ومنذ توقيع اتفاقية السلام الشامل.

١٠. هل أخبرك أصدقاؤك أو جيرانك أو أي فرد من أفراد أسرتك بحدث/حوادث عنيفة وقعت بالقرب من مكان سكناك (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٢٨

١١. ما هو نوع حادث/حوادث العنف التي أخبرت بها؟ (أجوبة عدة ممكنة) (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. قتال اشترك فيه أشخاص من قريتك/بومتك فقط
٢. قتال اشترك فيه أشخاص من خارج قريتك/بومتك فقط
٣. قتال اشترك فيه معاً أشخاص من قريتك/بومتك وأشخاص من خارج قريتك/بومتك
٤. سرقة قام بها أشخاص من قريتك/بومتك فقط
٥. سرقة قام بها أشخاص من خارج قريتك/بومتك فقط
٦. سرقة قام بها معاً أشخاص من قريتك/بومتك وأشخاص من خارج قريتك/بومتك
٧. حدث سرقة ماشية
٨. مسعى السلطات المحلية لنزع السلاح
٩. هجوم من قبل أشخاص من قرية/بوما أخرى مجاورة
١٠. أخرى (رجاء حدد):.....
٩٩. لا أريد الإجابة

إذا أعطى المجيب إجابة واحدة، لا تتردد في القول له: هل هناك أنواع أخرى من أحداث عنف شهدتها حول مسكنك. يمكن لك الاستمرار باضافة الأجوبة حتى يقول لك المجيب إن لا حادث ظل.

اقرأ... الأسئلة التالية هي عن حوادث العنف التي حدثت مؤخراً قريباً من مكان سكناك والتي لم تشهدها أنت بل أخبرك بها أصدقاؤك أو جيرانك أو افراد أسرتك

١٢. ما هي السنة التي وقع بها الحدث مؤخراً؟
١. سنة. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أتذكر/لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

١٣. ما الوقت الذي وقع فيه؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. موسم الأمطار المبكرة (مارس – يونيو)
٢. موسم الأمطار المتأخر (يوليو – أغسطس)
٣. موسم الجفاف المبكر (سبتمبر – أكتوبر)
٤. موسم الجفاف المتأخر (نوفمبر – فبراير)
٨٨. لا أتذكر/ لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

١٤. ما نوع الحادث؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. قتال اشترك فيه أشخاص من قريتك/بومتك فقط
٢. قتال اشترك فيه أشخاص من خارج قريتك/بومتك فقط
٣. قتال اشترك فيه معاً أشخاص من قريتك/بومتك وأشخاص من خارج قريتك/بومتك
٤. سرقة قام بها أشخاص من قريتك/بومتك فقط
٥. سرقة قام بها أشخاص من خارج قريتك/بومتك فقط
٦. سرقة قام بها معاً أشخاص من قريتك/بومتك وأشخاص من خارج قريتك/بومتك
٧. حدث سرقة ماشية
٨. مسعى السلطات المحلية لنزع السلاح
٩. هجوم من قبل أشخاص من قرية/بوما أخرى مجاورة
١٠. أخرى (رجاء حدد):.....
٩٩. لا أريد الإجابة

اقرأ... لنستمر بالتركيز على أحدث حوادث العنف التي أخبرك بها أصدقاؤك أو جيرانك أو افراد أسرتك

١٥. هل استخدم شيء سبّب جرحاً لأحد ما خلال حادث العنف؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٢٦

١٦. ما الشيء الذي استخدم مسبباً الجرح (عدة أجوبة ممكنة) (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. قبضة اليدين أو القدمين (لكم وركل)
٢. أداة حادة أو فظة (سكاكين، أدوات حقل، عصي)
٣. أسلحة صغيرة (مسدسات، بنادق، أي كي – ٤٧ أس).
٤. أسلحة تفجيرية (آر بي جي، قاذفات صواريخ)
٥. عبوات ناسفة أخرى. رجاء حدد:.....
٦. أخرى. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا اريد الإجابة

اقرأ... سأقوم الآن بسؤالك عن الشخص الذي جرح في الحدث الذي أخبرتنا توآ به.

١٧. هل تعرف إن جرح صبي أو صبية بين عمر ٠ إلى ١٣ سنة أو قتل خلال الحدث؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٢٠

١٨. إن كان الجواب بنعم، فما عددهم؟
١. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

١٩. ما الشيء الذي استخدم مسبباً الجرح أو القتل (عدة أجوبة ممكنة) (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. قبضة اليدين أو القدمين (لكم وركل)
٢. أداة حادة أو فظة (سكاكين، أدوات حقل، عصي)
٣. أسلحة صغيرة (مسدسات، بنادق، أي كي – ٤٧ أس).
٤. أسلحة تفجيرية (آر بي جي، قاذفات صواريخ)
٥. عبوات ناسفة أخرى. رجاء حدد:.....
٦. أخرى. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا اريد الإجابة

٢٠. هل تعرف ما ان كان ذكر بعمر ١٤ سنة او اكثر قد اصيب او قتل؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)

١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٢٣

٢١. إن كان الجواب بنعم، فما عددهم؟
١. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

٢٢. ما الشيء الذي استخدم مسبباً الجرح أو القتل (عدة أجوبة ممكنة) (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. قبضة اليدين أو القدمين (لكم وركل)
٢. أداة حادة أو فظة (سكاكين، أدوات حقل، عصي)
٣. أسلحة صغيرة (مسدسات، بنادق، أي كي – ٤٧ أس).
٤. أسلحة تفجيرية (آر بي جي، قاذفات صواريخ)
٥. عبوات ناسفة أخرى. رجاء حدد:.....
٦. أخرى. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا اريد الإجابة

٢٣. هل تعرف ما ان كانت أنثى بعمر ١٤ سنة او اكثر قد اصيبت او قتلت؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٢٦

٢٤. إن كان الجواب بنعم، فما عددهن؟
١. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

٢٥. ما الشيء الذي استخدم مسبباً جرحهن أو قتلهن (عدة أجوبة ممكنة) (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. قبضة اليدين أو القدمين (لكم وركل)

٢. أداة حادة أو فظة (سكاكين، أدوات حقل، عصي)
٣. أسلحة صغيرة (مسدسات، بنادق، أي كي – ٤٧ أس).
٤. أسلحة تفجيرية (آر بي جي، قاذفات صواريخ)
٥. عبوات ناسفة أخرى. رجاء حدد:.....
٦. أخرى. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا اريد الإجابة

اقرأ قبل أن أطرح سؤال رقم ٢٦... أشكرك على ما تحليت به من صبر حتى الآن. لدي بضعة اسئلة أخرى واتمنى منك التركيز على حادث العنف الأخير الذي أخبرتني به.

٢٦. هل تعلم ما إذا كان أي شخص شهد الحدث قد عمل على الإبلاغ عنه؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٢٨

٢٧. اي جهة أو شخص أبلغ بالحدث؟
١. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

اقرأ قبل أن أطرح سؤال رقم ٢٨... بعد ما تحدثنا عن أحداث لم تشهدها، أود أن نتحدث عن حوادث رأيتها. ارجوك التركيز على حوادث العنف الأخيرة التي وقعت في منطقتك منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل

٢٨. هل شهدت حادث وقع في منطقتك؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٩٩. لا اريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٤٨

٢٩. ما نوع حادث العنف/حوادث العنف الذي شهدته أنت في غالب الأحيان في مكان سكناك (عدة أجوبة ممكنة) (ضع دائرة على الجواب المعطى)

١. قبضة اليدين أو القدمين (لكم وركل)
٢. أداة حادة أو فظة (سكاكين، أدوات حقل، عصي)
٣. أسلحة صغيرة (مسدسات، بنادق، أي كي – ٤٧ أس).
٤. أسلحة تفجيرية (آر بي جي، قاذفات صواريخ)
٥. عبوات ناسفة أخرى. رجاء حدد:.....
٦. أخرى. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا اريد الإجابة

إذا أعطى المجيب إجابة واحدة، فلا تتردد في القول له: هل هناك أنواع أخرى من أحداث عنف شهدتها حول مسكنك. يمكن لك الاستمرار باضافة الأجوبة حتى يقول لك المجيب إن لا حادث ظل.

اقرأ... الأسئلة التالية هي عن حوادث العنف التي حدثت مؤخراً حول مكان سكناك التي شهدتها

٣٠. ما هي السنة التي وقع بها الحدث مؤخراً؟
١. سنة. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أتذكر/لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

٣١. ما الوقت الذي وقع فيه؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. موسم الأمطار المبكرة (مارس – يونيو)
٢. موسم الأمطار المتأخر (يوليو – أغسطس)
٣. موسم الجفاف المبكر (سبتمبر – أكتوبر)
٤. موسم الجفاف المتأخر (نوفمبر – فبراير)
٨٨. لا أتذكر/ لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

٣٢. أين وقع؟
١. مكان. رجاء حدد:.....
٩٩. لا أريد الإجابة

٣٣. ما كان نوع الحادث؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. قتال اشترك فيه أشخاص من قريتك/بومتك فقط
٢. قتال اشترك فيه أشخاص من خارج قريتك/بومتك فقط
٣. قتال اشترك فيه معاً أشخاص من قريتك/بومتك وأشخاص من خارج قريتك/بومتك
٤. سرقة قام بها أشخاص من قريتك/بومتك فقط
٥. سرقة قام بها أشخاص من خارج قريتك/بومتك فقط
٦. سرقة قام بها معاً أشخاص من قريتك/بومتك وأشخاص من خارج قريتك/بومتك
٧. حدث سرقة ماشية
٨. مسعى السلطات المحلية لنزع السلاح

٩. هجوم من قبل أشخاص من قرية/بوما أخرى مجاورة
١٠. أخرى (رجاء حدد):.....
٩٩. لا أريد الإجابة

اقرأ... لنستمر بالتركيز على أحدث حوادث العنف التي وثعت في منطقة سكناك والتي شهدتها بنفسك

٣٤. هل استخدم شيء سبّب جرحاً لأحد ما خلال حادث العنف؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٤٦

٣٥. ما الشيء الذي استخدم مسبباً الجرح (عدة أجوبة ممكنة) (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. قبضة اليدين أو القدمين (لكم وركل)
٢. أداة حادة أو فظة (سكاكين، أدوات حقل، عصي)
٣. أسلحة صغيرة (مسدسات، بنادق، أي كي – ٤٧ أس).
٤. أسلحة تفجيرية (آر بي جي، قاذفات صواريخ)
٥. عبوات ناسفة أخرى. رجاء حدد:.....
٦. أخرى. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا اريد الإجابة

اقرأ... سأطرح عليك الآن بضعة أسئلة عن الشخص الذي جرح في الحدث الذي أخبرتنا لتوك به.

٣٦. هل تعرف إن جرح صبي أو صبية بين عمر ٠ إلى ١٣ سنة أو قتل خلال الحدث؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٣٩

٣٧. إن كان الجواب بنعم، فما عددهم؟
١. رجاء حدد:.....

٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

٣٨. ما الشيء الذي استخدم مسبباً الجرح أو القتل (عدة أجوبة ممكنة) (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. قبضة اليدين أو القدمين (لكم وركل)
٢. أداة حادة أو فظة (سكاكين، أدوات حقل، عصي)
٣. أسلحة صغيرة (مسدسات، بنادق، أي كي – ٤٧ أس).
٤. أسلحة تفجيرية (آر بي جي، قاذفات صواريخ)
٥. عبوات ناسفة أخرى. رجاء حدد:.....
٦. أخرى. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا اريد الإجابة

٣٩. هل تعرف ما ان كان ذكر بعمر ١٤ سنة او اكثر قد اصيب او قتل؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٤٢

٤٠. إن كان الجواب بنعم، فما عددهم؟
١. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

٤١. ما الشيء الذي استخدم مسبباً الجرح أو القتل (عدة أجوبة ممكنة) (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. قبضة اليدين أو القدمين (لكم وركل)
٢. أداة حادة أو فظة (سكاكين، أدوات حقل، عصي)
٣. أسلحة صغيرة (مسدسات، بنادق، أي كي – ٤٧ أس).
٤. أسلحة تفجيرية (آر بي جي، قاذفات صواريخ)
٥. عبوات ناسفة أخرى. رجاء حدد:.....
٦. أخرى. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف

٩٩. لا اريد الإجابة

٤٢. هل تعرف ما ان كانت أنثى بعمر ١٤ سنة او اكثر قد اصيبت او قتلت؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٤٦

٤٣. إن كان الجواب بنعم، فما عددهن؟
١. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

٤٤. ما الشيء الذي استخدم مسبباً جرحهن أو قتلهن (عدة أجوبة ممكنة) (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. قبضة اليدين أو القدمين (لكم وركل)
٢. أداة حادة أو فظة (سكاكين، أدوات حقل، عصي)
٣. أسلحة صغيرة (مسدسات، بنادق، أي كي – ٤٧ أس).
٤. أسلحة تفجيرية (آر بي جي، قاذفات صواريخ)
٥. عبوات ناسفة أخرى. رجاء حدد:.....
٦. أخرى. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا اريد الإجابة

اقرأ قبل أن أطرح سؤال رقم ٤٦... أشكرك على ما تحليت به من صبر حتى الآن. لدي بضعة اسئلة أخرى واتمنى منك التركيز على حادث العنف الأخير الذي أخبرتني به.

٤٦. هل قمت أنت أو أي شخص شهد الحادث بالإبلاغ عنه؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٤٨

٤٧. اي جهة أو شخص أبلغ بالحادث؟
١. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف/ غير متأكد
٩٩. لا أريد الإجابة

ق٤ حوادث تتصل بالأسلحة الصغيرة

اقرأ قبل أن أطرح سؤال رقم ٤٨... أشكرك على ما تحليت به من صبر حتى الآن. الآن أرغب في أن اسألك عن حوادث تتصل باستخدام الأسلحة في حوادث وقعت منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل

٤٨. هل حدث أن جرح، ولم يقتل، شخص من هذه الأسرة بسلاح صغير؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٥٠

٤٩. إن كان الجواب بنعم، فما عدد الاشخاص الاجمالي؟
١. رجاء حدد:.....
٩٩. لا أريد الإجابة

٥٠. هل مات شخص من هذا المنزل بسبب من جرح سببه سلاح صغير؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٥٢

٥١
. إن كان الجواب بنعم، فما عدد الاشخاص الاجمالي؟
١. رجاء حدد:.....
٩٩. لا أريد الإجابة

٥٢. هل ثمة شخص في منزلك تعرض لحادث لغم؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)

١. نعم
٢. لا
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٥٥

٥٤. إن كان الجواب بنعم، هل الحادث وقع على بعد نصف يوم مشي من منزلك؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف/غير متأكد/لا أتذكر
٩٩. لا أريد الإجابة

اقرأ قبل أن أطرح سؤال رقم ٥٥... أشكرك على اجابتك عن اسئلتي المتصلة بأشخاص جرحوا أو قتلوا. الآن لدي بضعة أسئلة تتصل احساسك بالأمان

ق٥ الأمن العام

٥٥. كم يبعد السوق، مشياً، الذي تشتري منه حاجياتك العامة؟
١. رجاء حدد:.....
٩٩. لا أريد الإجابة

لنتكلم قليلا عن درجة احساسك بالأمان في الوقت الحاضر حين تسير ماشياً إلى السوق الذي حدثتنا عنه الآن.

٥٦. ما درجة احساسك بالأمان حين تمضي إلى السوق نهاراً وحدك في الوقت الحاضر؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. آمن جداً
٢. آمن تماماً
٣. آمن
٤. غير آمن تماما
٥. غير آمن جداً
٦. لا أذهب إلى السوق وحدي خلال النهار
٩٩. لا أريد الإجابة عن السؤال
٥٧. ما درجة احساسك بالأمان حين تمضي إلى السوق نهاراً بمعية شخص آخر في الوقت الحاضر؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. آمن جداً
٢. آمن تماماً

٣. آمن
٤. غير آمن تماما
٥. غير آمن جداً
٦. لم أذهب إلى السوق بمعية شخص آخر خلال النهار
٩٩. لا أريد الإجابة عن السؤال

أقرأ... الآن اريد ان اسالك عن احساسك بالأمان قبل اتفاقية السلام الشامل

٥٨. في تلك الفترة، ما إذا كانت درجة احساسك بالأمان حين تمضي إلى السوق نهاراً وحدك؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. آمن جداً
٢. آمن تماماً
٣. آمن
٤. غير آمن تماما
٥. غير آمن جداً
٦. لم أذهب إلى السوق وحدي خلال النهار
٩٩. لا أريد الإجابة عن السؤال

٥٩. في تلك الفترة، ما إذا كانت درجة احساسك بالأمان حين تمضي إلى السوق نهاراً بمعية شخص آخر؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. آمن جداً
٢. آمن تماماً
٣. آمن
٤. غير آمن تماما
٥. غير آمن جداً
٦. لم أذهب إلى السوق بمعية شخص آخر خلال النهار
٩٩. لا أريد الإجابة عن السؤال

الآن بضعة اسئلة عن احساسك بالأمان بشكل عام

٦٠. بشكل عام، هل تعتقد أن قريتك/بومتك هي أكثر أو أقل أماناً مما كانت عليه قبل اتفاقية السلام الشامل؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. آمن بكثير
٢. أكثر أماناً بقليل
٣. نفس المستوى
٤. أقل أماناً بقليل
٥. أقل أماناً بكثير

٦. لست متأكداً
٩٩. لا أريد الإجابة عن السؤال

٦١. هل تعتقد أن أمن قريتك/بومتك جيدة بما يكفي في الوقت الحاضر؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

ق٦ توافر الاسلحة الصغيرة والأمن

٦٢. هل امتلاك الأسلحة الصغيرة تجعل، من وجهة نظرك، الشخص أكثر أو أقل أماناً؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. آمن بكثير
٢. أكثر أماناً بقليل
٣. نفس المستوى
٤. أقل أماناً بقليل
٥. أقل أماناً بكثير
٦. لست متأكداً
٩٩. لا أريد الإجابة عن السؤال

٦٣. حسب علمك، هل يملك شخص في القرية/البوما أسلحة صغيرة؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٦٦، أما أي جواب آخر فاستمر بالأسئلة

٦٤. هل تعتقد أن تقليل عدد الاسلحة الصغيرة في قريتك/بومتك سيؤثر على أمن القرية؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٦٦

٦٥. كيف يمس هذا أمن قريتك/البوما؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. تزيد الأمن كثيراً
٢. تزيد الأمن قليلاً
٣. لا تحدث فرقاً
٤.تضعف الأمن قليلاً
٥. تضعف الأمن كثيراً
٦. غير متأكد
٧. لا أريد الإجابة

٦٦. هل تملك أنت أو أحد افراد أسرتك سلاحاً صغيراً؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٧٠

٦٧. هل تعتقد أن امتلاك سلاح صغير لدى أسرتك يؤثر على أمن الأسرة؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٧٠

٦٨. كيف تمس أمن الأسرة؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. تزيد الأمن كثيراً
٢. تزيد الأمن قليلاً
٣. لا تحدث فرقاً
٤.تضعف الأمن قليلاً
٥. تضعف الأمن كثيراً
٦. غير متأكد
٧. لا أريد الإجابة

٦٩. ما الذي تستخدم فيه سلاحك الصغير الذي تقتنيه حالياً؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. رجاء حدد:.....
٩٩. لا أريد الإجابة

٧٠. هل اشتريت بنفسك أو اعطيت سلاحاً صغيراً؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)

١. نعم
٢. لا
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٧٦

أقرأ... لنتكلم قليلاً عن الأسلحة الصغيرة التي أشتريت أو اعطاك اياها شخص مؤخراً

٧١. ما نوع هذا السلاح الصغير؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. مسدس أو مسدس يدوي
٢. بندقية هجوم (جي٣، اس أل أر، اي كي)
٣. اسلحة تفجيرية (أر بي جي، قاذفات صواريخ)
٤. أخرى. رجاء حدد:.....
٩٩. لا أريد الإجابة

٧٢. هل السلاح مستخدم أم جديد لما تسلمته؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. مستخدم
٢. جديد
٩٩. لا أريد الإجابة

٧٣. هل دفعت لقاء السلاح الصغير؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٧٦

٧٤. ما نوع العملة التي دفعتها لشراء السلاح الصغير؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. شلن كيني
٢. شلن أوغندي
٣. دينار سوداني
٤. ماشية
٥. معزى
٦. ذهب
٧. أخرى. رجاء حدد:.....
٩٩. لا أريد الإجابة

٧٥. كم كان عليك دفعه لقاء السلاح الصغير؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)

١. رجاء حدد:.....
٩٩. لا أريد الإجابة

اقرأ قبل أن أطرح سؤال رقم ٧٦... أشكرك على ما تفضلت به من وجهات نظر تتصل باستخدام الاسلحة الصغيرة. الآن لدي بضعة أسئلة عن الذخائر

٧٦. هل اشتريت ذخائر أسلحة صغيرة؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٧٨

٧٧. ما نوع الذخائر التي آب/أغسطستعتها مؤخراً؟ (عدة أجوبة ممكنة) (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. ذخائر أي كي (٧,٦٢ X ٣٩ ملم)
٢. جي ٣ أو اس أل أر (٧,٦٢ X ٥١ ملم)
٣. ذخائر مسدس
٤. أخرى، رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف/لا أتذكر
٩٩. لا أريد الإجابة

ق٧ نزع السلاح

اقرأ قبل أن أطرح سؤال رقم ٧٨... أشكرك على صبرك. لدي بضعة أسئلة أود أن اطرحها وتتصل بمساعي نزع السلاح

٧٨. هل سمعت عن مسعى نزع سلاح جرى في ولاية جونقلي؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٨١

٧٩. هل تعتقد أن نزع السلاح في جونقلي غير أمن السكان الذين يقطنون في المناطق المنزوعة السلاح؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٨١

٨٠. كيف يؤثر مسعى نزع السلاح على أمن السكان الذين يعيشون في المنطقة؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. زاد الأمن كثيراً
٢. زاد الأمن قليلاً
٣. لا فرق
٤. اضعف الأمن قليلاً
٥. أضعف الأمن كثيراً
٦. غير متأكد
٧. لا أريد الإجابة

٨١. هل تعتقد أنه يجب نزع سلاح أحد ما في شرق الاستوائية؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٨٤

٨٢. من الذي تعتقد لا بد أن ينزع سلاحه أولاً؟
١. رجاء حدد:.....
٩٩. لا أريد الإجابة
٨٣. من الذي يجب أن يعمل على نزع أسلحتهم؟
١. رجاء حدد:.....
٩٩. لا أريد الإجابة
٨٤. هل هناك مؤسسات/مجموعات من الأشخاص يوفرون الأمن لقريتك؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى السؤال رقم ٨٨

٨٥. ما هي المؤسسات او المنظمات؟ (عدة أجوبة ممكنة) (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. مقاتلون
٢. الشرطة
٣. الجيش الشعبي لتحرير السودان
٤. ميلشيا
٥. مجموعات مسلحة أخرى
٦. الجيش
٧. أخرى. رجاء حدد:.....
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

اقرأ ... لنتكلم عن المؤسسات/ المجموعات التي تمد القرية/البوما بالأمن. لنطلق اسم الأمن الجماعي على هذه المؤسسات.

٨٦. إن كان هنالك نزع سلاح محلي، هل يؤثر هذا على الأمن الجماعي لقريتك؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

٨٧. هل ستتغير المجموعة التي توفر الأمن الجماعي؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

٨٨. هل تعتقد أن نزع السلاح في هذه المنطقة سيؤثر على مستوى أمنك وأمن اسرتك؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. نعم
٢. لا
٨٨. لا أعرف
٩٩. لا أريد الإجابة

إن أجاب بنعم فاستمر، وإذا أجاب بلا فامض إلى النهاية

٨٩. إن كان الجواب بنعم، كيف ستمس أمنك وأمن أسرتك؟ (ضع دائرة على الجواب المعطى)
١. تزيد الأمن كثيراً
٢. تزيد الأمن قليلاً
٣. لا تحدث فرقاً
٤.تضعف الأمن قليلاً
٥. تضعف الأمن كثيراً
٦. غير متأكد
٧. لا أريد الإجابة

اقرأ ... نشكرك شكراً جزيلاً على اعطتنيه من وقت ومساعدة. هل ثمة شيء تريد مني أن أجيب عليه قبل أن أغادر؟

يجب أن يملأ المساح هذا القسم وحده

النهاية

١٨. انتهاء الوقت (ساعة، دقيقة):
١٩. جنس المجيب:
١. مذكر
٢. مؤنث
٢٠. اعتقد أن المجيب كان... (ضع دائرة واحدة)
١. ٠ – ١٣ سنة
٢. ١٤ – ٢٠ سنة
٣. ٢١ – ٣٥ سنة
٤. ٣٦ فصاعداً
٢١. قبيلة الناس في المنطقة هي:.....
٢٢. عشيرة الناس في المنطقة هي:.....
٢٣. لما وصلت لإجراء المقآب/أغسطسلة كان المجيب مشغولا بشكل واضح بأمر آخر؟ (ضع دائرة واحدة)
١. نعم. رجاء حدد:.....
٢. لا
٢٤. هل شعرت بأن المجيب كان تواقاً للإجابة عن أسئلتك؟ (ضع دائرة واحدة)
١. نعم
٢. لا
٢٥. هل شعرت بأن المجيب كان قلقاً في إجابته عن الاسئلة؟ (ضع دائرة واحدة)

١. نعم
٢. لا

٢٦. هل شعرت بأن المجيب كان ذاهلاً في إجابته عن الاسئلة؟ (ضع دائرة واحدة)
١. نعم
٢. لا

٢٧. هل شعرت بأن المجيب كان منتبهاً في إجابته عن الاسئلة؟ (ضع دائرة واحدة)
١. نعم
٢. لا

٢٨. هل سألك المجيب بأن تعطيه خيارات لما يجب عليه أن يمدك بها؟ (ضع دائرة واحدة)
١. نعم
٢. لا

٢٩. أي الاسئلة، كما تعتقد، كان الأكثر إشكالية ولماذا؟ (ضع دائرة واحدة)
١. نعم
٢. لا

لقد انتهيت. شكراً لك!

الحواشي

١. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧b) للحصول على معلومات أساسية عن هذه المقاربات في كينيا وأوغندا والسودان.
٢. مقابلة مع محلل في شرق الاستوائية، نيروبي، أيار/ مايو ٢٠٠٨.
٣. نتائج تعداد السكان لعام ٢٠٠٨ قادمة؛ لهذا تقديرات عدد السكان المستخدمة ليست أكثر من دليل.
٤. ديناميات الأمن (فضلا عن العلاقات السياسية والاقتصادية الاجتماعية) في مناطق الحدود يمكن أن تكون مختلفة تماما عن المناطق الداخلية. وفي هذا الصدد حدود شرق الاستوائية – توركانا الشمالية تستحق مزيدا من الدراسة.
٥. شرد في عام ١٩٩٢، بين آذار/ مارس وتموز/ يوليو وحده، ما يقرب من ١٠٠ ألف شخص نتيجة لعمليات الحكومة الهجومية في جنوب السودان، حيث استولي من جرائها على توريت وكابويتا. أنظر جونسون (٢٠٠٣) ، ص ٢٠٢.
٦. هذا التقسيم قلل بشكل كبير من الحكم الذاتي للجنوب في وقت عرضت فيه الشريعة على جميع أنحاء البلد. كما جرت محاولات لإعادة رسم الحدود بين الشمال والجنوب بوضع الموارد الرئيسية في الجانب الشمالي، وأغلق المجلس التشريعي لجنوب السودان وحل المجلس التنفيذي الأعلى. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تشكيل الجيش الشعبي لتحرير السودان واستئناف الحرب. انظر جوك (٢٠٠٧)، ص ٢١٥–٢١٦.
٧. في وقت لاحق (في التسعينات)، لعب الاستوائيون دوراً أكبر بكثير بانشقاق أشخاص بارزين من القوات المسلحة لحكومة السودان، مثل توماس سيريلو، مضيفين بذلك إلى العدد الوافر من الاستوائيين الموجودين بالفعل في الجيش الشعبي لتحرير السودان. مقابلة مع محلل في شرق الاستوائية ، نيروبي ، أيار/ مايو ٢٠٠٨.
٨. تقدر السلطات في شرق الاستوائية بأن ٧٥ في المائة من السكان لا يحصلون على المياه النظيفة، و٦٥ في المائة ليس لديهم مرافق الصرف الصحي. وهناك أربعة مستشفيات في الولاية ولكن خدماتها الصحية لا تضم سوى طبيب واحد. ولاية شرق الاستوائية، ٢٠٠٧، ص ٣٣–٣٦.
٩. رغم أن ٤٠ في المائة من السكان هم، كما مقدر، في سن الدراسة، فإن معدل التسجيل في المدارس يقرب من ١٠ في المائة. بل تسجيل البنات أقل لأنه يحتفظ بمعظمهن في المنازل للمساعدة في الزراعة والأعمال المنزلية، أو للزواج. ولاية شرق الاستوائية، ٢٠٠٧، ص٣٤.
١٠. انظر ساك / ماج (٢٠٠٦) لتحليل مفصل للتهديد الذي تشكله الألغام الأرضية في أنحاء الولاية. يقدر أن أكثر من ٨٠ ألف شخص يعيشون في مجتمعات المحلية متضررة بالألغام الأرضية. معظم
الجرحى هم من الناس المنخرطين في أعمالهم الحياتية مثل الرعي أو الزراعة أو جمع الحطب
١١. انظر أكابويا وأتايو (٢٠٠٧) لمزيد من المعلومات عن الخلفية.
١٢. للاطلاع على خلفية العنف المسلح داخل التوركانا، انظر بوكانان – سميث ويند (٢٠٠٥).

١٣. وضعت عدة «ترتيبات أمنية شبه رسمية»: في أوغندا عملت الدولة على تسليح وحدات الدفاع المحلية، لجان الأمن الأهلية، وميلشيات لحماية المجتمعات المحلية، في حين سلحت الدولة في كينيا شرطة الاحتياط. انظر مكوتو(٢٠٠٧)، ص. ٥٢–٥٣.

١٤. مصطلح «المحارب» يرمز إلى الذكور في سن ١٢ سنة ممن نالوا اللقب من خلال المشاركة في مجموعة من الأنشطة مثل قتل الحيوانات والإغارة.

١٥. ديدينجا في جنوب السودان ودودوث في أوغندا، غارت على سبيل المثال إحداهما على الأخرى بين سنتي ١٩٧٣ و١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين أقامتا تحالفا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إدراك الديدينجا بأنها تحتاج مدخلّ إلى السلع الاستهلاكية الأوغندية، والتجارة، والفرص التعليمية، وطرق الهروب من جنوب السودان. وتتمتع الديدينجا بعلاقة مماثلة مع التوركانا في كينيا التي تسهل الإتجار بالأسلحة النارية. انظر أكابويا وأتايو(٢٠٠٧)، ص ١٨–١٩.

١٦. مقابلة مع الكسندر لوزيكيرا (رئيس جهاز الولاية للاطراء)، منسق المشروع ، مبادرات أدكار للسلام والتنمية (APEDI)، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

١٧. مقابلة مع الكسندر لوزيكيرا، منسق المشروع ، APEDI ، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

١٨. سرحت قاعدة للجيش الشعبي لتحرير السودان رسميا يوم ٢٢ أغسطس ٢٠٠٧. ملاحظة ميدانية، الكسندر لوزيكيرا ، منسق المشروع ، APEDI ، أيار/ مايو ٢٠٠٨.

١٩. مقابلة مع الكسندر لوزيكيرا، منسق المشروع ، APEDI ، آذار/ مارس ٢٠٠٨. ما هو مثير للاهتمام انه بينما انخفضت أثمان البنادق على طول حدود كينيا – أوغندا المجاورة بشكل كبير خلال الحرب الاهلية السودانية بسبب إغراق السوق، ارتفعت أثمان الذخائر – التي هي نادرة نسبيا – وخصوصا في كينيا. انظر أيضا مكوتو(٢٠٠٧) ، ص٦٨.

٢٠. مقابلة مع الكسندر لوزيكيرا، منسق المشروع ، APEDI ، يونيو ٢٠٠٨.

٢١. يفترض إعادة الماشية المسروقة، بوصف ذلك جزءاً من الاتفاق ، إلى اصحابها. لكن في النهاية ١١ فقط من الماشية أعيدت من أصل ١١٤ سرقت في غارة سابقة.

٢٢. اتصال مع مسؤول في الامم المتحدة، جوبا، أيار/ مايو ٢٠٠٨.

٢٣. اتصال مع مسؤول في الامم المتحدة، جوبا ، أيار / مايو ٢٠٠٨.

٢٤. مقابلة مع الكسندر لوزيكيرا، منسق المشروع ، APEDI ، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

٢٥. مقابلة مع الكسندر لوزيكيرا، منسق المشروع ، APEDI ، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

٢٦. تقليديا، عملت الإغارة على تفريق الثروة أو اعيد توزيعها في أوقات الحاجة – معنى هذا أنها كانت مفيدة للمجموعات المشتركة فيها. انظر مكوتو ٢٠٠٧) ، ص ٤٨ وايتون (٢٠٠٨)، ص ٩٨.

٢٧. استخدام الأسلحة النارية في الغارة، بدلا من الأسلحة التقليدية، هو لزيادة، كما يتصور على نطاق واسع، عدد عمليات القتل المرتبطة بها. ولا شك أن هذا هو الأمر في بعض الحالات. كما دل البحث الذي تناول الحدود الكينية – الأوغندية على العكس من ذلك، وهو أمر يشير إلى طلقات نارية مسموعة يمكن تؤدي إلى تشتيت المجتمعات المحلية على وجه السرعة وبعض الوفيات. أنظر
ايتون (٢٠٠٨)، ص ١٠٤.

٢٨. مقابلة مع مسؤول في الامم المتحدة، جوبا ، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧.

٢٩. مقابلة مع محلل في شرق الاستوائية، نيروبي، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

٣٠. يقترح ديف ايتون (٢٠٠٨) أن العديد من الباحثين يقبلون من غير جدل بالعلاقة السببية بين الإغارة وبين انتشار الأسلحة النارية والفقروندرة الموارد على طول حدود كينيا وأوغندا، لكنه يشير إلى أنه «يمكن العثور على الأسباب الجذرية، في الواقع، في جميع الحالات تقريبا، للإغارة في سرقة غامضة للمواشي « (ايتون ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٦). ولذلك فإنه يجادل من أجل فهم أعمق لما يسميه «ديناميات الانتقام» لكي نفهم سبب وقوع الإغارة.

٣١. مقابلة مع محلل في شرق الاستوائية، نيروبي ، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

٣٢. مراقبة ميدانية، ليف جونا، مسح الأسلحة الصغيرة (ساس)، نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

٣٣. مقابلة مع الكسندر لوزيكيرا، منسق المشروع ، APEDI ، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

٣٤. انظر بيان أذار ٢٠٠٨ الصادر عن رؤساء الكنائس في السودان، إذ اشار الى مشكلة في جميع أنحاء السودان: « وإذ نحن نثني على التقدم الكبير المحرز في اتفاقية السلام الشامل، لكننا نعاني نحن – ليس داخل البلاد، أو داخل المجتمعات المحلية، بل أيضا داخل الكنائس– من الانقسام على صعيد الانتماء الاقليمي، العرق، اللون، القبيلة أو عدم احترام لغاتنا الخاصة (الكنيسة السودانية، ٢٠٠٨ ، ص ٣).

٣٥. مقابلة مع اليسيو كليمان محلل في النزاع السوداني، نيروبي، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

٣٦. تقرير منفصل إلى الجمعية التشريعية لجنوب السودان وثقّ ٦٦ وفاة.

٣٧. مقابلة مع اليسيو كليمان محلل في النزاع السوداني، نيروبي، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

٣٨. مقابلة مع مسؤول في الامم المتحدة، جوبا، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨.

٣٩. مقابلة مع اليسيو كليمان محلل في النزاع السوداني، نيروبي، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

٤٠. مقابلة مع محلل في شرق الاستوائية، نيروبي ، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

٤١. مقابلات مع عاملين في الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، جوبا ، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧.

٤٢. انظر أيضا أكابويا وأتايو (٢٠٠٧)، ص ٢١ ، ٢٤ ، ٢٧.

٤٣. بلوك ب، الذي يغطي مساحة نصف مساحة المملكة المتحدة ويمتد حتى شرق الاستوائية. ولكنه لم يستكشف بعد، إذ يعتبر من «بلوك واعد» من بين البلوكات غير المنتجة. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج بحلول عام ٢٠١٤. انظر التحالف الأوروبي على النفط في السودان (٢٠٠٧)، ص٥.

٤٤. مقابلة مع مسؤول في الامم المتحدة، جوبا، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧.

٤٥. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨) للحصول على خلفية لJIUs. تتألف هذه الوحدات من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، والقصد بها هو أن تكون نواة لجيش مشترك إفي حال اختيار الوحدة الطنية في مرحلة ما بعد سنة ٢٠١١.

٤٦. انظر شوميروس (٢٠٠٨)، ص ٥٧ للحصول على خلفية مفصلة لنشاط الجماعات المسلحة في شرق الأستوائية والاستوائية الوسطى.

٤٧. مقابلة مع محلل في شرق الاستوائية، نيروبي ، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

٤٨. مقابلة مع ماركيه شوميروس، مارس ٢٠٠٨ ، مؤلفة «جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ونظرة عامة». انظر شوميروس (٢٠٠٧).

٤٩. تقليديا ، كثير من هذه الحدود محددة بالجماعات العرقية أو القبائل. اتصال مع مسؤول من الامم المتحدة، جوبا، أيار/ مايو ٢٠٠٨.

٥٠. مقابلة مع مسؤول في الأمم المتحدة، جوبا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٥١. مقابلة مع اليسيو كليمان محلل النزاع السوداني، نيروبي، آذار/ مارس ٢٠٠٨.
٥٢. المشاعر المضادة للدينكا قوية للغاية، ووفقا لأحد المحللين فإن العديد من الاستوائيين الشرقيين
قد يصوتون لصالح الوحدة وليس الانفصال في استفتاء عام ٢٠١١. وهذا من شأنه أن يعكس تفضيلهم أن يحكموا من قبل الخرطوم على الدينكا. مقابلة في نيروبي، آذار/ مارس ٢٠٠٨.
٥٣. انظر بانتليانو(٢٠٠٧) لمعرفة خلفية مصادر النزاع المتعلقة بالأراضي والتوتر في جميع أنحاء السودان.
٥٤. التعريف المقبول لـ«الأمن المجتمعي» هو «الحالة/الشرط الذي يمكن المجتمعات المحلية من
العيش في سلام ووئام مع بعضها بعضاً من خلال حضور ضمانات أمنية، من خلال إجراءات الحد من الأسلحة/ تدابير الرقابة ومن خلال مقاربات مستمرة ومستدامة لتقديم الخدمات لمعالجة مشاكل ذات آجال طويلة مثل الفقر والصراعات» (حكومة جنوب السودان، لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج لجنوب السودان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٧ ، ص ٤).
٥٥. حتى اجراء هذا التعيين، كانت الـ CSAC تدخل ضمن ولاية الأمر الواقع للجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج لجنوب السودان التي تواجه مشاكل في التخطيط نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج في جنوب السودان.
٥٦. نظرا للمناخ الأمني الحالي في جنوب السودان، فمن المرجح جداً أي يعاد تدوير الأسلحة المجموعة إلى قوات الأمن وليس يعمل على تدميرها. وبما أن العديد من هذه الأسلحة هي اسلحة القوات الأمنية في المقام الأول، فمن المحتمل أن يكون «لإعادة التدوي» أثره السلبي في المستقبل.
٥٧. مقابلة مع المنظمات غير الحكومية العاملة ، جوبا، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨.
٥٨. انظر cpa_toc.html/http://www.usiorg/library/pa/sudan/cpa.١٠٩٢٠٠٥ . في ظل غياب إطار قانوني توضيحي فيمكن القول إن جميع المدنيين مسلحون بصورة غير مشروعة.
٥٩. هناك مخاوف من ان في حال صوغ قانون ذي صلة على عجل أو بسرعة لملاحقة الأحداث على الأرض، فمن الممكن تخريبه لأغراض سياسية.
٦٠. اتصفت عمليات نزع السلاح في شرق الاستوائية حتى يومنا هذا بكونها مخصصة لأغراض معينة، ارتكاسية، وذات تدابير طارئة قصيرة الأجل. ففي تموز/ يوليو وآب/ أغسطس ٢٠٠٧ ، على سبيل المثال، أخذ مفوض توريت (بدعم من الحاكم) الامور على عاتقه واعتمد سياسة تقوم على مستويات الاقتتال أو الإجرام. مقابلة مع اليسيو كليمان محلل في النزاع السوداني، نيروبي، آذار/ مارس ٢٠٠٨. انظر أيضا شوميروس (٢٠٠٨)، ص ٥٥.
٦١. الأمر يتبع بيانات عديدة لحكومة جنوب السودان حول ضرورة نزع السلاح على مدى السنة السابقة. وبيان ذو أهمية صدر في منتدى حكام حكومة جنوب السودان في آذار/ مارس ٢٠٠٨، الذي أوصى بنزع سلاح جميع المدنيين في جنوب السودان.
٦٢. تجدر الإشارة إلى أن بعض المجتمعات صريحة في دعوتها لنزع السلاح. وتضمن مقال نشر على موقع غورتونغ لمجتمع الشتات في ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ ، نداء من مجتمع أوفي للدخول في مجال نزع السلاح بسرعة. انظر ناكيمانغول (٢٠٠٨).

٦٣. شكا النواب في توريت بشهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ في توريت من انهم لم تجر استشارتهم بخصوص الأمر الرئاسي التوجيهي، واصفين اياه بـ«غير قانوني» و«معيب»، ملاحظين ان الإجراءات ليست في مكانها (على سبيل المثال خطة تنفيذ، ومحادثات مع البلدان المجاورة، والأمن) لجملة مثل هذه.
٦٤. مقابلة مع رياك غوك ماجوك، مدير مكتب CSAC، جوبا، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
٦٥. مؤتمر إقليمي يجمع بين نائب رئيس حكومة جنوب السودان ريك ماشار ومنظمات المجتمع المدني، وأعضاء البرلمان من كينيا وأوغندا واثيوبيا لبحث السلام وقضايا التنمية. وكان من المقرر أن يعقد في جوبا في تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٧ لكنه لم يعقد حتى الآن.
٦٦. من المهم أن نلاحظ أنه في غياب الخط الأساس أو نظام تسجيل السلاح الناري يستحيل قياس النجاح من حيث معرفة النسبة المئوية للأسلحة النارية التي تخلى عنها مجتمع محلي معين.
٦٧. كثيراً ما تقوم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بنزع السلاح بين الثانية والرابعة صباحاً لمفاجأة الناس.
٦٨. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧b) وأكابويا وأتايو(٢٠٠٧) للاطلاع على وصف مفصل للانتهاكات. كما انظر نايتون (٢٠٠٣) للاطلاع على منظور تاريخي لنزع السلاح.
٦٩. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧b) وريام ريام (٢٠٠٧) لمعلومات عن الخلفية.
٧٠. انظر حكومة جنوب السودان ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج لجنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٧)، ص١١. وفيما يخص الخدمات، نصت رسالة من نائب الحاكم ووزير الحكم المحلي وإنفاذ القانون لولاية جونقلي، حسين مار نايوت، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠٨ على أن «الخدمات» ضرورية لتحقيق أمن المجتمع. وذكر بوضوح الخطط الزراعية، والطرق، وامدادات المياه والخدمات الصحية، والسجون، والتعليم، والتدريب، والحوار والسلام.
٧١. مقابلة مع رياك غوك ماجوك ، مدير مكتب CSAC، جوبا، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
٧٢. انظر أكابويا وأتايو(٢٠٠٧)، ص ٢٣ ، ٢٨.
٧٣. في محاولة لتحقيق الاستقرار في الجنوب، يبدو أن هناك نمطا بدأ بالظهور هو احلال حكومة جنوب السودان الحكام ممن ترى أنهم غير قادرين على التعامل مع القضايا الامنية بعسكريين متشددي الطابع. حدث هذا في شمال بحر الغزال وواراب والبحيرات، ومؤخرا في جونقلي. بريد إلكتروني مع مسؤول من الامم المتحدة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.
٧٤. من محاضر لقاء بين حاكم جونقلي ومدير مكتب CSAC والامم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية. غير منشورة، ٢١ فبراير ٢٠٠٨ ، بور، جنوب السودان.
٧٥. انظر رابطة مجتمع أتوهو (٢٠٠٨)، ص ٢–٤. ومن بين القتلى ثلاثة اشخاص أفيد أنهم قيدوا وقتلوا على أيدي الجيش الشعبي لتحرير السودان.
٧٦. انظر غارفيلد (٢٠٠٧a) و(٢٠٠٧b).
٧٧. لم يسمح لأعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان والسلطات المحلية والجيش الشعبي لتحرير السودان.
٧٨. العائلات تضم مجموعات من الأشخاص تربطهم صلة الدم أو الزواج مع تحديد رئيس (رب) المنزل. أرباب الأسر يميلون أن يكونوا من الذكور، إلا في حال وفاة الزوج أو غيابه. الاسرة

تعرف بأنها مجموعة من الناس بحيث أن بعضا منهم، على الأقل، أفراد عائلة الذين يتقاسمون الموارد ويعملون على توليد مزيد من الموارد للعيش المشترك. يمكن أن تتكون الأسرة من توكول (منزل) أو أكثر.

٧٩. بعض المجموعات المحددة سلفا هي التي يتعذر الوصول إليها أو أعضاؤها غائبون عند وصول فريق المسح، ووجدت مجموعات جديدة غير مخطط لها خلال عملية المسح، مما استلزم المرونة وإعادة النظر في الخطة الأصلية لأخذ العينات.

٨٠. اختيرت العينة من خلال رسم رسم دائرة وهمية حول المنطقة التي تتجمع فيها المركبات العائلية. يحدد مركز هذه الدائرة ثم توضع عليه قنينة ويتم تدويرها. يسير الفريق في الاتجاه الذي تشير إليه القنينة، ثم توضع علامات على البيوت المسكونة للمشاركة. وعند الوصول إلى شارف البلدة، يعود مجرو المقابلات لتكرار هذه العملية.

٨١. ملاحظات ميدانية ، جيمس بيفان، مسح الأسلحة الصغيرة، نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

٨٢. تم التحكم بمعدل الخطأ باستخدام تحليلات خا–تربيع بين مجموعات الخطأ. فرزت الاستبيانات إلى مجموعات خطأ، ٠ في المائة خطأ، ١–٢ في المائة خطأ، ٢–٣ في المائة خطأ، وغير ذلك. وباستخدام عشر اسئلة مستقلة ومحايدة، قارنا الاجابات ضمن اطار كل مجموعة خطأ، ومن ثم قارنا كل واحدة منها مع مجموعة سيطرة ذات خطأ ٠

٨٣. تنقسم ولايات السودان إلى مقاطعات. وفي كينيا تنقسم المناطق إلى اقسام.

٨٤. التمييز بين المناطق الريفية والحضرية في جنوب السودان صعب في كثير من الأحيان. أحد مقاييس موقع حضر ي هو إذا كان وجود للحركة/للجيش الشعبي لتحرير السودان أو للشرطة في المستوطنة. المقياس الآخر هو إذا كان لديها اسم وثمة ٥ مركبات عائلية على الاقل، كلها على مرمى البصر من بعضها البعض. وفي حال عدم وجود هذين المقياسين (بعبارة أخرى، في معظم الحالات) اعتبرت المناطق الريفية. تميل المركبات العائلية في المناطق الريفية إلى ابتعاد احدها عن الآخر وليست في مرمى البصر من بعضها البعض جزئياً أو كلياً. وغالباً ما توجد في المناطق الريفية كرال (مخيمات قطعان ماشية مؤقتة) ولا توجد بنايات تملكها السلطات السودانية.

٨٥. سمح للمجيبين بأكثر من جواب.

٨٦. سمح للمجيبين بأكثر من جواب.

٨٧. قد لا تمثل النسبة العدد الفعلي للأحداث المشهودة في شرق الاستوائيةلأن نتائج العينة الضيقة والعينة الأكبر أظهرتا اتجاهين متعاكسين.

٨٨. سمح للمجيبين بأكثر من جواب.

٨٩. «القتال من الداخل» تشير الى قتال وقع بين أناس من القرية أو البوما أو اشترك فيه أناس من القرية (موقع مسور مثل مخيم ماشية). «القتال – خارج» يشير إلى قتال مع أناس من خارج القرية أو اشترك فيه أناس من خارج القرية/البوما. «القتال – الاثنان» تشير إلى قتال مع أناس في داخل القريية وخارجها معاً. وبالمثل، «السرقة – خارج» تشير إلى السرقة التي ترتكب من قبل اشخاص فقط من خارج القرية أو البوما. «السرقة – داخل» تشير إلى عملية سرقة من داخل القرية أو البوما و»هجوم – خارج» تشير إلى هجوم من قبل اشخاص من قرية أو بوما مجاورة.

٩٠. ملاحظات ميدانية ، جيمس بيفان، مسح الأسلحة الصغيرة، نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

٩١. سمح للمجيبين بأكثر من جواب.

٩٢. مقابلة مع اليكس لوزيكيرا، منسق المشروع ،APEDI ، يونيو ٢٠٠٨.

٩٣. أدخلت تعديلات طفيفة على الاستبيان لاستخدامها في كينيا، إذ سئل سكان قسمي لوكتشيوغو وأوروبوا في العودة بالتفكير ما يقرب من سنتين موازاة مع وقت توقيع اتفاقية السلام الشامل في السودان.

٩٤. مقابلة مع الكسندر لوزيكيرا، منسق المشروع ، APEDI ، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

٩٥. ملاحظات ميدانية ، جيمس بيفان، مسح الأسلحة الصغيرة، نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

٩٦. تستحق الKPR تسمية مؤسسة شبه رسمية لقيام الحكومة الكينية بتدريب أعضائها ثم تركوا بعدها من غير تمويل. توجدKPR، تحت سيطرة الشرطة الكينية ومفوضو المناطق، في معظم الحالات في المناطق الريفية (رغم ان لديها اعضاء في مدينة لوكتشيوغو) ويتم التعاقد مع هذه القوات على أساس طوعي. وعلى الرغم من تلقي الحد الأدنى من التدريب، إلا أن الدولة الكينية تزودهم بالأسلحة والذخيرة التي عملت على تدهور الأمن من خلال، من ضمن وسائل عدة، قيام أفراد هذه القوات بتأجير أسلحتهم أو يعملوا هم أنفسهم في استخدامها بأعمال اللصوصية والسطو. انظر مكوتو ٢٠٠٧) ، ص٥٦.

٩٧. سمح للمجيبين بأكثر من جواب.

٩٨. سمح للمجيبين بأكثر من جواب.

٩٩. بشكل لافت مناطق توركانا الشمالية (لا سيما قسمي لوكتشيوغو واروبوا) واجهت حملة نزع سلاح على نطاق ضيق سنة ٢٠٠٥، التي كانت رداً سلمياً على الحملة العسكرية في توركانا الجنوبية، إذ تمكنت ال APEDI و الزعماء المحليون من جمع ما يقرب من ٢٧٠ قطعة من الأسلحة النارية وبطريقة سلمية وبدون مواجهات. مقابلة مع الكسندر لوزيكيرا، منسق المشروع، APEDI ، أيار/ مايو ٢٠٠٨.

١٠٠. مقابلة مع الكسندر لوزيكيرا، منسق المشروع، APEDI ، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

١٠١. ملاحظات ميدانية ، جيمس بيفان، مسح الأسلحة الصغيرة، نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

١٠٢. انظر على سبيل المثال، بوكانان سميث ويند (٢٠٠٥)، ص ٣، وبيفان (٢٠٠٧)، ص٧.

١٠٣. مقابلة مع اليسيو كليمان، محلل في شؤون النزاع السوداني، نيروبي ، آذار/ مارس ٢٠٠٨

١٠٤. انظر الدستور المؤقت لجنوب السودان، حكومة جنوب السودان(٢٠٠٥)، القسم الثاني، الحيازة العرفية للأراضي.

١٠٥. تأسست لجنة الأراضي في جنوب السودان (SSLC) رسميا في سنة ٢٠٠٦ ولكن برلمان حكومة جنوب السودان لم يمرر القانون إلى حد الآن لاعطاء لجنة أساساً تشريعياً. انظر رصد اتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٨)، الفقرة ٩١، وبانتليانو ٢٠٠٧) ، ص .

ثبت المراجع

Akabwai, Darlington and Priscillar E. Ateyo. 2007. The Scramble for Cattle, Power and Guns in Karamoja. Medford, MA: Feinstein International Centre. December.

Alila, Dan. 2007. 'Small arms legislation and control mechanisms in Sudan. ' In Security Threats to CPA Implementation in Sudan. Waterloo/ Nairobi: Project Ploughshares/African Peace Forum, pp. 35–54. November. <http://www.ploughshares.ca/libraries/Build/Juba07SecurityThreats.pdf>.

Bevan, James. 2007. Between a Rock and a Hard Place: Armed Violence in African Pastoral Communities. Conference background paper. Small Arms Survey/UNDP: Geneva. October. <http://www.genevadeclaration.org/pdfs/pastoral.pdf>

——. 2008. Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's most Deprived Region. Occasional Paper No. 21. Geneva: Small Arms Survey. June. Branch, Adam and Zachariah Cherian Mampilly. 2005. 'Winning the war, but losing the peace? The dilemma of SPLM/A civil administration and the tasks ahead.' Journal of Modern African Studies. Vol. 43, No. 1, pp. 1–20.

Buchanan-Smith, Margie and Jeremy Lind. 2005. Armed Violence and Poverty in Northern Kenya: A Case Study for the Armed Violence and Poverty Initiative. Bradford: Centre for International Cooperation and Security, Bradford University. March. <http://www smallarmssurvey.org/files/portal/spotlight/country/afr_pdf/africa-kenya-2005-a.pdf>

Eaton, Dave. 2008. 'The business of peace: raiding and peace work along the Kenya–Uganda border (Part I).' African Affairs. Vol. 107, No. 426, pp. 89–110.

EES (Eastern Equatoria State). 2007. 'Eastern Equatoria State Strategic Plan.' Unpublished draft report. April.

Episcopal Church of the Sudan Diocese of Torit. 2007. 'Project proposal.' Unpublished. November.

European Coalition on Oil in Sudan. 2007. Fact Sheet II: The Economy of Sudan's Oil Industry. October.

<http://www.ecosonline.org/back/pdf_reports/2007/Oil/ECOS%20factsheetII%20October%202007.pdf>

Garfield, Richard. 2007a. Violence and Victimization in South Sudan: Lakes State in the Post-CPA period. HSBA Working Paper No. 2. Geneva: Small Arms Survey. February.

——. 2007b. Violence and Victimization after Civilian Disarmament: The Case of Jonglei. HSBA Working Paper No. 11. Geneva: Small Arms Survey. December.

GoSS (Government of South Sudan). 2005. 'Interim Constitution of Southern Sudan.' Juba: GoSS. <http://www.cushcommunity.org/constitution.pdf>

——. 2007. 'Report of Parliamentary Team Mandated to Assess Chorokol Incident in Ikotos County, Eastern Equatoria State by Rt Hon Sebit Abbe Worijibi.' Unpublished report. September.

——. 2008. 'Operation Order No. 1/2008: Disarmament of Civil Population in Southern Sudan.' 22 May. Unpublished. Juba: Office of the President, GoSS.

——, Southern Sudan DDR Commission and UNDP. 2007. 'Programme Proposal, Community Security and Arms Control Programme.' Draft unpublished document, in partnership with Southern Sudan Peace Commission, UN Mission in the Sudan, UN Disarmament, Demobilization and Reintegration, and Pact Sudan. Juba: GoSS.

Johnson, Douglas. 2003. The Root Causes of Sudan's Civil Wars. Oxford: James Currey.

Jok, Jok Madut. 2007. Sudan: Race, Religion and Violence. Oxford: Oneworld Publications.

Knighton, Ben. 2003. 'The state as raider among the Karimojong: "where there are no guns, they use the threat of guns".' Africa. Vol. 73, No. 3, pp. 427–55.

Mkutu, Kennedy Agade. 2007. 'Small arms and light weapons among pastoral groups in the Kenya–Uganda border area.' African Affairs. Vol. 106, No. 422, pp. 47–70.

Munyes, John. 2007. 'The International Conference on Peace and Development among the "Ateker" communities in the Horn of Africa, Juba, Southern Sudan.' Unpublished concept paper. 22 July.

Nakimangole, Peter Lokale. 2008. 'Ofi community asks government to disarm conflicting communities in EES.' Gurtong General News (Nairobi). 28 April.

Ochan, Clement. 2007. Responding to Violence in Ikotos County, South Sudan: Government and Local Efforts to Restore Order. Medford, MA: Feinstein International Center. December. <http://fic.tufts.edu/?pid=59>

Otuho Community Association. 2008. 'Complaint against SPLA military operations in the villages of Iloli and Oguruny on 3 June, 2008.' Unpublished. 13 June.

Oxfam. 2007. Bridging the Gap: An Assessment Report of Eastern Equatoria State, South Sudan. Oxford: Oxfam GB. July.

Pantuliano, Sara. 2007. The Land Question: Sudan's Peace Nemesis. Humanitarian Policy Group Working Paper. London: Overseas Development Institute. December.

Riam Riam. 2007. 'Disarming the Turkana: the Riam Riam experience.' Paper presented at the IGAD Regional Workshop on Disarmament of Pastoral Communities in the Horn of Africa. Entebbe, Uganda, 28–30 May.

SAC/MAG (Survey Action Center/Mines Advisory Group). 2006. Landmine Impact Survey. Sudan: Eastern Equatoria. September. <http://www.sac-na.org/pdf_text/sudan/EE_Report_Sep06.pdf>

Schomerus, Mareike. 2007. The Lord's Resistance Army in Sudan: A History and Overview. HSBA Working Paper No. 8. Small Arms Survey: Geneva. September.

——. 2008. Violent Legacies: Insecurity in Sudan's Central and Eastern Equatoria. Working Paper No. 13. Small Arms Survey: Geneva. July.

Small Arms Survey. 2007a. Anatomy of civilian disarmament in Jonglei state: recent experiences and implications. HSBA Issue Brief No. 3 (2nd edition). Geneva: Small Arms Survey. November 2006– February 2007.

——. 2007b. Responses to pastoral wars: a review of violence reduction efforts in Sudan, Uganda, and Kenya. HSBA Issue Brief No. 8. Geneva: Small Arms Survey. September.

——. 2008. Neither 'joint' nor 'integrated': the Joint Integrated Units and the future of the CPA. HSBA Issue Brief No. 10. Geneva: Small Arms Survey. March.

Sudanese Church. 2008. 'Statement of the Sudanese Church on the Current Situation in Sudan and the Issues at Stake.' Unpublished. 26 March.

Turkana/Toposa community representatives. 2008. 'Provisional peace agreement (provisional penal code) reached between the Turkana and the Toposa, their cross-border civil authorities, local leaders and community representatives on the 1 March 2008 in Lokichoggio, Kenya.' Unpublished. 1 March.

UNMIS (United Nations Mission in Sudan). 2008. CPA Monitor. Khartoum: UNMIS. April. <http://www.unmis.org/common/documents/cpa-monitor/cpaMonitor_apr08.pdf>

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان
العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٦
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
الإستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، أذار/مارس ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

أوراق العمل الخاصة بالسودان
العدد ١ ، نوفمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا

العدد ٢ ، فبراير/شباط ٢٠٠٦
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل

العدد ٣ ، مايو/أيار ٢٠٠٦
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش

العدد ٤، مايو/أيار ٢٠٠٦
حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان

العدد ٥ ، يونيو/حزيران ٢٠٠٦
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض

العدد ٦ يوليو/تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشظي الجماعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات بقلم جون يونغ

العدد ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و"دارفورة" تشاد: الخيال والحقيقة، بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين بقلم ماركيه شوميروس

منشورات مسح الأسلحة الصغيرة الدورية

1. Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000
2. Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002.
6. Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002.
7. Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002.
8. Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003.
9. Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003.
10. Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003.
11. In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003
12. Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004).
13. Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1.
14. Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3

تقارير مسح الأسلحة الصغيرة الخاصة

1. Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002
3. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weaponsin Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by the United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8
6. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB.
8. Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo, by Robert Muggah and Ryan Nichols, published with the UN Development Programme–Republic of Congo, December 2007, ISBN 2-8288-0089-X

سلسلة كتب مسح الأسلحة الصغيرة

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: Groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

تموز/يوليو ٢٠٠٨

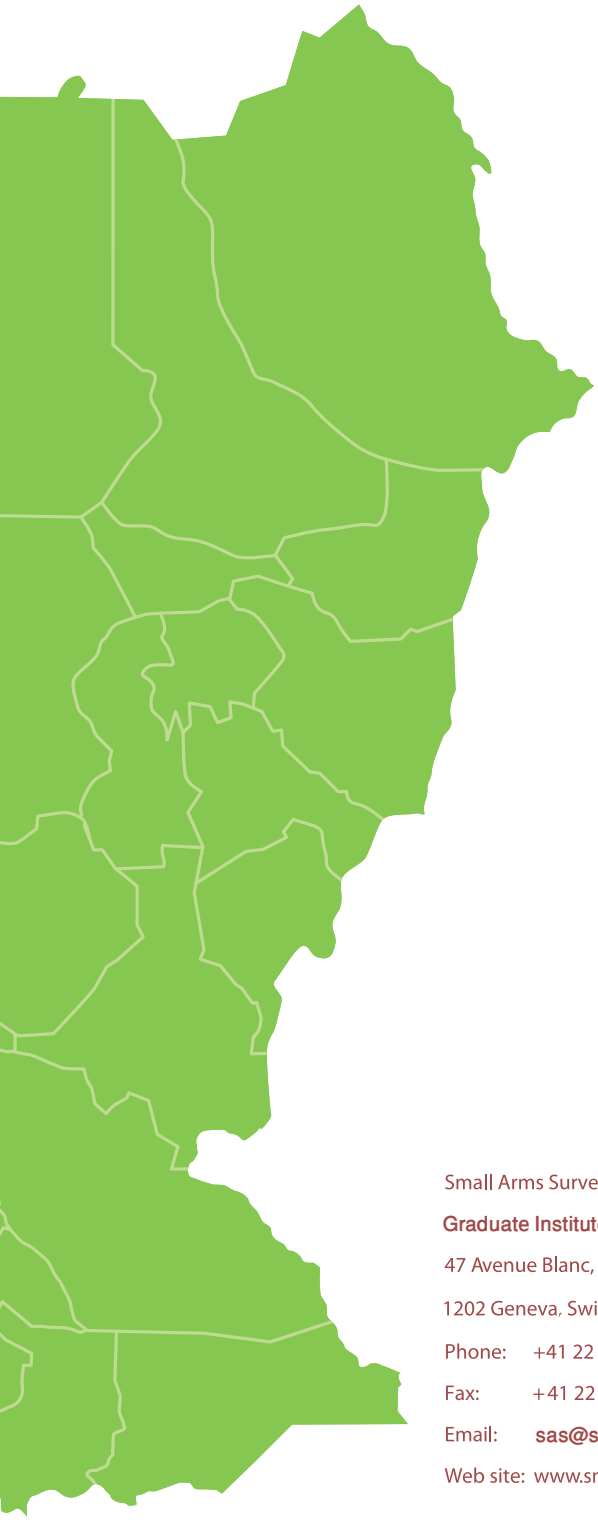

Small Arms Survey

Graduate Institute of International and Development Studies

47 Avenue Blanc,

1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777

Fax: +41 22 732 2738

Email: sas@smallarmssurvey.org

Web site: www.smallarmssurvey.org